



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د . الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في

الشعبة: علوم تجارية

تخصص : بنوك و أعمال

بعنوان

أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA و البنك الوطني الجزائري BNA

تحت إشراف :

ملال ربيعة

إعداد الطالبة :

شارف إيمان

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا

الأستاذ

الأستاذ ملال ربيعة مشرفة

ممتحنا

الأستاذ

السنة الجامعية 2015-2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
بَدَأَ الْخَلْقَ وَإِلَيْهِ
رُجَعُ الْخَلْقِ
يَوْمَ الْقِيَامِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا
لِنُحْيِيَ إِلَّا بِرَحْمَتِهِ
الْعَظِيمِ
اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ
وَبَارِكْ وَسَلِّمْ عَلَى
سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وَعَلَىٰ آلِهِ
وَأَصْحَابِهِ
وَتَلْبَتَاتِهِ
وَمَنْ تَبِعَهُ
بِحُبِّهِ
حَتَّىٰ يَمُوتَ
مُحِبًّا
لَهُ
وَمُحِبًّا
لِأَهْلِ بَيْتِهِ
وَمُحِبًّا
لِأُمَّةِ
مُحَمَّدٍ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
الَّذِي
بَدَأَ
الْخَلْقَ
وَإِلَيْهِ
رُجَعُ
الْخَلْقِ
يَوْمَ
الْقِيَامِ
اللَّهُمَّ
صَلِّ
وَسَلِّمْ
وَبَارِكْ
وَسَلِّمْ
عَلَى
سَيِّدِنَا
مُحَمَّدٍ
وَعَلَى
آلِهِ
وَأَصْحَابِهِ
وَتَلْبَتَاتِهِ
وَمَنْ
تَبِعَهُ
بِحُبِّهِ
حَتَّى
يَمُوتَ
مُحِبًّا
لَهُ
وَمُحِبًّا
لِأَهْلِ
بَيْتِهِ
وَمُحِبًّا
لِأُمَّةِ
مُحَمَّدٍ

دعاء

ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، ربنا ولا تحملنا عبثا كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به، واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين اللهم احمني بترك المعاصي ابدا ما أبقيتني، وارحمي أن لا أتكلف مالا يعينني، وارزقي حسن النظر فيما يرضيك عني ، اللهم إني أسألك علمنا نافعا، ورزقا طيبا، وعملا متقبلا اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا يأس إذا أخفقنا وذكرنا إن الإخفاق هو سر النجاح فلا تأخذ تواضعنا وإذا أعطيتنا تواضعنا بكرامتنا فلا تأخذ اعتزازنا.



كلمة شكر

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، الحمد لله حمدا كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

انطلاقا من إيماني أنه من لا يشكر الناس لا يشكر الله، و اعترافا بالود وتقديرا للامتنان: أتقدم باسمي عبارات التقدير والاحترام للتي اسأل الله أن يجعلها ممن رضي الله عنهم داعية الله لها بالشفاء، الأستاذة المشرفة " ملال ربيعة". احتراما وتقديرا.

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة الكلية والى كل أساتذتي من التعليم الابتدائي إلى الجامعي بلغهم الله منازل الشهداء، مراتب السعداء ، ومرافقة الأنبياء. اشكر كل من ساهم في هذا العمل من قريب او بعيد.

وشكرا للجميع

الإهداء

انجلي إجلالا وتقديرا إلى كل من لا يرضى القدير إلا بإرضائهما، كما ربياني صغيرة، اللهم
اجعلهما ممن قلت فيهم " أولئك الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون "... الوالدين الكريمين

إلى إخوتي حفظهم الله.

إلى روح جدتي وجدتي رحمهما الله.

إلى وهيبة وفوزية وكل أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا .

الملخص:

الملخص بالعربية:

تناول البحث مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك و على هذا الأساس تم عرض إطار نظري لأبرز ما قدمه الباحثون بشأن بعدي البحث المتضمنين أثر تقلبات أسعار الصرف و أداء البنوك.

تمت معالجة هذه الإشكالية على واقع بنكين تجاريين بنك القرض الشعبي الجزائري CPA و البنك الوطني الجزائري BNA بسبب ملائمة هذا الموضوع مع طبيعة نشاط هذين الأخيرين، مستعملين بذلك المنهج الوصفي و التحليلي للجانب النظري و التاريخي و التجريبي لدراسة الحالة، و بالاعتماد على أدوات التحليل الإحصائي و برنامج الـEViews.

و اعتمادا على ذلك توصلت النتائج على أن هناك علاقة تأثير في أداء البنوك.

Résumé

La recherche a pris l'impact des fluctuations des taux de charge sur la performance des banques et sur cette base un cadre théorique des chercheurs les plus éminents a été présenté concernant les dimensions de la recherche contenant l'impact des fluctuations des taux de change et la performance des banques. Ce problème a été abordé a la réalité de l'une des banques commerciales, lorsque nous avons choisi le crédit populaire algérien (C.P.A) et la banque nationale d'Algérie (B.N.A) en raison pratique de cette question avec la nature de l'activité de ces deux banques. Nous avons utilisé un programme d'études descriptif et analytique pour le coté théorique historique et expérimental. Afin d'étudier la situation en se basant sur les outils d'analyse statistique et le programme (EViews) en fonction des résultats obtenus qu'il y'a une relation d'effet sur la performance des banque.

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر

الملخص

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

أ..... المقدمة العامة

ب..... الإشكالية

ج..... فرضيات الدراسة

ج..... مبررات ودوافع اختيار الموضوع

د..... صعوبات الدراسة

ه..... أهداف الدراسة

ه..... أهمية الدراسة

و..... المنهج المستخدم وأدوات الدراسة

الدراسات السابقة.....و

الفصل الأول: الأدبيات النظرية

01.....تمهيد

02.....المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لسعر الصرف

.02.....المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

05.....المطلب الثاني:أنواع سعر الصرف

17.....المبحث الثاني: وظائف سعر الصرف خصائصه والعوامل المؤثرة فيه

17.....المطلب الأول: وظائف سعر الصرف

19.....المطلب الثاني: خصائص سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

34.....المبحث الثالث: أنظمة سعر الصرف وكيفية تحديده

34.....المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف

49.....المطلب الثاني: كيفية تحديد سعر الصرف

51.....خاتمة الفصل:

الفصل الثاني: اثر تقلبات أسعار الصرف

53.....تمهيد:

54.....	المبحث الأول: تقييم الأداء المصرفي.....
54.....	المطلب الأول: مفهوم الأداء المصرفي ومكوناته.....
64.....	المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء المصرفي ، أنواعه ومزاياه.....
70.....	المبحث الثاني: أهداف تقييم الأداء المصرفي ومعايره وأساليبه.....
70.....	المطلب الأول: أهداف تقييم الأداء المصرفي.....
72.....	المطلب الثاني: معايير وأساليب تقييم الأداء المصرفي.....
77.....	المبحث الثالث: اثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك.....
77.....	المطلب الأول: مخاطر سعر الصرف واهميته.....
85.....	المطلب الثاني: تقنيات تغطية مخاطر سعر الصرف.....
94.....	خاتمة الفصل.....

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

97.....	تمهيد.....
98.....	المبحث الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري وبنك القرض الشعبي الجزائري.....
98.....	المطلب الأول: بنك القرض الشعبي الجزائري.....
100.....	المطلب الثاني: البنك الوطني الجزائري.....
101.....	المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....

101.....	المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.
110.....	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.
115.....	المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.
115.....	المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة.
130.....	المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج.
145.....	خلاصة الفصل الثالث.
148.....	الخاتمة العامة.
150.....	قائمة المراجع والمصادر.

الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	وضعية الصرف بالنسبة للمتعامل في السوق المستقبلية	91
02	تطور تغيرات أسعار الصرف الدولار و الأورو مقابل الدينار	103
03	مجالات معدلات الفائدة لسنوات الدراسة	104
04	حجم المعاملات الخارجية ل BNA و CPA	106
05	تطور مبالغ صافي الدخل المحقق من طرف البنكين	108
06	أهم المؤشرات التي تقيس أداء بنك BNA	115
07	أهم المؤشرات التي تقيس أداء بنك CPA	116
08	تحليل الانحدار البسيط و الارتباط بين المعاملات الخارجية و صافي الدخل CPA	127
09	تحليل الانحدار البسيط و الارتباط بين المعاملات الخارجية و صافي الدخل BNA	128
10	أثر تقلبات أسعار الأورو على المعاملات الخارجية CPA	128
11	أثر تقلبات أسعار الأورو على المعاملات الخارجية BNA	129
12	تخفيض معدلات الفائدة حسب الموقع و النشاط	133

فهرس الأشكال البيانية

الصفحة	العنوان	الرقم
26	أثر التضخم على تغيرات سعر الصرف	01
28	أثر تغير سعر الفائدة على سعر الصرف	02
43	كيفية تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة	03
57	مثلث الأداء	04
60	مخطط الأداء	05
62	شجرة الأداء	06
99	الميكال التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	07
101	الميكال التنظيمي للبنك القرض الشعبي الجزائري	08
118	منحنى بياني يمثل إيرادات فوائد القروض للبنك القرض الشعبي الجزائري	09
119	منحنى بياني يمثل إيرادات فوائد القروض للبنك الوطني الجزائري	10
120	منحنى بياني يمثل إيرادات الصرف لبنك القرض الشعبي الجزائري	11
120	منحنى بياني يمثل إيرادات الصرف للبنك الوطني الجزائري	12
121	منحنى بياني يمثل حجم المعاملات الخارجية لبنك القرض الشعبي الجزائري	13
122	منحنى بياني يمثل حجم المعاملات الخارجية للبنك الوطني الجزائري	14

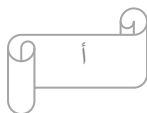
123	منحنى بياني يمثل صافي الدخل المحقق من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري	15
124	منحنى بياني يمثل صافي الدخل المحقق من طرف بنك الوطني الجزائري	16
125	مقارنة إيرادات فوائد القروض و الصرف بالدخل الصافي لبنك القرض الشعبي الجزائري	17
126	مقارنة إيرادات فوائد القروض و الصرف بالدخل الصافي لبنك الوطني الجزائري	18
127	مقارنة إيرادات المعاملات الخارجية بالدخل الصافي لبنك القرض الشعبي الجزائري	19
127	مقارنة إيرادات المعاملات الخارجية بالدخل الصافي للبنك الوطني الجزائري	20
128	منحنى بياني لتذبذبات أسعار الأورو طول فترة الدراسة	21

مقدمة

توطئة:

تعتبر البنوك و المؤسسات المالية أحد أهم الركائز في بناء اقتصاد أي دولة، حيث تحتل الصناعة المصرفية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية نظرا للدور الكبير الذي لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي نظرا لكون أن القطاع المصرفي يعد عنصرا أساسيا في توطيد الثقة بسياسة الدولة و رعايتها للمصالح الاقتصادية، فهو أداة تطبق من خلالها الدولة نظامها النقدي و سياستها المالية من خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية متعددة و متنوعة تساهم بدورها في تنشيط العمليات الاقتصادية، المالية و التجارية، و من أهم هذه الخدمات: تلقي الودائع بأنواعها و منح التسهيلات الائتمانية و تحصيل الأوراق التجارية و خصمها، و إصدارها خطابات الضمان و فتح الاعتمادات المستندية، و تمويل التجارة الخارجية و غيرها من الخدمات التي تتطور مع تطور القطاع المصرفي.

و تتعرض البنوك التجارية في ظل الانفتاح الاقتصادي و التغيرات المستمرة التي تعيشها البيئة الاقتصادية و تشابك العلاقات الاقتصادية و ارتفاع معدلات التبادل التجاري و تعدد العملات المتداولة إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض و استثمار و استبدال العملات الأجنبية بأخرى محلية و غيرها، حيث نذكر من أهم هذه المخاطر التي تواجه البنوك : مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، التضخم، مخاطر سعر الفائدة و مخاطر السوق التي من ضمنها مخاطر سعر الصرف و غيرها حيث تؤثر هذه المخاطر و بشكل مباشر على أصول البنك التجاري، و بالتالي على أدائه.



مقدمة

و من جهة أخرى فإن سعر الصرف يعد مؤشرا هاما و متغيرا أساسيا له بالغ الأثر في استقرار حركية الاقتصاد خاصة بعدما اتسمت أسواق الصرف بطابع العالمية الأمر الذي زاد من فعاليته، و على هذا الأساس أصبح المجتمع الاقتصادي يعيش تحولات في الأنظمة النقدية لينتقل من سعر الصرف الذهبي إلى نظام استقرار أسعار الصرف ثم نظام تعويم أسعار الصرف.

و نظرا لأهمية موضوع تقلبات أسعار الصرف التي تأتي من خلال الآثار التي يحدثها التغير في سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية منها و الجزئية، فإن المؤسسات الاقتصادية و المالية التي تتعامل مع التجارة الخارجية ستكون لها نتيجة إيجابية أو سلبية في أدائها جراء هذه التعاملات و الراجع إلى تذبذب أسعار الصرف من جانب و نوع نظام الصرف المتبع في تلك الدولة من جانب آخر.

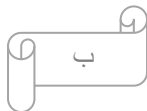
الإشكالية :

تسعى البنوك و المؤسسات المالية عامة من أجل البقاء و الاستمرار و تحقيق الربح و الوصول للزيادة عن طريق الاهتمام بتحسين أدائها و تقييمه و في هذا الاتجاه تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية؟

إلى جانب هذه الإشكالية العامة و من أجل الإلمام بموضوع الدراسة كان و لا بد من تجزئة

الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:



مقدمة

- ما مدى مساهمة إيرادات الصرف في الرفع من الدخل الصافي للبنك مقارنة بإيرادات فوائد القروض؟

- ما هو أثر حجم إيرادات المعاملات الخارجية للبنك على دخله الصافي؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد تأثير لتقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك الجزائرية.

الفرضيات الجزئية:

إن إيرادات الصرف تساهم في زيادة الدخل الصافي للبنك مقارنة بإيرادات فوائد القروض

لحجم المعاملات الخارجية تأثير إيجابي على الدخل الصافي للبنك.

مبررات الدراسة ودوافع اختيار موضوع:

(1) باعتبار الأهمية التي أضحت على سعر الصرف و أداء البنوك في حاضرتنا، أردت أن

تكون لي مساهمة متواضعة في إثراء هذه الدراسة.

(2) الحرص على دراسة سعر الصرف و الأداء البنكي و معرفة مدى تأثير الأول على

الثاني

مقدمة

(3) طبيعة تخصص دراستي (أعمال و بنوك)، و بروز أهمية بالغة للنشاط المصرفي جعلني

أهتم بالموضوع.

(4) يعتبر من المواضيع الحيوية و المهمة في مظهرها، و المعقدة في تحليلها و دراستها.

صعوبات الدراسة:

(1) التحفظ و الحذر الشديد و التكتم و السرية من طرف بعض المسؤولين، من أصعب

العوائق التي اعترضني في جمع المعلومات الخاصة بالبحث

(2) الموقف السلبي الذي يقفه بعض المسؤولين في المؤسسات اتجاه نشر معلومات خاصة

لأسباب متباينة، أو محاولة تأثيرهم على اتجاه البحث حتى تكون نتائجه موافقة لما يرغبون فيه.

(3) تخلف النظام المصرفي الجزائري.

مقدمة

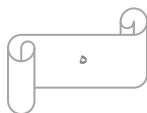
أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بالإضافة إلى التأكد من فرضيات البحث إلى :

- محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على الأداء البنكي
- محاولة إبراز العلاقة بين إيرادات البنك من جميع أنشطته الرئيسية و الثانوية و معرفة طبيعتها و أبعادها.
- التركيز على مفاهيم سعر الصرف و أداء البنوك و مكوناتها

أهمية الدراسة:

إن أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك يشغل أهمية كبيرة لدى الباحثين حيث كان له النصيب الأكبر في بحوثهم، فهو يعتبر أحد الموضوعات الهامة في المؤسسات الاقتصادية خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية و حدة المنافسة، و لهذا كله تظهر أهمية البحث فهو يتطرق للإجابة على الأسئلة المطروحة، كما أن هناك استفادة من نتائجه، سواء للدارسين أو الباحثين بالإضافة إلى أنه يضيف قدرا من المعلومات المرتبة و المنسقة المرتبطة بجوهر البحث.



مقدمة

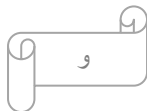
المنهج المستخدم و أدوات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة و اختيار الفرضيات و نظرا لطبيعة الموضوع اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي و هذا من خلال تجميع المادة العلمية الخام بالدراسة من المراجع التي تدرس مثل هذه المواضيع ثم تعقبها بالتحليل و الدراسة كالكتب العربية و الأجنبية و المجلات و المقالات العلمية و الأبحاث و الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، بالإضافة إلى المطالعة في مواقع الانترنت المختلفة.

أما الفصل الثالث فقد اعتمدنا فيه على جمع المعطيات من خلال المقابلات الشخصية مع عدد من الشخصيات المصرفية في إدارة البنك بالإضافة إلى التقارير السنوية المالية البنكية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (عبد الجليل هجيرة) مذكرة شهادة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012، بعنوان : أثر تغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري الجزائري، حيث أخذ بعين الاعتبار خاصية الاقتصاد الجزائري و التي تكمن في أن الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي أما الواردات فمجملةا بعملة الأورو، و تهدف دراسة الباحثة لهذا الموضوع إلى محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري، و معرفة مدى تأثير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر الصرف الأورو و الدولار.



مقدمة

2- دراسة (رفيقة صباغ): أثر الدولار و الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية ماجستير

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان، 2007/2006، تمت الدراسة في ثلاثة فصول: الفصل الأول قامت الباحثة بسرد الأحداث المتعلقة بالتطور التاريخي للنقود، التجارة الدولية و نظرياتها، و النظام النقدي الدولي، بالإضافة إلى أنظمة أسعار الصرف، أما الفصل الثاني، فكان حول التطور التاريخي و الوضع الراهن و الاستخدام العالمي لكل من الدولار و الأورو. الصراع القائم بينهما، أما الثالث فتطرق إلى واقع التجارة الخارجية الجزائرية.

3- دراسة (بودري شريف) : "تقلبات أسعار الصرف - الدولار و الأورو- و أثرها على

الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، جامعة شلف 2008-2009، أنجز الباحث هذه الدراسة من خلال أربعة فصول: الفصل الأول أعطى فيه نظرة عامة عن مختلف المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف، أما الفصل الثاني فأبرز المراحل المختلفة التي مر بها الدولار الأمريكي إلى غاية ظهور الأورو، أما الفصل الثالث فقد تمثل في دراسة أهمية العملة الأوروبية في ظل تحديات الدولار بالإضافة إلى أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاضه.

4- دراسة (محمد جموعي قريشي): تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة مجموعة

من البنوك الجزائرية خلال فترة 1994-2000 الجزء الأول، مجلة الباحث العدد الثالث 2005، جامعة ورقلة، تناولت دراسة الباحث كيفية استخدام البيانات و المعطيات المالية في تقييم أداء البنوك.

مقدمة

و طبق ذلك مجموعة من البنوك الجزائرية باستخدام بيانات قوائمها المالية و كذلك بين العلاقة المتبادلة بين ربحية البنك و مخاطره، ثم قارن أداء هذه البنوك فيما بينها.

5- دراسة "Marilyne Huchet – bourdon Jane Korinek"، بعنوان

تأثير تقلب سعر الصرف على التجارة الدولية، منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي، 2011، تبحث هذه الدراسة في تأثير أسعار الصرف و تقلباتها على التدفقات التجارية في الصين و منظمة اليورو و الولايات المتحدة في قطاعين هما الزراعة و التصنيع و التعدين، توصلت هذه الدراسة إلى أن لتقلبات الصرف على التدفقات التجارية تأثير سلبي على التجارة الدولية في كل من قطاعي الصناعات التحويلية و التعدين و الزراعة و لكن لا تفسر في مجملها بحث الاختلالات التجارية في البلدان الثلاثة.

6- دراسة (د.علي منصور محمد بن سفاع): تقييم الأداء باستخدام نموذج camels،

دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003-2007، الدراسة عبارة عن مقال في مجلة العلوم الإدارية و الاقتصادية بالعدد الثاني، ديسمبر 2008، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة قدرة نموذج camels على إعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك و تقييم كفاءة أداء البنك الأهلي اليمني، إضافة إلى تحديد جوانب القوة و الضعف في بعض المجالات الأداء البنكي، و قد اعتمد الباحث في دراساته على البيانات من التقارير السنوية التي يصدرها البنك بالاعتماد على نموذج camels و من بين النتائج التي توصل إليها: يعد تقييم الأداء من المسائل الهامة في تحديد كفاءة إدارة أي منشأ و تقييم إنجازاتها بالمقارنة مع ما هو مستهدف قياسا بما هو متاح لديها من إمكانيات

مقدمة

7- دراسة قامت بها مؤسسة Oexaminer Rientation حول نظام التقييم

المصرفي camels بالتطبيق على حالة بنك كويكر بأمريكا عام 1998، و قد تناولت الدراسة

بمناقشة مقومات نظام التقييم و الأسس التي يتعين توفرها لقياس مدى فعالية عناصر التقييم و تحليل

نقاط الضعف في أداء البنك و خلصت الدراسة إلى عدة نتائج و توصيات تتعلق بسبل معالجتها و

الحد من المخاطر المحيطة بها.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية

مقدمة الفصل الأول:

إن تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة، أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي، حيث ترتب على ذلك تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية، وقيام التبادل بين مختلف دول العالم والقيام بعلاقات دائنة ومدينة متبادلة، ومن أهم المشكلات التي تبرز في التبادل الدولي خاصة بعد اتجاه العديد من دول العالم إلى تعويم عملاتها هي مشكلة العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، وهو ما أدى إلى نشوء أسواق الصرف الأجنبية حيث تباع و تشتري العملات، وعادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات وتغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية فيصعب على المتعاملين الاقتصاديين في كثير من الأحيان تفاديها أو تغطيتها مما يتسبب في حدوث خسائر كبيرة.

ومن هنا تظهر أهمية دراسة سعر الصرف وكل تأثيراته المختلفة على الاقتصاد الوطني كونه يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التجارة الخارجية وبالتالي على أداء المصارف.

ويأتي هذا الفصل ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال المباحث

التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف.

المبحث الثاني: وظائف سعر الصرف خصائصه والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الثالث: أنظمة سعر الصرف وكيفية تحديده.

المبحث الأول: مفاهيم عامة

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

إن من أبرز المشكلات التي تشكل عائقا في وجه المعاملات الاقتصادية الدولية سواء كانت داخلية أو خارجية تلك المتعلقة بالعملة التي يتم من خلالها تسويق هذه المعاملات، ومن هذا التحليل اهتدى الفكر الاقتصادي إلى ما يعرف بسعر الصرف الذي يعتبر مقياسا لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن أن تبادلا بقيمة عملة بلد آخر.

وتتم عمليات سعر الصرف فيما يسمى سوق الصرف " *Marché de change* " وهو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة ولكن هذا المكان ليس محدود الحيز الجغرافي، وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف " *Camistes* " في جميع البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة بالصرف موجودة على مستوى البورصة.

تعريف سعر الصرف:

لقد وردت العديد من التعاريف لسعر الصرف في كتابات الباحثين والمهتمين بالموضوع، وتتفق جميعها في تسليط الضوء على أهم عناصر سعر الصرف والجوانب التي تميزه، وتعطي شمولاً لمفهومه نذكر منها:

سعر الصرف " هو سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمن لها، ويعرف أيضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم"¹.

ويمكن تعريفه على أنه " عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى"².

سعر الصرف "هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين"³.

¹ - لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 120.

² - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 96.

³ - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، للنشر، 2008، ص 44.

كما يعرف سعر الصرف على أنه " عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس"¹.

كما أنه من الواضح أن مبادلة عملة بعملة أخرى يقتضي وجود نسبة مبادلة هذه العملة بتلك فإحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى ثمن لها، ومنه فسعر الصرف عبارة عن الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى². ويمكن تعريفه بطريقة عكسية أي أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية للبلد³.

كما يعتبر الاقتصادي " حمدي عبد العظيم " أن النقد الأجنبي هو بمثابة سلعة كغيرها من السلع يتم تبادلها مع الدول المصدرة لهذه العملات، وتعبّر عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية⁴. يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي⁵.

¹ - Paul Grandjean « change et gestion de change»,edition chihab 1995 , p05.

² - د. أسامة محمد الغولي، ومجدي محمد شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، ص292.

³ - Philippe avoyo et autres, « finance appliquée » paris, dunod,1993,p 53.

⁴ - د. حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص 1984، ص 96.

⁵ - شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع، 1994، ص139.

كما يعرف أيضا بأنه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات¹.

وبالتالي يمكن النظر لسعر الصرف من إحدى الزاويتين: من زاوية أولى يمكن النظر لسعر الصرف على أنه " عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمن لوحد واحد من العملة الأجنبية ".
ومن زاوية ثانية يمكن النظر إلى سعر الصرف باعتباره " عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمن لوحد واحد من العملة الوطنية " ².

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

يمكن تقسيم أنواع سعر الصرف إلى ثلاث عناصر أساسية:

1/- أسعار الصرف الثنائية:

يمثل سعر الصرف الثنائي العلاقة بين عملتين، العملة الوطنية والعملية الأجنبية ونشير فيه إلى

نوعين:

¹ - محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1966، ص 105.

² - د. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية للنشر، مطبعة الفاروق الحديثة، ص 161، 162.

أ- سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمة عملة دولة ما، والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة دولة أخرى ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ويمكن أن يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه "سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية" ويؤدي التعادل بين عنصري الطلب والعرض في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف اسمية يتم على أساسها تبادل العملات، ويمكن تثبيت سعر الصرف الاسمي إذا حافظت السلطات العمومية على مستوى مستقل لسعر الصرف الرسمي وذلك إما عن طريق التدخل أي بيع أو شراء العملات الأجنبية في سوق الصرف، أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي إلا من خلال مؤسسة رسمية مثل البنك المركزي وبسعر محدد قانونا¹.

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى:²

* سعر الصرف الرسمي:

وهو المعمول به في التعاملات الجارية الرسمية.

بتصرف.1-Dominik salvador, Economique internationale, série scham, paris 1982,p119.

²- عبد المجيد قدي، المدخل إلى سياسات الاقتصاد الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005، ص 103،104.

* سعر الصرف الموازي:

وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

كما أن سعر الصرف الاسمي يتغير يوميا إما إيجابا أو سلبا بالنسبة لقوة العملة مقابل العملات الأخرى في سوق الصرف.

ويستجيب هذا السعر لمجموعة من المحددات كتغير الأسعار المحلية و الدولية و تطور أسعار الفائدة بالإضافة إلى العوامل النفسية للمتعاملين كما تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر الاسمي من خلال مؤشر سعر الصرف الذي يعكس متوسط تقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة، وذلك مع إعطاء كل عملة من العملات وزنا مرجحا بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية الدولية.

كما يمكن التعبير عن سعر الصرف الاسمي في حالتين:

- حالة التأكد: أي عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل وحدة من العملة الأجنبية.
- حالة عدم التأكد: أي عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية¹.

¹ - محمد البشير بن عمر، دراسة أثر بعض التغيرات المالية والاقتصادية على أسعار الأسهم (حالة بورصة الأردن)، مذكرة الماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، فرقة الجزائر، 2009-2010، ص 5.

ب- سعر الصرف الحقيقي:

يعرف سعر الصرف الحقيقي على " أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلعة المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة"، أو هو " عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية."، وبالتالي يعد مؤشرا مناسباً يقيس لنا التنافسية الدولية¹.

فمثلا ارتفاع معدل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى تغيير في أرباح المصدرين، ومع تطورات و تغيرات كلا من معدلات الفائدة ومستويات الأسعار في جميع الدول بالإضافة إلى سلوكيات المتعاملين في سوق الصرف الناتجة عن العوامل النفسية فإن سعر الصرف الحقيقي يجمع تقلبات سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم، كما أن السعر الحقيقي للصرف يعبر عن مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة.

حيث أنه في حالة اتجاه مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع فإن ذلك يدل على ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وعلى العكس في حالة انخفاض المؤشر فإن ذلك يعتبر عامل ايجابي يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات، لذلك فإن حركة المؤشر الحقيقي للصرف ذات أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات بالإضافة إلى تطور و نمو الأسواق السلعية و النقدية و المالية.

¹ - عبد الحسن عبد الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 27.

لنفرض أن المستوى العام للأسعار في بلد ما هو P وفي البلد الأجنبي هو P^* و E هو سعر الصرف الاسمي.

فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي: E' ¹

$$E' = E \frac{P^*}{P}$$

كما يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه ذلك المؤشر الذي يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية، وربطها بمستوى الأسعار المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة، وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم².

2/- أسعار الصرف الفعلية:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن السعر المحلي للعملة الأجنبية على أساس الأخذ أيضا بالحسبان مختلف التدابير الحكومية مثل التعريفات الجمركية أو الرسوم أو الحوافز... الخ، ومنه فإن سعر الصرف

¹ - العباس بلقاسم، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 103-104.

² - بن قدور علي، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الإقتصادي الكلي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2005، ص 05.

الفعلي يتألف من عنصرين هما سعر الصرف الاسمي وعنصر آخر غير مرتبط بالصرف (التعريفات الجمركية، الإعانات المالية... الخ)¹.

كما يمكن القول أن سعر الصرف الفعلي يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف لعملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما.

و بالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية ومنه فهو يعطي العلاقة بين عملة بلد ما مقارنة بباقي العملات، وبمعنى أدق يدل على تحسن أو تطور عملة ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى.²

كما أن سعر الصرف الفعلي لعملة بلد ما هو المؤشر الذي يمكن صياغته بطرق عديدة من خلال تشكيلة من أسعار صرف ثنائية، وينقسم بدوره إلى:

أ- سعر الصرف الفعلي الاسمي:

يعبر سعر الصرف الفعلي الاسمي على العلاقة الكلية الناشئة بين سعر الصرف الفعلي لعملة محلية معبرا عنها بالقيمة المجمعة لسلة عملات أجنبية أخرى في فترة زمنية ما، وهو يدل على مدى

¹ - محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 77.

² - بشير باعمارة، أثر تقلبات أداء البنوك التجارية، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، ورقة، 2013، ص 10.

تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات وكذا تفسير تغيير القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي¹.

هو المعدل الهندسي لمؤشرات سعر الصرف الاسمية في دولة ما مقارنة بعملات الدول الشركاء التجاريين.

ويهدف حسابه إلى معرفة تطورات العملة الوطنية بدلالة عدة عملات أخرى:

- اختيار سلة عملات الشركاء التجاريين مع إلحاق كل عملة بمعامل.

- حساب معدلات سعر الصرف الثنائية (الاسمية) بالنسبة للسنة المرجعية في حالة الاقتصاد

الوطني المتوازن.

- يتم حساب أسعار الصرف الفعلية الاسمية (TCEN) عن طريق الصيغة التالية:

$$TCEN = \prod_{i=1}^n (ITNi) \alpha_i$$

$ITNi$: مؤشر سعر الصرف الاسمي للعملة الوطنية بالنسبة للعملة i .

α_i : معامل الموازنة للعملة i

¹ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سابق ذكره، ص 27.

ترجمة (TCEN) مرتبط بشكل تسعيرة العملات الوطنية (مؤكد أو غير مؤكد) فإذا كانت العملة الوطنية غير مؤكدة فان ارتفاع (TCEN) يعين تدهور فعلي للعملة الوطنية والعكس صحيح¹.

ب- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

هو سعر صرف اسمي حقيقي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية معدلا بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية والمحلية، ويعتبر هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج². لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية³، أي مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم لدولة ما و المتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية.

كما أن سعر الصرف الحقيقي الفعلي يقيس تغير سعر صرف بلد معين إزاء شركائه التجاريين بالقياس إلى فترة أساس معينة، لكن حركات الأسعار الاسمية لا تنطوي على أي شيء يرتبط بالقوة الشرائية للعملة، كما أنها لا تشير إلى حدوث أو مدى حدوث أي تغيير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني، ولنفرض على سبيل المثال أن سعر الصرف الاسمي لبد معين قد بقي دون تغير لكن

¹ - مولاي بوعلام، مذكرة تخرج ماجستير في العلوم الاقتصادية اقتصاد كمي ، سياسات سعر الصرف في الجزائر، دراسة قياسية في الفترة 1990-2003، جامعة الجزائر ، جوان 2005، ص 05.
² - لولو موسى بوخاري، مرجع سابق ذكره، ص 120.
³ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق ذكره، ص 105-106.

مستوى الأسعار بهذا البلد قد ارتفع إزاء الشركاء التجاريين بالنسبة لفترة أساس معينة، وهذا يعني أن سلع تصدير البلد سوف تصبح أغلى ثمنًا بالقياس إلى أسعار سلع تصدير شركائه التجاريين.

وتصبح عملة البلد مبالغ في قيمتها مما يلقي بالتالي ضغوط على ميزان الحساب الجاري لقياس مدى تغير القوة الشرائية لعملة معينة عبر الوقت.

نستعين بمؤشر الصرف الفعلي الحقيقي (TCER) و يمكن إجراء ذلك عن طريق تعديل مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي على ضوء حركة الأسعار النسبية، و من المقاييس الشائعة لاحتساب (TCER) هي متوسط مرجح لأسعار الصرف المنخفضة للشريك التجاري.

والمعادلة التالية تمثل مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي الهندسي:

$$TCER = \prod_{i=1}^n \left[Ri \left(\frac{pe}{pi} \right) \right]^{wi}$$

TCER: Taux de change effectif réel

بحيث يمثل:

$\frac{pe}{pi}$: نسبة مؤشر الأسعار في البلد المعني إلى مؤشر أسعار في الشريك التجاري رقم (i) و

سنة الأساس هي نفسها سنة الأساس الخاصة Ri.

Wi: وزن ترجيحي لعملة الشريك التجاري رقم (i).

ويمكن بنفس الشكل تعريف المتوسط المرجح لمقاييس (TCER) الأخرى (الحسابية و

التوفيقية) عن طريق استبدال P_i في صيغة (TCER) ب $R_i/(Pe/Pi)$ ¹.

3/- أسعار الصرف المتقاطعة:

هي الأسعار التي تتم في الأسواق النقدية (الفوركس) من خلال تبادل العملات الأجنبية لبعضها، وقد تطورت مختلف التعاملات النقدية خلال الثلاث عقود الأخيرة، وذلك نتيجة المخاطر والخسائر المترتبة عن التعويم والتقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات وقد اتخذت هذه التعاملات صيغا أهمها صيغة التحويل الآني وصيغة التحويل الآجل، فشكلت فيما بعد أسواقا أطلق عليها الأسواق الآنية و الأسواق الآجلة و المستقبلية.

كما أن التعاملات والتحويلات ترتبط بسعرين، سعر للبيع وسعر للشراء لكل عملة ما يقابلها من عملات أخرى، والتي تنتهي بعائد العملة الأصلية من أجل تحقيق أعلى الأرباح، ووجود هذا المثلث غالبا ما يجعل بعض أسعار العملات تحقق فوائض مقابل الأخرى.

كما يمكن ان نبين نوعين من أسعار الصرف اعتمادا على تاريخ استلام المشتري للصرف

الأجنبي وهما:

¹ - مولاي بوعلام، مرجع سابق ذكره، ص 06.

أ- سعر الصرف العاجل (الحاضر) " SPOT RATE ":

سعر الصرف العاجل أو ما يسمى ب SPOT وهو مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية (بين الزبون وبنكه)، شريطة أن تكون عملية دفع واستلام ثمن العمليتين فورية أو في خلال يومي عمل بعد اليوم الذي تمت فيه المعاملة¹.

ويتميز هذا النوع من سعر الصرف بالتغيير المستمر طبقا لعرض العملات والطلب عليها².

ب - سعر الصرف الآجل: " Forward rate "

هو السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، و يتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العمليتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة.

فعلى سبيل المثال أحد المتعاملين الاقتصاديين أن يدخل في اتفاق اليوم مع بنك لشراء 1000 دولار أمريكي تسلم بعد ثلاث أشهر من اليوم بسعر 1 دولار و 2.02 جنيه إسترليني، ونلاحظ أنه لم تتم عملية دفع العملة وقت توقيع العقد، وبعد مرور ثلاث أشهر يحصل هذا المتعامل على 1000 دولار أمريكي مقابل 2020 جنيه إسترليني بغض النظر عن ماهية سعر الدولار في ذلك الوقت.

¹ - J. peyrard ,« risque de change » librairie vuibert, Paris, 1986 ,p 35.

² - محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 169.

سعر الصرف الآجل = سعر الصرف الحاضر + ثمن التأجيل

ثمن التأجيل عندما يكون موجب يسمى المراجعة report وعندما يكون سالبا يسمى الوضعية

.¹ Deport

¹ - الطاهر لطرش، مرجع سابق ذكره، ص 109.

البحث الثاني: وظائف سعر المصرف وخصائصه والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: وظائف سعر الصرف

وظائف سعر الصرف:

يقوم سعر الصرف بوظائف متعددة نوجزها فيما يلي:¹

أولاً: وظيفة قياسية

يعد الصرف وسيلة ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمختلف السلع والخدمات مع أسعارها في السوق العالمية، وبالتالي يعد الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

ثانياً: وظيفة تطويرية

يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان من خلال الدور الذي يلعبه في تطوير وتشجيع صادرات دولة معينة تجاه دول أخرى، بالإضافة إلى إمكانية تعطيله لفروع صناعية معينة أو الاستغناء عنها وتعويضها بالاستيرادات الأقل سعراً من الأسعار المحلية، فمثلاً ارتفاع سعر الدولار أمام الين الياباني يشجع الأمريكيين على شراء السيارات اليابانية الأرخص سعراً

¹ - عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثاني، 2002، ص 149-150.

من السيارات الأمريكية والأعلى جودة مما ينعش الصادرات اليابانية من السيارات بصفة عامة و إلى الولايات المتحدة بصفة خاصة.

ثالثا: وظيفة توزيعية

تقوم التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الوطنية بين مختلف بلدان العالم، ولأن سعر الصرف مرتبط بالتجارة الخارجية فهو يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي.

فعملية تغيير القيمة الخارجية لعملة معينة سواء بالرفع او التخفيض ستؤثر على حجم احتياطات البنوك المركزية في البلدان الأخرى، فمثلا رفع قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني يجعل اليابان يدفع دولارات إضافية على إستيراده من الولايات المتحدة الأمريكية توازي نسبة الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني مما يؤثر على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية في مقابل رفع احتياطات الولايات المتحدة الأمريكية من الدولارات.

المطلب الثاني: خصائص سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

خصائص سعر الصرف:

تتمثل الخصائص الأساسية لسعر الصرف فيما يلي:

1/- التحكيم أو الموازنة: يقصد بعملية التحكيم في أسواق الصرف بأنها تلك العمليات الهادفة

إلى تحقيق ربح للاستفادة من الفارق السعري في سعر عملية معينة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد

عن طريق شراء العملة في السوق المنخفضة السعر وبيعها في السوق المرتفعة¹.

و يرجع وجود هذه الفروقات في الأسعار إلى عدة أسباب منها:

- اختلاف العرض و الطلب على العملات.
- تفاوت درجات نشاط التعامل في أسواق الصرف.
- تدخل السماسرة في المعاملات المحلية للبنوك و تقاضيهم لعملات تضاف إلى قيمة العملة .

و قد ظهرت عمليات التحكيم بسهولة و سرعة الإتصال بين المراكز التجارية في مختلف بقاع

العالم.

¹ - د. سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق ذكره، ص 177.

2- المضاربة: هي عملية شراء أو بيع عملة أجنبية بسعر معين و إعادة بيعها أو شرائها في موعد آخر بسعر أقل أو أعلى بناء على توقعات المضارب الخاصة بسعر هذه العملة، و بهذا فان المضارب مقبل على مخاطر الصرف لأنه من المحتمل أن يتعرض للخسارة الناشئة عن توجه السعر في الجهة المعاكسة للتوقعات والمضاربون هم عادة الأفراد البنوك الشركاء ذات الثروات الكبيرة...¹.

وتكون نتيجة المضاربة ربحا إذا تحققت التوقعات وخسارة في الحالة المعاكسة وتجدر الإشارة إلى أن عائد المضاربة يفوق كثيرا عائد التحكيم وهذا الوجود عنصر المخاطرة.

وما نستخلصه من الخاصيتين السابقتين أنه لا يمكن اعتبار المحكمين مضاربين إلا للحظة واحدة فهم يشترون العملة ببيعها بعد لحظات في مكان آخر وبذلك لا يحتفظون بالعملات للإفادة من فروق الأسعار في المستقبل كما هو الشأن عند المضاربين.

3- التغطية: هي تجنب مخاطر الصرف الناجمة عن العمليات التجارية والمالية وذلك من خلال إبرام اتفاق يتضمن شراء أو بيع كمية معينة من العملة في تاريخ لاحق تم الاتفاق عليه وعلى السعر لحظة إبرام العقد².

وقد ظهرت عملية التغطية نتيجة المخاطر التي يواجهها المتعاملون في سوق الصرف جراء تغير أسعار العملات المختلفة والتي تحدث فجأة وبجدة في بعض الأحيان فعقب انهيار نظام " بروتن " و "

¹ - عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق ذكره، ص 181.

² - عبد الرحمن زكي إبراهيم، مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 1998، ص 104.

ودز" سنة 1971 و الذي كان يهدف إلى تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف منذ سنة 1944 ،
وبعد ظهور أنظمة الصرف المختلفة أصبحت الحاجة ماسة إلى إيجاد أدوات لتغطية تقلبات الصرف.

وتجدر الإشارة إلى مجموعة العوامل التي تؤدي إلى مخاطر الصرف منها:¹

* التغيرات في الأذواق على المنتجات المحلية و الأجنبية سواء داخل القطر أو خارجه.

* التفاوت في معدلات التضخم للأقطار المختلفة.

* التغيرات في أسعار الفائدة النسبية.

* تغير التوقعات.

أهمية سعر الصرف:

تبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية والكلية و التي تتمثل
في التوازن الاقتصادي الداخلي و الخارجي إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى
جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان
المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة.

¹ - عرفات تقي الحسيني، مرجع سابق ذكره، ص 182.

إن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل و الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية¹.

نستخلص أن لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة سواء كان ذلك نشاطا تجاريا أو استثماريا، فهو أداة وصل بين البلد المحلي والعالم الخارجي في المجال الاقتصادي إضافة إلى أن سعر الصرف يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية البلد.

العوامل المؤثرة في سعر الصرف

من أجل إدراك كيفية عمل سوق العملات الأجنبية من الواجب معرفة العوامل التي تؤثر على أسعار صرف العملات، حيث يعتبر سعر الصرف عنصر مهم جدا لتحديد الحالة الاقتصادية للبلد، ومن الممكن أن تؤدي هذه العوامل المؤثرة على أسعار صرف العملات إلى مخاطر اقتصادية كبيرة سواء على المستوى الكلي بتأثيرها على ميزان المدفوعات أو تكون سببا في حدوث التضخم على المستوى الجزئي بضياح مكاسب إلى درجة قد تؤثر على بقاء المؤسسة و استمرارها والتعرض لهذه المخاطر التي يثيرها تقلب العملات الأجنبية يتطلب إدارة هذه المخاطر من خلال تبني إستراتيجية تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية لأسعار الصرف².

¹ - عبد الحق بوعتروس، أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2000، ص 10.

² - بشير باعمارة، مرجع سابق ذكره، ص 16.

تتعرض أسعار صرف العملات لجميع الأقطار المختلفة للتقلبات الاقتصادية المستمرة مسببة بذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية الدولية، باعتبار سعر الصرف متغير يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، حيث تعتبر العملة الوطنية لدولة ما أنها قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، أما إذا انخفض سعرها في سوق العملات الأجنبية مقابل العملات الأخرى المهمة تعتبر العملة ضعيفة، و يتحدد ارتفاع وانخفاض سعر صرف العملة في السوق (قوتها وضعفها) من خلال العوامل الرئيسية التالية:

1- التغير في الميزان التجاري:

قبل الخوض في التغير في الميزان التجاري يجب التطرق إلى مفهومه أولاً، حيث يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر، حيث أنه إذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول أن هناك فائضا في الميزان التجاري أما إذا زادت الواردات السلعية عن الصادرات السلعية نقول أن هناك عجزا في الميزان التجاري.

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف عملة البلد، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها وبالتالي تصبح أسعار البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي

ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري¹، وفي هذه الحالة ومن أجل العودة إلى حالة التوازن لا بد من العمل على تشجيع الاستيراد من الخارج، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، وغالبا ما ينتج عن هذه الإختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان.

هذا ما نقصد به التغيرات في الصادرات و الاستيرادات أي عندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات فإن قيمة العملة متجهة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة مما يشجع عملية الاستيراد من الخارج وهذا ما يعمل على إعادة التوازن لسعر الصرف².

2/- تغير معدلات التضخم:

قبل التحدث عن التغير في معدلات التضخم يجب الإشارة الى التضخم الذي نعرفه بالشكل العامي على أنه تغير في الحجم و الخروج عن المألوف، فعندما نقول أن سعر بضاعة ما قد تضخم فهذا معناها أن سعرها العادل قد خرج عن الوضع الطبيعي.

¹-توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر و التوزيع،الأردن،2010،ص79.

²-بشير باعمارة، مرجع سابق ذكره،ص17.

فالتضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار و التكاليف و يترتب عليه تدهور القوة الشرائية للنقود كما يعرف على أنه ارتفاع الدخول النقدية أو أي عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح، فهو أيضا الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

يؤثر التضخم في سعر صرف العملات المختلفة حيث يؤدي ارتفاع مستوى التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، بينما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية¹.

فمثلا عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 10% ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقر فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا الأخير، فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها، وهذا يعني أن لحالة التضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة.

وخلاصة القول أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الواردات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف.

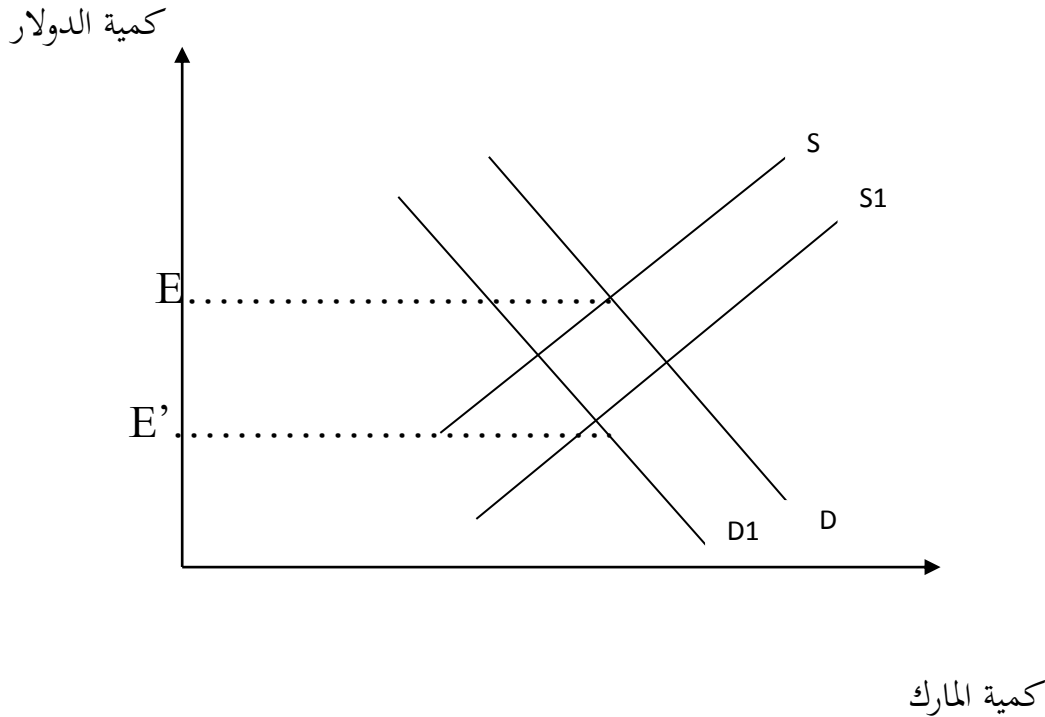
¹ - عبد الحسن جليل الغالي، مرجع سابق ذكره، ص 69.

ونوضح ذلك في المثال التالي:

نفترض أن معدل التضخم في ألمانيا ينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نموه في الولايات المتحدة، فإن هذه التطورات تؤدي إلى تحرك منحنى الطلب على المارك الألماني في الولايات المتحدة إلى " D1 " ويتحرك منحنى عرض المارك الألماني في ألمانيا إلى " S 1 " وينخفض سعر الصرف لهذه التطورات إلى المستوى " E1 " .

كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): أثر التضخم على تغيرات سعر الصرف:¹



المصدر: بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر

والتوزيع، لبنان، 2003، 22.

¹ - بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2009، ص 22.

ومن أجل الحد من ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة التضخم لا بد من العمل على تقليل الاستيراد من سلع ذلك البلد، وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة.

3/- التغيير في معدلات الفائدة المحلية:

تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي تؤثر بدورها في العرض والطلب على العملات الأجنبية وبالتالي تأثيرها على أسعار الصرف، حيث ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في البلدين¹، فالزيادة في معدلات الفائدة المحلية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبية تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بعد مرور فترة زمنية معينة والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الأجل القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف².

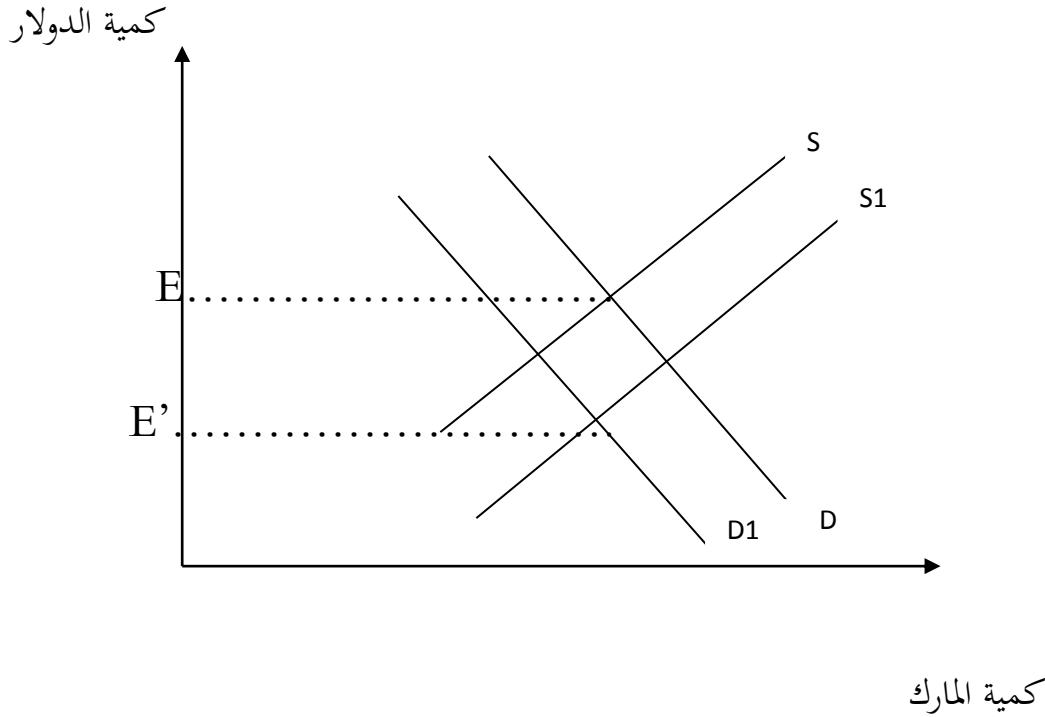
¹ -Magda Kandil Nazire Nerzig Diner, A comparative analysis of exchange rate fluctuations and economic activity, international journal of development, vol 7, 2008, p138.

² -عدنان تايه نعيمة، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012، ص160.

³ -بسام الحجاز، مرجع سابق ذكره، ص23.

ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي:

الشكل رقم (02): أثر تغير سعر الفائدة على سعر الصرف:¹



المصدر: بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر

والتوزيع، لبنان، 2003، ص 23.

لنفرض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفضت عن المعدلات في ألمانيا

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (02)، أن " D1 " الطلب على المارك في الولايات المتحدة

الأمريكية سينتقل إلى " D " بينما العرض على المارك في ألمانيا ينتقل إلى " S " فارتفاع معدل

الفائدة المحلي سيجذب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.

¹ - بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2009، ص 22.

نستنج مما سبق أنه توجد علاقة طردية بين ارتفاع معدلات الفائدة وتدفق الاستثمار الأجنبي، غير أن هذه المعدلات المرتفعة نسبيا للفوائد يمكن أن ينعكس عنها ارتفاع في معدلات التضخم التي تؤثر سلبا على العملة المحلية مما يؤثر على رغبة المستثمرين الأجانب للإستثمار في الأوراق المالية المقيمة بعملة هذا البلد¹.

و يمكن أن نستخلص مما سبق أن:

الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية (وهي معدلات التي تتكيف مع معدل التضخم المتوقع) في البلد سوف تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي. أما الارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لاقتناء المكاسب في سوق الأجنبي، إذا فارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة طلب على العملات الأجنبية مما يؤثر على سعر الصرف².

¹ - عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق ذكره، ص 158-159.

² - دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 45.

4/- التدخلات الحكومية:

تمثل الرقابة التي تفرضها الحكومات على النشاط الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف حيث يمكن للدولة أن تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الأجنبي بالإضافة إلى فرض قيود على التجارة الخارجية، إلى جانب التدخل من خلال بيع وشراء العملات في سوق الصرف الأجنبي، حيث تعمل بعض الحكومات على التدخل في تعديل سعر صرفها، وذلك بعد محاولة البنك المركزي تعديل صرف العملة عندما لا يكون ملائماً لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملة التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي¹، وبالتالي تعمل على استقرار العملة المحلية الأمر الذي أدى إلى زيادة ثقة بقية دول العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.

ومن أجل العودة إلى التوازن يعتمد البنك المركزي على مجموعة من الأدوات والتي يستطيع من خلالها التأثير بطريقة توسعية أو انكماشية من خلال التأثير على عرض النقد حسب متطلبات الوضع الاقتصادي للبلد التي تتمثل في:

¹ - عبد الرازق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر، 2010-2011.

أولاً: أدوات السياسة النقدية الكمية

أ- عمليات السوق المفتوح:

من أكثر الأدوات استخداماً في الدول المتقدمة، حيث تتلخص في دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعاً أو مشترياً لسندات الحكومة، حيث يتدخل البنك المركزي بائعاً لسندات الحكومة للتقليل من حجم النقد المتداول في حالة وجود فجوة تضخمية أو في حالة وجود تضخم لكبح الطلب وتقليل حجم الطلب، مما يؤدي إلى تراجع السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد وتسمى هذه الآلية بالسياسة الانكماشية والعكس، حيث يتدخل البنك المركزي مشترياً لسندات الحكومة بهدف زيادة السيولة النقدية المتداولة من أجل دفع عجلة النمو، وذلك في حالة وجود ركود اقتصادي وتسمى هذه السياسة بالسياسة التوسعية¹.

ب- سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على أموال، أو هو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، ففي حالة إتباع سياسة توسعية لمعالجة الفجوة الركودية يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة التي يتقاضاها على قروضه للجهاز المصرفي بمعنى أنه يخفض سعر

¹ - عيجولي خالد، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف بالجزائر، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 7.

الخصم مما يحفز البنوك على الاقتراض منه فتزيد السيولة النقدية المتداولة في البلد، وعند الحاجة لسياسة انكماشية لمكافحة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم أي أنه سيقرض البنوك بأسعار أعلى مما يقلل رغبتها في الاقتراض مما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها الأمر الذي يقلل الطلب على النقود، والذي يؤدي إلى تراجع حجم السيولة المتداولة في اقتصاد البلد¹.

ج/- نسبة الاحتياطي القانوني:

فرض نسبة مئوية معينة من رأس مال البنوك التجارية تلتزم بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي دون أن يحصل على أي فوائد كوديعة تحت الطلب، ففي حالة اعتماد سياسة توسعية لمعالجة الفجوة الركودية يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الأمر الذي يرفع من قيمة حجم الطلب الكلي وتدوير عجلة الاقتصاد و تنتهي الفجوة الركودية، أما في حالة الحاجة إلى اعتماد سياسة انكماشية لمكافحة التضخم فيقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي مما يقلل قدرة البنك على خلق النقود والائتمان و يقلل حجم النقد المتداول و يساعد على حل مشكلة التضخم لانخفاض الطلب.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية النوعية

تستخدم هذه الأدوات بهدف السيطرة على حجم النقد المتداول في اقتصاد البلد في الحالات

التالية:

¹ - بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء و الفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل الجزائر، 6-7 جوان 2005، ص 02.

أ/- الرقابة على الائتمان: سياسة السقوف الائتمانية بهدف الحد من قدرة البنك على منح الائتمان وبالتالي خلق النقود في قطاعات اقتصادية معينة.

ب/- الرقابة على الأرصدة الأجنبية: وذلك لتقليل احتفاظ البنك التجاري بأرصدة كبيرة أجنبية في الخارج و الهدف الأساسي من ذلك الحفاظ على استقرار سعر الصرف بتقليل حجم الضغوط عليه عبر آلية الطلب على الدولار و الأرصدة الأجنبية الأخرى¹.

يتضح مما سبق أن البنك يعتمد على إتباع وسائل مختلفة كمية و نوعية لتحقيق أهداف السياسة النقدية، والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية العامة، ونستنتج أنه لا يمكن تحديد أي نوع من هذه الأدوات أكثر فعالية من غيرها في بلوغ الأهداف التي استعملت من أجلها، و أنه لا بد من التنسيق بين عمل هذه الأدوات كوسائل مكملة لبعضها للوصول إلى رقابة ائتمانية فعالة.

وخلاصة القول يمكن أن نقول أن التدخلات الحكومية تحصل عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر الصرف للعملة حينها لا يكون ملائماً مع سياسته المالية والاقتصادية.

¹ - محمد الحسن محمد أحمد، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، مجلة المصرفي، إدارة البحوث، العدد 58، السودان، ديسمبر 2010، ص 42.

5- العوامل السياسية و العسكرية:

ترتبط هذه العوامل عادة بالأبناء والنشرات الاقتصادية و المالية أو عبر تصريحات المسؤولين، فتؤثر على المتعاملين في أسواق العملات والأسهم الذين غالبا ما يتخذون قراراتهم المالية بناء على هذه الأخبار.

المبحث الثالث: أنظمة سعر الصرف و كيفية تحديده

المطلب الأول : أنظمة سعر الصرف

قبل التطرق لترتيبات أنظمة الصرف يجب معرفة ما المقصود بنظام الصرف؟

نظام سعر الصرف: هو مجموعة من القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية و كل

المتعاملين في سوق الصرف¹. ويمثل الإطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر الصرف².

ويمكن صياغة التعريف التالي لنظام الصرف: هو تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار

صرف العملات، و تحديد نظام سعر الصرف يكون باعتماد الحكومة على معيارين هما: المرونة في

سعر الصرف و القيود على استخدامها.

¹ - مجلة اضاءات أسعار صرف العملات، معهد الدراسات المصرفية، العدد 12، الكويت، جوان 2011، ص 2.

² - Michel Jura , Technique financière .Internationales ,dunod. paris 2éme edition.2003.p

كما يمكن التمييز بين عدد من التقسيمات في أنظمة سعر الصرف ومن بين هذه

التقسيمات:

- نظام سعر الصرف الثابت.

- نظام الرقابة على الصرف.

- نظام الصرف المرن.

إن أنظمة سعر الصرف تعد أحد العناصر المهمة في سياسة الصرف، و هي الأنظمة التي تعتمد على الدول في تحديدها لمعدلات صرف عملتها، إذ يعرف نظام سعر الصرف "مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف و بالتالي سلوك سعر الصرف"¹ و لسعر الصرف أنظمة عديدة نحاول ذكر أبرزها:

أ- نظام سعر الصرف الثابت:

يعرف في مفهومه الواسع على أنه " النظام الذي يتم فيه ربط عملة وطنية ما بعملة أجنبية أخرى، أو سلة من العملات الأجنبية بمعدل صرف ثابت الأورو، الدولار، الجنيه..). إذ يرجع اختيار تلك العملة الأجنبية إلى طبيعة العلاقات التجارية بين الدولتين مع السماح لتلك الأسعار بالتقلب في

¹ - Amina Laharche Revil, Les régimes de change, édition la decouverte, collection repères, Paris, 1990, p99.

حدود ضيقة للغاية و هي حدود دخول و خروج الذهب¹، إذ أن قاعدة الذهب الدولية تتوفر على ثلاث شروط أساسية هي:²

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.

- ضمان السلطات النقدية لصرف العملة الوطنية بالذهب و العكس دون قيود.

- حرية تصدير الذهب و استيراده.

و في ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر الصرف إلى³:

- تثبيت سعر الصرف بعملة واحدة، إذ تتميز العملة بمواصفات معينة كالقوة و الاستقرار

النسبي، و في ظل هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات.

- تثبيت سعر الصرف في سلة من العملات: في العادة يتم اختيار العملات انطلاقا من

عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص.

- يقوم هذا النوع من أسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف

الاسمي والمحافظة عليه، و حيث تكون العلاقة بين العملات محددة إداريا و بطريقة نظرية باتفاق بين

السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية و سياسية فالدولة تقوم بتثبيت

1 - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق ذكره، ص84-85.

2 - محمد البشير بن عمر، مرجع سابق ذكره، ص80.

3 - عبد المجيد قدي، مرجع سابق ذكره، ص115.

عملتها على أساس معين¹، و ذلك دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض و الطلب على العملات الأجنبية كما هو الحال في نظام الصرف الحر، و في ظل ثبات أسعار الصرف تفرض الدولة رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت و بالتالي الاستقرار.²

- نستنتج أنه في ظل نظام الصرف الثابت أن الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية لا تؤدي إلى الزيادة في سعر الصرف، ذلك كون التوازن يتحقق بشكل تلقائي في ظل هذا النظام.

- في ظل سعر الصرف الثابت نتطرق إلى نظامين هما: (سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب و سعر الصرف في ظل نظام بريتين وودز)

1- سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب:

تمثل قاعدة الذهب الشكل الأول و الأساسي لنظام سعر الصرف الثابت الذي يعتمد في تحديد قيمة العملة بالذهب مع المحافظة على قابلية تحويل العملة إلى ذهب و العكس، حيث كان سعر التثبيت يحدد بمقدار من الذهب و كل دولة تربط عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب مع احتفاظها بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني، غير أن ثبات سعر الصرف لا يتحقق إلا في وجود شرطين:

¹ - مشهور هناول بربور، العوامل المؤثرة على انتقال أسعار صرف العملات على مؤشر الأسعار في الأردن، رسالة دكتوراة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، تخصص المصارف، الأردن، 2008، ص37.

² - توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية زو التعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص71.

الشرط الأول: أن يكون سعر شراء و بيع الذهب واحد في كل دولة .

الشرط الثاني: أن تكون حرية في إنتقال الذهب بدون قيود.

و لاستحالة تحقيق هاذين الشرطين فإنه يسمح بتحريك هذا السعر بحرية ضيقة جدا و هو حدي دخول و خروج الذهب من الدولة وفقا لقوى العرض و الطلب الخاصة بكل عملات الدولة الأجنبية (أي حسب تصدير و استيراد الذهب) و هو ما يعرف بقواعد الذهب¹

فمثلا : قبل عام 1914 كان الذهب $FRF1=0.32256g$

أي أن : $FRF 5.18=\$1$.

سعر الصرف الدولار $5.18=1.67/0.322562$ أي أن : $FRF 5.18=\$1$ أي أن

سعر الصرف لا يتجاوز هذا السعر، و لا يقل عنه إلا في حدود ضيقة قدرت بنسبة 1% لاجتياز نفقات نقل الذهب و هي حدود تصدير و استيراد الذهب²:

2- سعر الصرف المستخدم في ظل بروتين وودز:

مع تطور النظام النقدي الدولي، و إنعقاد اتفاقية بروتين وودز عام 1944 في الولايات المتحدة

الأمريكية ارتبط سعر الصرف العملات الأخرى بالدولار الأمريكي مع قابلية تحويل الدولار إلى

¹ - زينب حسن عوض الله، مرجع سابق ذكره، ص49.

² - نزار عبد الرحمان الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر و التوزيع ، 2007، ص51.

ذهب، فالدولار الأمريكي كان عملة الاحتياطي الرسمي و كان أهم أهدافه هو ضمان تحقيق درجة أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف¹.

حيث وضع صندوق النقد الدولي حد أقصى لتقلبات مختلف العملات مقابل الدولار و المتمثل بنسبية (1% للأعلى و 1% جهة الانخفاض) و لا يسمح للدول الأعضاء بتعديل سعر صرفها بحدود 10% دون رجوع مسبق لصندوق النقد الدولي، مع إبلاغ الصندوق بذلك التعديل²، و هو ما يطلق عليه بالتثبيت القابل للتعديل و الذي تلجأ إليه الدولة عندما تواجه خطر ما في مركزها الخارجي³.

و لنظام سعر الصرف الثابت بعض النقص و العيوب إلى جانب مزاياه التي يحققها و فيما يلي سنذكر مزايا و عيوب هذا النظام.

أولاً: المزايا: من مزايا أنظمة الصرف الثابتة ما يلي:

- يعمل سعر الصرف الثابت على تنشيط حركة التجارة الخارجية و الاستثمار مع البلدان نفس منطقة العملة.

- يعمل على تحقيق صدمات العرض المؤقتة، باستخدام الاحتياطات النقدية.

¹ - مورد خاي كيرياتين، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، ترجمة محمد إبراهيم منصور و مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص283.

² - مروان عطون، أسعار العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص81.

³ - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار حرير للنشر و التوزيع الأردن، 2006، ص299.

- التقليل من الصدمات الخارجية على الدخل المحلي والأسعار¹.

في ظل سعر الصرف الثابت إذا كانت العملات المكونة للسلة تمتاز بالثبات و الاستقرار، فإن عملية ربط بها تكسب سياسات الحكومة ثقة قوية، كما يؤدي إلى زيادة ثقة بقية بلدان العالم في تعاملاتهم التجارة و الرأسمالية مع الدول المثبتة لسعر لصفها.

يوفر هذا النظام إمكانية التحكم في كمية النقود، لأن الإصدار النقدي محدود بكمية الذهب، و هذا يمنع حدوث تضخم.

سعر الصرف الثابت يحدث تغييرات في اقتصاد الدولة يمكن أن تحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات².

و ما يمكن استخلاصه هو أن نظام سعر الصرف الثابت أكثر إيجابية في الدول ذات الاقتصاد المحدود ، حيث تكون علاقتها الاقتصادية الخارجية قليلة و هذا في حالة ربط العملة المحلية بعملة واحدة.

¹ - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر ، ص70.

² - محمد راتول، تحولات الدينار و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات ، ملتقى وطني حول المظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، الواقع و التحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الشلف الجزائر،14-15ديسمبر،2004،ص14-15.

ثانيا: العيوب: عيوب نظام سعر الصرف الثابت:

- في حالة الربط بعملة أجنبية وحيدة يمكن أن يتسبب في إضعاف عمل السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد من خلال زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الداخل.
- و في حالة الربط بسلة من العملات يمكن أن تنعكس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف من خلال الظروف الاقتصادية و السياسات النقدية لبلد هذه العملة.
- في ظل أسعار الصرف الثابتة يمكن أن تقع إختلالات في ميزان المدفوعات تؤدي إلى تغيير الاحتياطات النقدية و كذا الأسعار المحلية.

في ظل هذا النظام يصعب على الدولة اللجوء إلى سياسة تخفيض سعر العملة المحلية كما أنها قد لا تحصل على موافقة صندوق النقد الدولي على التخفيض¹. هذه العيوب في نظام الصرف الثابت أدت إلى ضرورة التخلي عن التثبيت من أجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف الاقتصادية و السياسة المسطرة، و هذا ما أوضحه الاقتصادي MUNDELL من خلال الثلاثية المستحيلة، وفقا لهذه الأخيرة لا تستطيع البلدان أن تختار سوق اثنين فقط من ثلاث نتائج ممكنة و الذي يوضح

¹ - بري محمد أمين، مبررات و دوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، جامعة الشلف، الجزائر، 2011، ص30.

من خلاله أن السياسة الاقتصادية الكلية لا يمكن للدول تحقيقها إلا من خلال توفر عنصرين من رؤوس المثلث و المتمثلة في ¹:

- حرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود.

- استقلالية السياسة النقدية.

- نظام سعر صرف ثابت

2- نظام الرقابة على الصرف: (سعر الصرف المدار، المرونة المقيدة)

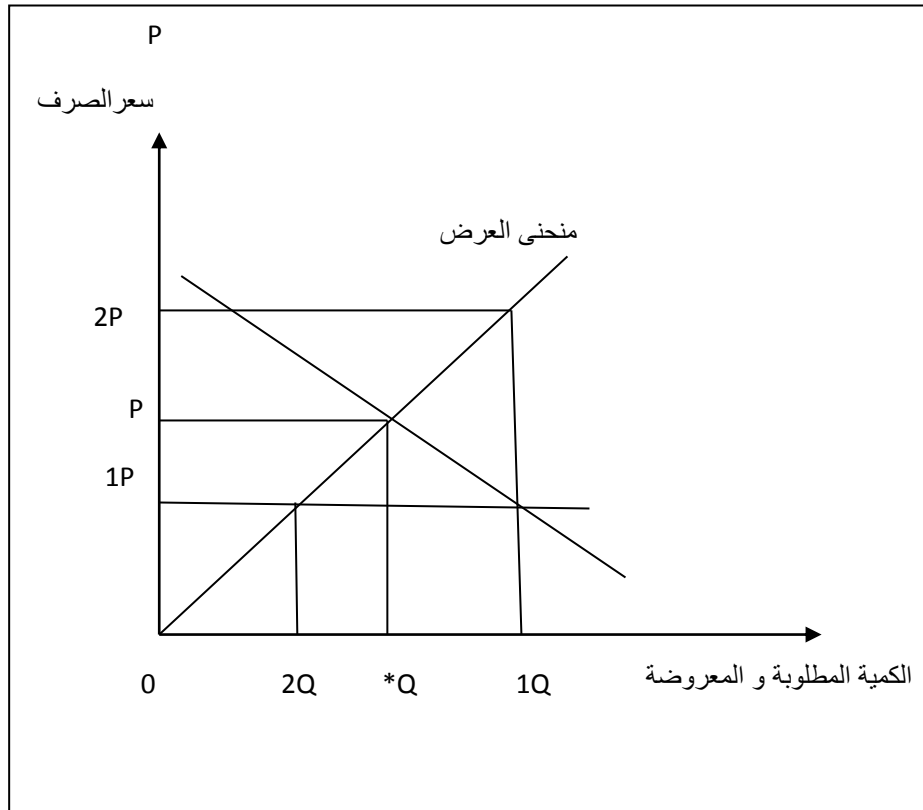
يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي، و يكون في ظل هذا النظام تقييد حرية تصدير و استيراد النقد الأجنبي، و بالإضافة إلى تحويل العملة إلى عملات الأخرى لا يكون بصفته مطلقة إنما بقواعد و شروط تفرضها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف العرض و الطلب على الصرف الأجنبي بغية المحافظة على استقرار أسعار الصرف.

تعتمد الدولة على نظام الرقابة على الصرف في حال رغبتها في التحكم في أسعار العملة المحلية في الأسواق الدولية، فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توافر أجهزة تقنية و فنية ذات فعالية عالية، حتى لا تؤدي إلى انتشار الرشوة من أجل تسهيل إجراءات التعامل بمقتضى أنظمة الرقابة على

¹- علي توفيق الصادق و آخرون، نظم و سياسات أسعار الصرف، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2003، ص 27.

الصرف على ما يصدر بضاعة إلى الخارج لا يقدم العملة الأجنبية التي حصل عليها إلى البنك المركزي لتحويلها إلى عملة وطنية وفقا لسعر صرف محدد.

الشكل 03: يوضح كيفية تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة



المصدر : محمد راتول ، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم، مجلة اقتصاديات

شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص 243

نلاحظ من خلال الشكل السابق أنه عند السعر $op1$ (سعر الصرف الرسمي)، الكمية المطلوبة هي $OQ1$ ، و الكمية المعروضة هي $OQ2$ ، فعند السعر $P1$ السلطة النقدية تقوم بتنفيذ سعر الصرف حسب الأولويات و الاحتياجات بما يتلاءم و الكمية المعروضة و نظرا لكون

الاحتياجات كثيرة و لا يمكن تلبيتها من خلال السعر الرسمي يلجأ المتعاملون الاقتصاديون للحصول على العملة الصعبة من السوق الغير الرسمي و من هنا يتشكل سعر ثاني يكون أعلى من السعر الرسمي و سعر التوازني أيضا إذ يعتبر الفرق بين السعر التوازني و السعر لمنشأ في السوق الموازية P2 تأمينا على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المتعاملون بسبب التنظيمات المعمول بها.

و يتميز نظام الرقابة على الصرف بما يلي¹:

- تقييد حرية تصدير و استيراد الصرف الأجنبي.

- تقييد حرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية و إخضاعها لقواعد منظمة تضعها

الدولة . و يهدف نظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق الأهداف التالية²:

- حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور وزيادة كسب ثقة الأفراد بالتعامل بها من خلال

تقييد الطلب على الصرف الأجنبي بدلا من اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية.

- علاج الخلل في ميزان المدفوعات و المحافظة على توازنه، من خلال التحكم في بيع و شراء

العملة الأجنبية و منع خروج رؤوس الأموال من الدولة .

¹ - محمد راتول، مرجع سابق ذكره، ص241.

² - شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2012، ص166-167.

حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية من خلال منع استيراد السلع التي لها بدائل في الاقتصاد الوطني أو شبيهي بالإنتاج المحلي، و التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

- الحصول على موارد مالية ناتجة عن الفارق بين السعر المنخفض الذي تشتري به العملات الأجنبية و سعر البيع المرتفع الذي تباع به.

- توجيه الموارد الإنتاجية نحو القطاعات الأكثر فعالية في الاقتصاد من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

- تنمية الاحتياطات من وسائل الدفع الخارجي من ذهب و عملات قابلة للتحويل لكن هذا النظام تخلت عنه بعض الدول التي تبنته و ذلك لما تضمنه من الصعوبات و العراقيل نتيجة تحايل المتعاملين الاقتصاديين على الرقابة بفوترة الواردات بأعلى من قيمتها أو التقليل من قيمة الصادرات من أجل تهريب الأموال و الحصول على عملات أجنبية لإضافة من البنك المركزي بالسعر الرسمي و بيعها بفائدة في السوق الموازية.

ما يمكن استخلاصه هو أنه في ظل اعتماد الدولة على نظام الصرف الثابت تستطيع الدولة أن تتحكم في وارداتها من الخارج سواء من ناحية تركيبها السلعي أو من ناحية الدول التي تستورد منها، حيث نجد أن بعض الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتهم أو التي تخشى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج تعتمد على نظام الرقابة على الصرف.

3- سعر الصرف المرن: المعوم (العائم)

يطلق على نظام سعر الصرف المرن اسم نظام تعويم العملات و في ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية و النقدية عبئ معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة من خلال الحد من الواردات و إحداث تغييرات مهمة في مستويات الأسعار، و كذلك من خلال إحداث تغييرات في مستويات الدخل، أو إحداث تغييرات في مستوى أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال.¹

التعويم هو ترك سعر الصرف عملته ما، أي معادلتها مع عملات أخرى، و يتحدد وفقا لقوى العرض و الطلب في السوق النقدية، و تختلف سياسات الحكومات حيل تعويم عملاتها تبعاً لمستوى تحرر اقتصادها الوطني، و كفاية أدائه، و مرونة جهازها الإنتاجي.

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها للتعديل على أساس بعض المعايير كالمؤشرات الاقتصادية للبلد و على ضوء ذلك تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.²

أسباب التعويم: أهم أسباب التعويم ما يلي:

- اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول الصناعية الرئيسة إذ برزت أوروبا الغربية و اليابان كقوى اقتصادية كبرى أخذت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ - د. شقيري موسى ، مرجع سابق، ص165.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص116.

- اختلاف معدلات التضخم فيما بين الدول الصناعية و أثر ذلك في أسعار الفائدة ثم في تقلبات أسعار الصرف للعملات.

- تزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي نتيجة زيادة الإنفاق الأمريكي سواء للاستثمار الخارجي أو لتمويل نفقات حرب الفيتنام.

- تزايد التنافس و تناقص المصالح فيما بين الدول الصناعية المتقدمة.

- التناقص الذي يجسده نظام بروتون وودز يكمن في حالة الاقتصاد العالمي إلى السيولة الدولية التي يوفرها تدفق الدولارات الأمريكية للخارج من جراء عجز الميزان التجاري، و ترافق هذه الحاجة مع تزايد عدم الثقة بالعملة الأمريكية و بقدرتها على تمويل نمو الاقتصاد العالمي.

- اتساع نطاق حركات رؤوس الأموال الساخنة المشتعلة بالمضاربة، و لا سيما سوق الدول الأوروبية الذي مول حركات المضاربة الشديدة التي تعرض لها الجنيه الأسترليني و الفرنك الفرنسي و المارك الألماني و الليرة الإيطالية في نهاية الستينات.

رغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات النقدية، إلا أن الدول لا يمكن أن تترك مصير استقرارها الاقتصادي مرهون بتقلبات قوى العرض و الطلب لذا تلجأ السلطات النقدية و المالية للتدخل من توجيه سياساتها النقدية. و من هذه الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف و التعويم غير النظيف (التعويم المدار، الموجه) و سنوضح الفرق بينهما:

أولاً: التعويم النظيف (الحر)

تترك السلطات النقدية سعر الصرف حراً يتحدد وفقاً لقوى العرض و الطلب حيث يبقى خاضعاً لقواعد السوق، و خوفاً من مخاطر التعويم الحر تقوم السلطات النقدية بالموازاة بإنشاء أموال موازنة الصرف، من خلال تخصيص أرصدة من الاحتياطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع و الشراء للنقد الأجنبي حسب الحالة من أجل حماية سعر الصرف العملة المحلية من التغيرات العارضة التي تنشأ بسبب عمليات المضاربة ، و تعتبر أموال موازنة الصرف و طرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل أسعار الصرف الحرة¹.

ثانياً: التعويم غير النظيف (المدار)

يتميز بإمكانية تدخل السلطات النقدية من أجل تغيير اتجاه العرض و الطلب على العملات الأجنبية ، من أجل التأثير على قيمة العملة المحلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة².
و يمكن أن نستخلص مما سبق أن نظام الصرف العائم (الحر أو المرن) يقصد به "سعر الصرف الذي تحدده قوى الطلب و العرض دون تدخل من البنك المركزي"³ و هو " ذلك النظام الذي يتغير

¹ -محمد راتول، مرجع سابق ذكره، ص140.

² - ماهر كنج شكري و مروان عطون، مرجع سابق ذكره، ص215.

³ - منية خرباش، أثر مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية، دراسة حالة بورصتي عمان و السعودية، فترة 2010، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2011-2012، ص37.

فيه أسعار الصرف بحرية وفقا لقوى العرض و الطلب على إحدى العملاء في مواجهة العملة أو العملات الأخرى¹.

المطلب الثاني : كيفية تحديد سعر الصرف

نميز ثلاث حالات²:

الحالة الأولى:

و هي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملية التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن باتجاه العملة المرتبط بها مادامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

الحالة الثانية:

في حالة التعويم الحر دون أي ارتباط و يتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة و عملة التدخل أي سلة من العملات و إنما يتغير سعر سوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض و الطلب ، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات و الحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة و بالمؤشرات الاقتصادية و النقدية

¹ - عبد الحسين عبد الحسن الغالي ، مرجع سابق ص19.

² - محمود حميدات، مرجع سابق، ص111.

للبلد من جهة أخرى ، و قد تتدخل السلطات النقدية أحيانا عند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات و الحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

الحالة الثالثة:

هي حالة الارتباط سبله من العملات و هنا إما تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين، و نشير هنا إلى أن سعر الارتباط و دقة الهوامش تختلف حسب الأقطار أو ترتبط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة ، تعكس أوزانها بسبب التوزيع الجغرافي لتجارها الخارجية ، كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل غالبا الدولار الأمريكي ، يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.

خاتمة الفصل الأول:

تعتبر أسعار الصرف عنصرها يساهم في تنشيط التجارة الخارجية و توسيع الأسواق الدولية بصفتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم و ذلك لأن سعر الصرف يجسده أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمية.

يتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، و لقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق و محدد لهذا التغير، و ذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم و أسعار الفائدة قد تتسبب في خسائر كبيرة للصرف مما يستوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر و تأثيرها على المبادلات التجارية للدولة و الذي تؤثر مباشرة في أداء البنوك.

و يعرفه ماهية سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه ، و كذا أنظمتها و خصائصه و العوامل المؤثرة فيه تنتقل إلى دراسة تقييم الأداء المصرفي ، أهدافه و معايير و أساليبه و مخاطره و أثر تقلبات أسعاره في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

أثر تقلبات أسعار

الصرف على أداء

البنوك

مقدمة الفصل الثاني:

تشكل البنوك والمؤسسات المالية لبنة أساسية مهمة في بناء الاقتصادي لأي دولة ما، اذ ان للقطاع المصرفي دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك انه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية حيث يعطي القطاع المصرفي مؤشر رئيسي على حيوية الوضع الاقتصادي في تلك الدولة ، من خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية.

حيث أن للبنوك دور رئيسي في تسوية المعاملات التجارية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في جميع المجالات (سلع وخدمات ، رؤوس الأموال....).

ولها أنشطة عديدة في مجال الصرف من تحويلات العملة الأجنبية وإقراض واقتراض ومبادلات للعملات وغيرها ، ولتقلبات سعر الصرف مخاطر قد تكون مكاسب للبنك أو خسائر وفي كلتا الحالتين فإنها ستؤثر على أدائه.

حيث تقيم أداء البنك احد الوسائل المهمة لحماية البنك من الفشل ومواكبة التطورات حيث سنحاول في هذا الفصل أن نستعرض تعريف لأداء المصرف والعوامل المؤثرة فيه، كما سنرى المفاهيم الأولية والأساسية لتقييم الأداء المصرفي معاييره وأساليبه، كما يتناول هذا الفصل اثر التقلبات سعر الصرف بالإضافة إلى مخاطر وتقنيات تغطيتها.

المبحث الأول: تقييم الأداء المصرفي

المطلب الأول: مفهوم الأداء المصرفي

يعرف الأداء على أنه: " تأدية عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة"¹ .

أما Miller et Bromily فعرفاه على أنه " انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة وتجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"² .

ينظر داركر إلى الأداء على أنه: " قدرة المؤسسة على الاستمرار والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال"³ .

¹- Hamdouche Ahmed, critères de mesure de performance des entreprises publiques industrielles dans économiques, université d'Alger, 1992, p135

*- danéelle kaiserguber et josee landricn. Toiut . n est pas economique. Edition lanbe . paris. 2000. P 119.

P-Pruker, L'avenir du management selon Druker, Edition village mondial, Paris 1999, P 73

- □ philippertorino. Me thodes et pretique de la pafpormance. Edition dorganisation. 3 em edition. 2003. P 43.

يتمثل الأداء بالسنية لفليب تورينو " philippe torino " : بأنه كل من يساهم في تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، حيث لا يكون إذ أداء من يساهم قفي تفيض التكليف فقط أو في رفع القيمة فقط ولكن بيكون ذا أداء من يساعدهم في تحقيقي الهدفين معا¹.

للأداء بعدين¹:

البعد التنظيمي للداء: نقصد بالأداء التنظيمي الطرق والكييفيان التي تعتمدها المؤسسة في المجال التنظيمي بغية تحقيق أهدافها ومن ثم يكون لدى مسيري المؤسسة معايير يتم على أساسها قياس الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها على الأداء مع الإشارة إلى أن هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكل التنظيمية وليس بالنتائج المتوقعة ذات الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية، وهذا يعني انه بإمكان المؤسسة أن تصل إلى مستوى فعالية آخر ناتج عن المعايير الاجتماعية والاقتصادية يختلف عن ذلك المتعلق بالفعالية التنظيمية.

إذا نستنتج مما سبق أن هذه المعايير المعتمدة في قياس الفعالية التنظيمية تلعب دورا هاما في تقويم الأداء ، حيث تتيح لمؤسسة إدراك الصعوبات التنظيمية في الوقت الملائم من خلال مظاهرا الأولى، قبل إن يتم إدراكها من خلال تأثيراتها الاقتصادية .

¹ - شارف وهبية، تأثير رأس المال الفكري على إدارة أداء العاملين من منظور حوكمة المؤسسات ، دراسة حالة إتصالات الجزائر، ولاية سعيدة،مذكرة نخرج لنيل شهادة الماستر ،تخصص حكامه المنظمات، سعيدة الجزائر،جامعة مولاي الطاهر،2012-2013،ص24.

البعد الاجتماعي للأداء:

يشير البعد الاجتماعي للأداء إلى مدى تحقيق الرضا عند أفراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم لأن مستوى رضا العاملين يعتبر مؤشرا على وفاء الأفراد لمؤسستهم وتتجلى أهمية ودور هذا الجانب في كون أن الأداء الكلي للمؤسسة قد يتأثر سلبا على المدى البعيد إذا اقتصرَت المؤسسة على تحقيق الجانب الاقتصادي وأهملت الجانب الاجتماعي ولمواردها البشرية.

فكما هو معروف في أدبيات التسيير إن جودة التبنى في المؤسسة ترتبط بمدى تلازم الفعالية الاقتصادية مع الفعالية الاجتماعية لذا ينصح بإعطاء أهمية معتبر للمناخ الاجتماعي السائد داخل المؤسسة، إي لكل ماله صلة بطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة لصراعات، أزمات.....(الخ).

مكونات الأداء:

يتمثل بيغيان وفيات (bughin – maindiaux c funeta): " الأداء على شكل

شجرة والتي يمكن تمثيلها من خلال : انظر الشكل أدناه:

حيث تقسم الشجرة إلى ثلاثة أقسام:

- جذور شجرة الأداء والمتمثلة في التكوين والاستثمار والشراكة والمستخدمين وتدفق

المعلومات وكذلك الأسواق.

- عمليات الإدارة والتي تعمل على تحويل الجذور من خلال عملية خلق القيمة.

ثمار شجرة (angelier): يرى بان أداء المؤسسة يتجسد في قدرتها على تنفيذ استراتيجيتها وتمكنها من مواجهة القوى التنافسية أي قدرة في الاستمرار بالشكل المرغوب فيه سوق تنافسية متطورة وهذا ما يتطلب في آن واحد الكفاءة والفعالية.

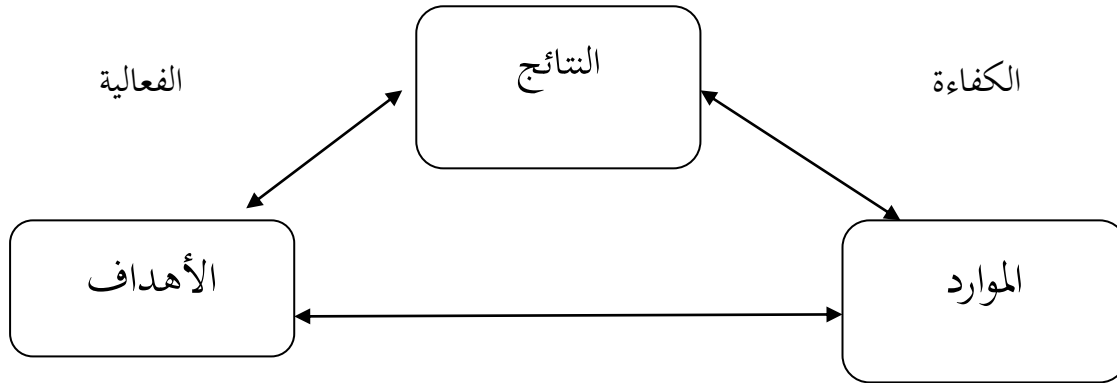
وكخلاصة لما سبق ولتحديد مفهوم شامل لمصطلح الأداء يمكننا إدراج التعريف من طرف

baroloi كما يلي:

يمكن تعريف أداء المؤسسة من خلال العلاقة بين عناصر النتائج الموارد الأهداف الموضحة

في الشكل التالي:

الشكل 04: رقم 1-2 مثلث الأداء



الموازنة

المصدر " طلحة عبد القادر، " محاولة قياس كفاءة الجامعة الجزائرية باستخدام أسلوب

التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، سعيدة

2011-2012، ص 07.

مكونات الأداء

يتكون مصطلح الأداء من مكونين رئيسيين هما الفعالية، أي أن المؤسسة التي تتميز بالأداء هي التي تجمع بين عاملي والكفاءة في تسييرها وعليه سنقوم بتحليل وتفصيل المصطلحين الهامين.

1- الفعالية (Efficiency. Effectiveness):

ينظر الباحثون في علم التسيير إلى مصطلح الفعالية على انه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، وهذا من منطلق أن الفعالية هي معيارا يعكس درجة تحقيق الأهداف المسيطرة، وتصدر الإشارة من جهة أخرى إلى انه توجد إسهامات كثيرة مختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح، فقد اعتبر المفكرون الكلاسيكي الفعالية بمثابة الإرباح المحققة، ومن ثم - حسب نظرهم- تقاس فعالية المؤسسة بكمية الإرباح المحققة.

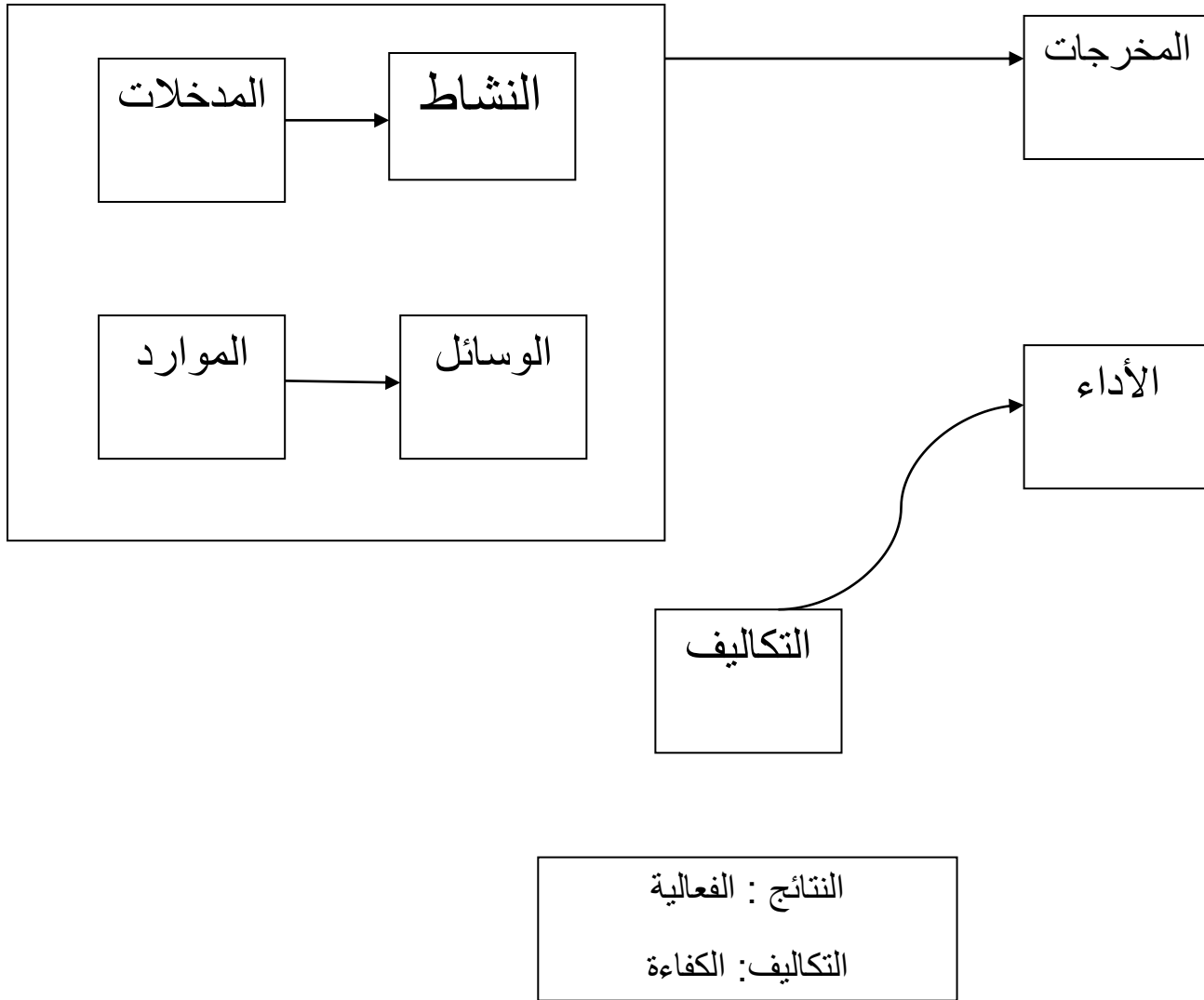
2- الكفاءة: (Efficacité . Efficiency):

يتميز مصطلح الكفاءة شأنه شأن اغلب مصطلحات العلوم الإنسانية والاجتماعية بعدم الاتفاق بين الكتاب والباحثون حول تعريفه، ومن تم فلا غرابة ان وقفنا على حالة التقاطع بين هذا المصطلح وبعض المصطلحات الأخرى المستخدمة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مثل، الإنتاجية المرودية، الامثلية.....الخ.

وتعرف الكفاءة بأنها أداء الأعمال بطريقة صحيحة بينما تعرف الفعالية على أنها أداء الأعمال الصحيحة، لذلك لا بد لنا من معرفة الأعمال الصحيحة وتحديدتها وتعريفها لنتمك من

أدائها، لذلك فإن الفعالية والكفاءة أداء الأعمال الصحيحة بطريقة صحيحة، أي أن الأداء هو الجمع بين الكفاءة والفاعلية، حيث تربط الفاعلية بالقيادة، وتربط الكفاءة بالادارة، لذلك فإن الفعالية تتحقق عندما يكون هناك رؤية واضحة وأهداف واستراتيجيات محددة وتتحقق الكفاءة عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة الوقت ورقابة ومتابعة وعندما يكون هناك فعالية ولا يوجد كفاءة فإن الرؤى والاهداف لا تجدد من يحققها بصورة صحيحة، وفي حالة عدم وجود فعالية ووجود فان الأعمال تتم ولكن بدون وضوح الأهداف ويمكن توضيح العلاقة بين الكفاءة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05) : الأداء = الكفاءة + الفاعلية



Source : Semler c. concevoir le tableau de bord. Paris. 1998. P 41.

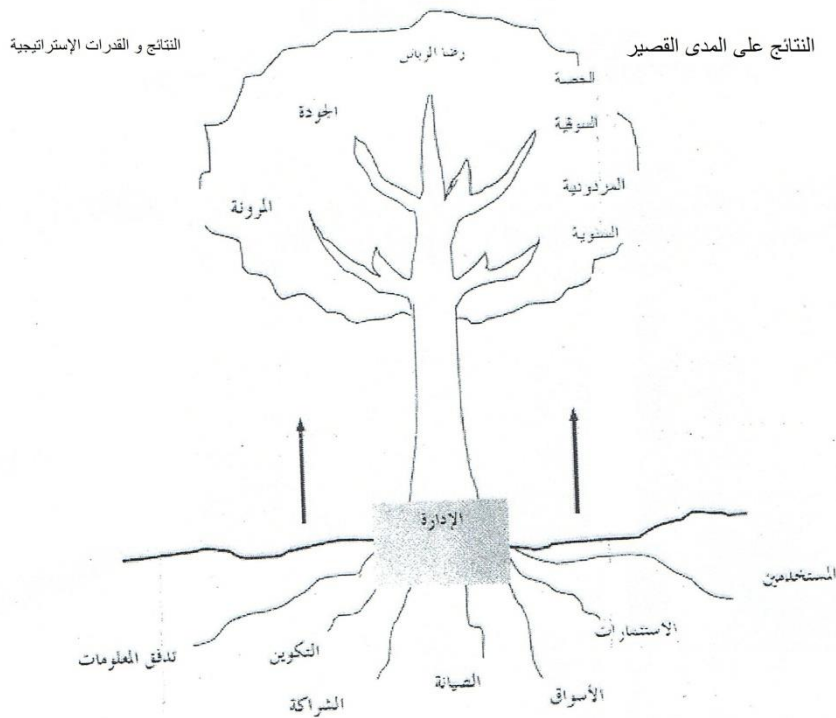
وبالتالي يمكن القول أن:

* الكفاءة وتتمثل في استغلال الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة باق التكاليف.

* الفعالية هي الفاعلية وتتمثل تحقيق الأهداف بغض النظر عن الإمكانيات المستخدمة.

* الأداء = الكفاءة + الفعالية.

الشكل 06: شجرة الأداء



المصدر: شارف وهيبه شارف وهيبه، تأثير رأس المال الفكري على إدارة أداء العاملين من منظور

حوكمة المؤسسات

العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي:

يتأثر الأداء المصرفي بعدة عوامل منها ما هو داخلي (قدرة البنك على التحكم فيها) ومنها ما هو خارجي (ليس للبنك قدرة على التحكم فيها) وفيما يلي أهم العوامل:¹

1/- العوامل المنظمية (داخلية) : ويقصد بها العوامل الداخلية و الخاصة بالمصرف ذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة بالمصرف، والتكنولوجيا المستخدمة و كفاءة الإدارة.

- حجم الأعمال: إن حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تركيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة و إنتاجية الأنشطة المصرفية، فكلما زاد حجم هذه الموارد و انخفضت التكاليف الإجمالية لها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية في المصرف، الأمر الذي يسهل تحسين إنتاجية المصرف.

- التكنولوجيا المستخدمة: وهي الأساليب المستخدمة في انجاز العمل المصرفي، والتي تساعد في الرفع في درجة الأمان و سرعة العمل فكلما زاد استخدام التكنولوجيا ارتفعت درجة الأمان و زادت سرعة العمل ويؤدي ذلك إلى رفع جودة الخدمات المصرفية، ومنه زيادة الربحية وتخفيض التكاليف.

- الكفاءة الإدارية: أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات بينها و بين العمال داخل المصرف و تطوير عمليات التعاون و العمل الجماعي، ومدى

¹ - فلاح الحسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، 2000 ص 229، ص231 بتصرف.

قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية و السمعة الحسنة للمصرف.

2- العوامل البيئية (الخارجية): وهي العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء المصرفي وتنقسم إلى:

- البيئة الاقتصادية: و تشمل طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة في البلد، و كذلك المناخ الاستثماري و الفرص الاستثمارية المتوفرة.

- البيئة القانونية والسياسية: أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه المصرف والقوانين المنظمة للعمل المصرفي في هذا البلد.

- البيئة الاجتماعية: و هي العادات والتقاليد التي يؤمن بها الأفراد و مستوى الوعي و الثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية، والخدمات التي تقدمها المصارف.

المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء المصرفي وأنواعه ومزاياه

الفرع الأول: ماهية تقييم الأداء المصرفي

على الرغم من كثرة الأدبيات التي تناولت موضوع و مفهوم الأداء وتطرقت إليه بشكل مفصل،

إلا أنه لم يحدد مفهوم متفق عليه وسنحاول التطرق لبعضها:

عملية تقييم الأداء وهي: " القيام بقياس وفحص و تحليل النتائج المحققة باستخدام وسائل و أساليب مختلفة و في ضوء معايير محددة مما يتيح و يساعد في الحكم على الفعالية والكفاءة¹. و يعرف أيضا" بأنه قياس لما تم انجازه من عمل ومقارنته بالأهداف المسطرة من قبل، وبالتالي قياس النتائج المحققة بالنتائج المستهدفة و الوقوف على العوامل المؤثرة وتحديد المسؤول عنها². كما يعتبر تقييم الأداء " جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف، بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة"³.

كما قد عرف بأنه " التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمؤسسة، بما يحقق الأهداف المرجوة"⁴.

¹ - صلاح حسن، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، ط1، دار كتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص 355.
² - علي منصور محمد بن سفاح، تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الثاني، اليمن، 2008، ص 07.
³ - نور الدين بن عمارة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة لبند غار الجزائر، وحدة ورقلة، 2005-2009، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 13-14.
⁴ - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 121.

كما يراد بتقييم الأداء قياس أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على أسباب النتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل¹.

يعرف أيضا تقييم الأداء بمجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري والإنتاجي، التقني، التسويقي والتخطيطي خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بال نوعية والكمية والجودة المطلوبة و بيان قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثيلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها و ابتداع الأساليب الأكثر إنتاجا وتطورها في مجال عملها.

كما نظر الباحثون إلى عملية تقييم الأداء على أنها تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العملية الإدارية حيث تبدأ العملية الإدارية عادة وبغض النظر عن المستوى الذي تمارس عليه أو التنظيم الاقتصادي للمجتمع بتحديد الأهداف المرجوة تحقيقها و استغلال الموارد المتاحة للوحدة الإدارية، ثم توضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تحقيق الأهداف الموضوعية ويتم إجراء تنظيم للوحدة

¹ - د. مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، ط1، 2007- دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 21.

الإدارية ومواردها لتنفيذ الخطة الموضوعية وبصطح تنفيذ خطة عملية الرقابة على التنفيذ بهدف تحديد انحرافات النتائج الفعلية عما حددته الخطة و الأهداف من النتائج المتوقعة.

و تقود عملية الرقابة على تنفيذ إلى المرحلة الأخيرة في هذا التسلسل للعملية الإدارية وهي مرحلة تقييم الأداء¹.

مما سبق ذكره يمكن أن نستنتج أن عملية تقييم الأداء هي جزء من الرقابة، فهي تعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة و الفعالية، ومقارنتها بالمعايير المحددة سلفا في عملية التخطيط ومن ثمة إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرار.

أنواع تقييم الأداء

إن عملية تقييم الأداء المصرفي هي إحدى وسائل الإدارة الفعالة للتحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة و أداة للكشف عن الانحرافات وردها للجهات المسؤولة عنها فهي عملية ملازمة لنشاط الوحدة لكونها تكشف عن نسبة التحقق من الأهداف المحققة والمتاحة والمعيارية و غيرها فيتأثر بموجبها مستوى الأداء الذي قطعته الوحدة كما تؤشر كفاءة استخدام الموارد المتاحة للوحدة في الوصول إلى المستويات المطلوبة من الإنتاج، وعليه فإن عملية تقييم الأداء لا ينظر إليها بصورة مجردة

¹ - زينة قمرى، واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم الأداء الوظيفية المالية للمؤسسة المينائية (الدراسات عبارة عن مداخلة)، جامعة 55-08-20، سكيكدة، الجزائر، سنة النشر مجهولة، موقع وتاريخ التحميل:

Http: [www.kanaki.com/ media /2056/f264.doc](http://www.kanaki.com/media/2056/f264.doc) consulté le 14/03/2014.

وإنما ضمن إطار العملية الشاملة للنشاط في الوحدة الاقتصادية، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد الأنواع التالية من تقييم الأداء:¹

1/- تقييم الأداء المخطط:

المقصود به تقييم أداء الوحدة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالمخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية وفق مدة زمنية دورية كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وربما لفترات متوسطة المدى (3-5) سنوات حيث تظهر هذه المقارنات مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الوحدة و توضح الانحرافات و الأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات و المعالجات اللازمة لها مع الإشارة إلى ضرورة أن تأخذ عمليات التقييم في حساباتها الظروف التي أحاطت بخطة الوحدة الاقتصادية خلال الفترة ما بين إعدادها ومباشرة التنفيذ عند بدء السنة المالية المعينة لكون هذه الفترة ليست بالقصيرة وربما تحدث تبادلات وتغيرات في الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية تؤثر مباشرة على واقعية الأهداف المخططة كارتفاع الأسعار للمواد الأولية مثلا محلية كانت أو مستوردة مما ينجم عنه ارتفاع في تكاليف الإنتاج والانحرافات في التسويق و الأرباح وغيرها، كان من الصعب على الوحدة أن تضعها بالحسبان أو قد تظهر سلعة منافسة تزاحم منتجات الوحدة الاقتصادية وغير ذلك من المتغيرات غير المتوقعة. كل هذه الظروف سواء كان ما يدخل ضمن مسؤولية إدارة الوحدة أو يخرج عن إرادتها لا بد و أن يؤخذ بعين

¹ - د. مجيد الكرخي، مرجع سابق ذكره، ص 33/34/35.

الاعتبار عند إجراء عملية التقييم التي ينبغي لها أن تتعمق في دراسة و تحليل أسباب الانحرافات وعدم الاكتفاء بما تقدمه التحليلات الرقمية من نتائج شكلية فقط.

2/- تقييم الأداء الفعلي:

ويقصد به تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منه، والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها ببعض الآخر لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت وتأشير درجة و مستوى الأداء في توظيف هذه المواد في العملية الإنتاجية و هذا ما يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية.

أهمية تقييم الأداء المصرفي

تقييم الأداء المصرفي يعتبر من أهم الركائز التي تبني عليها عملية المراقبة.

- يفيد تقييم الأداء المصرفي بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها و معرفة مواطن القوة والضعف في المنشأة.

- يعتبر من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى

الصناعة أو على مستوى الدولة.

- اختبار مدى تحقيق المنشأة للأهداف الموضوعية باستخدام البيانات المالية و الإحصائية.

- معرفة مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات خلال السنة المالية¹.

المبحث الثاني: أهداف تقييم الأداء المصرفي ومعايره وأساليبه.

المطلب الأول: أهداف تقييم الأداء المصرفي

يتمثل الهدف العام لعملية تقييم الأداء في التأكد من الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط الموضوعية

و المرسومة إلا أن هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء يمكن إنجازها فيما يلي:²

- كشف بعض المشكلات الإدارية و التنظيمية، حيث تكفل الدراسة التحليلية لنتائج التقارير

عن بعض العيوب التنظيمية أو الإدارية.

- تقدير صلاحية أنظمة شؤون العاملين الأخرى، إذ تعتبر عملية التقييم بمثابة اختبار مدى

سلامة ونجاح الطرق المستخدمة في الاختيار والتعيين.

- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل و الضعف في

النشاط الذي يطوع فيها من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاته

سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة.

¹ - زينة قمري، مرجع سابق ذكره، ص 03.

² - تميسة سهام، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camel، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2008-2012)، مذكرة مقدمة لاستكمال الماجستير الأكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 04.

- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقييم الأداء فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية وانجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب حيث تقدم تقارير أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الإدارية والاقتصادية والمالية لمختلف الوحدات الاقتصادية.

- العمل على الحصول على أفضل عائد ودفع حركة التنمية يتم عادة من خلال التوسع وإقامة المنظمات الجديدة¹.

كما تهدف عملية تقييم الأداء المصرفي إلى تحقيق ما يلي:²

- الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.

- الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تفاديها مستقبلا.

¹ - د. مجيد الكرخي، نفس المرجع السابق ، ص 38.

² - د. مجيد الكرخي، نفس المرجع السابق ، ص 40.

- تصحيح الموازنات التخطيطية و وضع مؤشراتنا في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح و الإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات و الخطط العلمية البعيدة المزاجية و التقديرات الغير المتوقعة.

المطلب الثاني: معايير و أساليب تقييم الأداء المصرفي

معايير تقييم الأداء المصرفي.

تتطلب إجراءات تقييم الأداء وضع معايير لهذا الغرض وهي مجموعة من المقاييس والنسب والأسس التي تقاس بها الانجازات التي حققتها المنشأة.

لقد فرضت الحاجة التي نجمت عن توسع نشاطات الوحدات الاقتصادية إلى وجود مثل هذه المعايير و بعد أن كانت قليلة بمقدور الإدارة العليا متابعتها والإشراف عليها وتقييم المنجز من الأعمال فيها. أما في الوقت الحاضر فقد لزم على الإدارة العليا أن تقسم المسؤوليات والصلاحيات على الإدارات في الفروع و الأقسام (مراكز المسؤولية) ومع تشعب تلك المسؤوليات والصلاحيات تشعبت معايير الأداء و تنوعت مما أدى بالمتهمين بهذا الموضوع إلى وضع مئات من هذه المعايير و النسب لهذا الغرض ولكن في جميع الأحوال من الضروري على أي وحدة او مركز مسؤولية ملاحظة ما يأتي عند اختيار المعايير الخاصة بها¹.

1- بشير بعمارة، مرجع سابق ذكره، ص55.

1/- اختيار المعايير التي تناسب طبيعة النشاط و تنسجم مع الأهداف المرسومة.

2/- اختيار المعايير الأكثر وضوحا وفهما بالنسبة للعاملين بحيث يكون في مقدورهم تطبيق

هذه المعايير ببساطة والخروج بنتائج واقعية ومعبرة عن طبيعة الانحرافات وسبل معالجتها.

3/- ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها وهذا نابع كون أهداف كل وحدة تختلف عن الأخرى

تبعاً لطبيعة نشاطها والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها وهذا يتطلب انتقاء الأوزان الحقيقية

لكل هدف من الأهداف وبما يتلاءم مع دورة وموقعه بين الأهداف الأخرى للوحدة.

إذن عملية تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم الأداء تعد أهم جانب في عملية تقييم

الأداء والمعايير هي المستوى المحدد من قبل الإدارة كنموذج لتقييم الأداء¹، ويمكن تصنيف المعايير

المستخدمة في التقييم كما يلي:²

- المعايير الكمية:

تستخدم الأرقام المطلقة للتعبير عنها مثل (حجم الإنتاج، حجم الإيرادات، حجم الأرباح،

حجم الفوائد.....).

¹ - عبد اللطيف عبد اللطيف وحنان تركمان، الرقابة الإستراتيجية وأثرها على زيادة فعالية المنظمات، مجلة الدراسات والبحوث العلمية، المجلد 27، العدد04، يوريا، 2005، ص 127-148، بتصرف.

² - أبو عجيلة رمضان عثمان الغريب، مدى إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء في البنوك التجارية الليبية، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، مجهولة البلد، ص 2012-12-13، بتصرف.

- المعايير النوعية:

تستخدم النسب للتعبير عنها مثل (نسب الإنتاج، النسب المالية....).

- المعايير الزمنية:

مثل الوفاء بالعهود الزمنية والأعمال في وقتها كما سطر لها وغيرها من الأعمال التي ترتبط بالزمن.

- معايير التكلفة:

وهي المصاريف بصفة عامة.

أساليب تقييم الأداء:

يعتبر التحليل المالي أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء ويعرف أنها " نشاط يسبق

التخطيط المالي ويلزمه و يتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى المعلومات ذات دلالة

معينة حسب الجهة التي تقوم بهذه العملية¹.

كما يعتبر التحليل المالي الوسيلة التي تمكن رجل الأعمال أو المنظمات و المؤسسات المعنية

بالتحليل من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة المنشآت.

يتجلى اهتمام المنظمات بالتحليل المالي نظرا للاستعمالات العديدة له وأهمها:

¹ - كنجو عبود، كنجو إبراهيم، فهد وهيب، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 69.

- لغايات منح الائتمان.

- لغايات تقييم الاستثمار في أسهم الشركات.

- لغايات الاندماج أو الشراء.

- لتقييم كفاءة التشغيل و الأداء.

- لغرض التخطيط للمستقبل.

يمكن أن يتم التحليل المالي عبر الأساليب التالية:¹

1/- تحليل القوائم المالية:

يهدف هذا التحليل إلى الكشف عن التطورات التي تحدث في البنود الخاصة بتلك القوائم ويتم

ذلك عن طريق:

¹ - بشير باعمارة، مرجع سابق ذكره، ص 05.

أ/- التحليل الرأسي:

يقوم على أساس العلاقات بين العوامل أو البنود المالية كما توضحها مجموعة من القوائم المالية خلال فترات زمنية متتابعة للتعرف على نوع وحجم التغيير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه ويتسم هذا التحليل بالسكون وعدم الحركة.¹

و بموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة بصورة نسب مئوية، فمثلاً تنسب قيمة كل بند من بنود الموجودات في الميزانية إلى مجموع الموجودات في الميزانية نفسها.

ب/- التحليل الأفقي لتحليل الاتجاهات:

يتم هذا التحليل بمقارنة الأرقام والبيانات الواردة في القوائم المالية مع بعضها البعض و لعدد من الفترات المالية والمتتالية وذلك لحصر وتحديد الفروق والتغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام والبيانات من فترة مالية لأخرى للاستفادة من المؤشرات التي تستخدم من جراء تلك المقارنة في عملية اتخاذ القرار.²

وفيه تتم دراسة حركة بند معين أو عدة بنود على مدار فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغيير الحادث في حركة البند أو معدل التغيير على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة.

¹- الزاوي خالد وهيب، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج، عمان 2001، ص 324

²- آل علي صاحب بومحمد، إدارة البنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، الكويت 2000، ص 103.

2- تحليل قائمة الموارد و الاستخدامات:

يركز هذا التحليل على قائمة التغيرات في المركز المالي من خلال متابعة كيفية الحصول على الموارد المالية و كيفية استخدامها¹.

3- تحليل النسب المالية:

يعتبر هذا التحليل الأوسع و الأكثر انتشارا بل أن هناك من يؤكد أنه لا يمكن إجراء أي تحليل لواقع المنظمات من دون استخدام النسب المالية.

وتعكس النسب المالية أثر نجاح إدارة البنك معبرا عنه بنسب من خلال تزويد النسب بمعلومات مفيدة عن جوانب عديدة من أداء البنك، وتعدد النسب المالية وفق لطبيعة البنود في القوائم المالية².

المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك

المطلب الأول: مخاطر سعر الصرف أهميتها وتقنيات تغطيتها

مخاطر سعر الصرف

تعاني كافة دول العالم منذ فترة السبعينات من آثار التقلبات الحادة في سعر الصرف عملات التقييم على المستوى الدولي، وذلك إثر انهيار نظام بريتن وودز عام 1971 وتبني معظم الدول

¹ - هندي منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 408.

² - هندي منير إبراهيم، وزياد رمضان، وجودة محفوط، إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار المسيرة ودار صفاء للنشر، عمان، 1997، ص 270-275.

الكبرى نظام سعر الصرف العائم، الذي تتميز أسعار الصرف في ظلّه بتقلباتها المستمرة وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية بالغة الأهمية بالنسبة للمؤسسات دولية النشاط، سواء تعلق الأمر بالنشاط المالي أو التجاري على حد سواء حيث يبقى التعامل بالعملات الأجنبية من أخطر أنواع المعاملات لمن لا يمتلك الخبرة الكافية بالتعامل في أسواق العملات¹.

مفهوم خطر سعر الصرف:

يعرف بأنه ذلك التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن تغيرات أسعار الصرف، وهو يمس القروض، التحويلات والديون بالعملة الصعبة²، نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه ركز على مخاطر سعر الصرف التي تمس الاقتصاد الوطني للبلد و أوضح أنها مرتبطة أساسا بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذلك المرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية إلى جانب الاستثمارات الأجنبية.

كما يعرف خطر الصرف أيضا تلك المخاطر التي يتأثر بها أداء المنشأة عن طريق التحركات التي تحصل في سعر الصرف³، فنستنتج من خلال هذا التعريف أنه ركز على خطر الصرف الذي

¹ - دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص48.

² - Michel jura.techniques financières internationales, dinund paris.2éme edition.2003.p 142.

³ - عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 270.

يمكن أن تتعرض له منشآت الأعمال التي تعمل في المجال الدولي، حيث تقوم مراقبة نشاطاتها دورياً لتحديد تعرضها لمخاطر سعر الصرف من أجل حماية منشآتها من التعرض لتلك التقلبات.

كما تعرف مخاطر الصرف أيضاً على أنها تمثل احتمال تحمل الخسائر بسبب التغيرات غير الموازية في سعر الصرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى¹، حيث يوضح هذا التعريف أن مخاطر الصرف تعكس مدى قدرة المنشأة على تحمل الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف في السوق.

وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم لأنشطة تلك المؤسسات حيث يتعرض المصدر لخطر الصرف إذا كانت عقوده محددة بالعملة الصعبة غير العملة المحلية، فعند حدوث انخفاض في قيمة العملة المستخدمة في تحرير الفاتورة بالنسبة للعملة الوطنية الخاصة بالمصدر لا يتحصل هذا الأخير إلا على المقدار المتفق عليه في العقد أما المستوردون فيكون مجبورين على قبول عملة المصدر الأجنبي، فيتحملون خسارة الصرف عند حدوث ارتفاع في قيمة العملة المتعامل بها بين تاريخ إمضاء العقد و وقت تسديد الديون.

تعرف مخاطر سعر الصرف بأنها "الخسارة المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف و تعني الخسائر المحتملة التي تتعرض لها المؤسسة جراء تغيرات تكافئ الصرف بين عملة نقدية محلية وعملة أجنبية و

¹ - صبيحة قاسم هاشم وآخرون، التحوط المالي لمخاطرة أسعار الصرف باستعمال أدوات الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 25، العراق، 2009، ص 03.

أن هذه التغيرات تكون إما مكاسب أو خسائر¹ كما يمكن تعريفها أيضا: " الخطر الذي يسجل خسارة أو ربح غير متوقع عند عملية تحويل عملة صعبة بعملة الأساس والتي تكون على الأصول المختلفة"².

1/- المخاطر المالية:

يمكن القول أن المخاطر المالية هي تلك المخاطر الناتجة من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف والتي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية³، وتنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات قيمة العملة و التي تحدث فجأة وبحدة في بعض الأحيان و هي من أكثر المخاطر وضوحا و هذه التقلبات تتكرر في ظل نظام تعويم أسعار الصرف⁴.

2/- مخاطر التمويل:

هي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهضة على الودائع النقدية الموعدة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

¹- Norbert Guedi,finance d'entreprise(les règles du jeu),2ème edition, paris 2001, p 420.

²- شوقي طارق، أثر تغيرات سعر الصرف على القوائم المالية، مذكرة الماجستير، غير منشورة، جامعة الحاج لزهري باتنة، الجزائر، 2009. ص 28.

³- عدنان تاييه النعيمي، مرجع سابق ذكره، ص 284.

⁴- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر 1997، ص 145.

3/- مخاطر الائتمان:

تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه¹، كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس، أو كأزمة السيولة التي تؤدي إلى تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام أو أسابيع.

قد تتغير قوانين مراقبة العملات الأجنبية في الدولة المتعاقدة مع البنوك العاملة فيها مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية².

4/- مخاطر الأسعار:

هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية:

النوع الأول: هي أسعار الفوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عمليات الإقراض والإقتراض غير متطابق، وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق شراء وبيع العملة في عمليات المقايضة، وتحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة³.

¹ - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010. ص 215.

² - اسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة الروزنا، دون بلد نشر، 2001، ص 231-232.

³ - بلعروز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص 334.

النوع الثاني:

هي أسعار العملات الأجنبية والمخاطرة فيها تظهر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها¹.

كما يمكن تصنيف مخاطر سعر الصرف حسب طبيعتها إلى:

أ/- المخاطر المرتبطة بالصفقات المالية (التعاملية):

تواجه المؤسسة التي تنظم أصولها وخصومها المتداولة بالعملات النقدية الأجنبية وضعية صرف تعاملية والتي تنشأ عنها مخاطر أسعار الصرف المعاملة التي ترتبط بعمليات القرض والاقتراض المبرمة بالعملة الأجنبية إما على المدى القصير أو الطويل، أو أي مؤسسة تطرح أوراقها المالية (للإكتتاب) تقرض (أو تستثمر) توظف بعملة أجنبية².

ب/- خطر الصرف المتعلق بعمليات التجمع للمؤسسات العالمية (المحاسبية):

ينتج هذا الخطر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الفروع) أو غير المباشرة (مساهمات) وبذلك فهي تخص المؤسسات الأم التي تقوم بتجميع حساباتها في قوائم مالية موحدة لمختلف فروعها الأجنبية، فعند التوطيد (التجميع) يتغير الأصل الصافي معبرا عنه بالعملة الأجنبية بدلالة قيمة عملة البلد الذي يتواجد في الاستثمار (فرع أو مساهمة) فإذا كان السعر المستعمل عند التوطيد مختلفا عن

¹-توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن، مرجع سابق، ص 215، 216.

²- منية خرباش، مرجع سابق ذكره، ص 46.

التكلفة التاريخية فإنه ينتج ما يسمى " بفرق الدمج"، حيث تختلف التطبيقات المحاسبية في هذا المجال حسب البلدان و أحيانا تكون مختلفة داخل البلد الواحد حسب المؤسسات¹.

ج/- خطر الصرف الاقتصادي (مخاطر المنافسة):

يعتمد وضع سعر الصرف الاقتصادي على تأثير تغيرات أسعار الصرف على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، وتظهر في المؤسسات التي تتأثر سيولتها النقدية على المدى الطويل إيجابا أو سلبا بالتغيرات المستقبلية وبأثر تغيرات الأسعار على التكاليف وحجم المبيعات إذ تتأثر إثرها المؤسسة بمخاطر تمس وضعيتها التنافسية لمنتجاتها نتيجة لتقلب معدل الصرف الحقيقي، وتؤدي هذه المخاطر إما إلى ارتفاع أسعار منتجاتها أو انخفاضها².

أهمية مخاطر سعر الصرف.

تتعرض مختلف المنشآت التي تعمل في المجال الدولي لمخاطر تحركات أسعار الصرف مما أدى إلى ضرورة معرفة مختلف أنواع هذه المخاطر وأهمية الإلمام بها من أجل تفادي الخسائر الناجمة عنها وسنوضح فيما يلي دواعي الاهتمام بإدارة مخاطر الصرف:

¹ -JOSETTE PEYARD, Gestion financière international. 5ème edition Librairie, vubert. Paris .1999. p 94.

² - اليأس بن سامي، يوسف قريشي، التسيير المالي للإدارة المالية دروس وتطبيقات، الطبعة الثانية دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص ص 466-467.

- انتشار ظاهرة التدويل والعمل في بيئة اقتصادية دولية تعتمد على الآليات النقدية مما زاد من أهمية الاهتمام بقضايا سعر الصرف وما يرتبط به من مخاطر.

- تزايد حدة التقلبات في أسعار الصرف نتيجة لكثرة المعاملات الاقتصادية النقدية والنفقات الاستثمارية في الساحة الدولية لمواجهة متطلبات التجارة الدولية و التي زادت من الحاجة إلى استراتيجية جديدة لإدارة خطر الصرف¹.

- تقلبات سعر الصرف يمكن أن تؤثر ليس فقط على الوظيفة الوضعية المالية للمؤسسة الدولية النشاط بل قد يمتد تأثيرها ليشمل التنمية الاقتصادية في الدولة المعنية.

- التحكم في خطر الصرف و إدارته بكفاءة وفعالية يعمل على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات على اعتبار أن هذا الخطر يعتبر عاملا هاما و محددًا لأسعار التكلفة خاصة في مثل دول العالم الثالث التي تستند في مدخلات عملياتها الإنتاجية إلى مواد أولية و وسيطة مستوردة².

نستخلص مما سبق أن إدارة مخاطر العملات الأجنبية، ذات أهمية كبيرة في الوقت الراهن خاصة بالنسبة لمؤسسات الدولة النامية و التي تلك عرفت تحولات في نظامها الاقتصادي نحو النظام الحر، حيث أن مخاطر سعر الصرف تتجلى أكثر في النظم المرنة حيث تتقلب أسعار الصرف يوميا، وعلى

¹ - عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 ماي 2007، ص 3-4.

² - سما عيلي فوزي، تدفقات رؤوس الأموال وترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة والاقتصاديات الانتقالية، البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 05، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2009.3 ص 61.

المؤسسات و البنوك أن تضع هذه المخاطر في اعتبارها، وعلى الرغم من التعقيد المتزايد لهذه العملية إلا أنه من الممكن احتواء هذه المخاطر وهو ما يستدعي إدارة تقلبات سعر الصرف بعناية فائقة وبكل حذر وفعالية وهذا من خلال انتقاء الأدوات والتقنيات المستخدمة في هذا الشأن بحسب الوضع الاقتصادي و طبيعة المعاملات الاقتصادية لكل دولة.

تقنيات تغطية المخاطر

لتغطية خطر الصرف الأجنبي هناك تقنيات تستخدم للوقاية من خسارة و التخفيف من خطر العملة و أساليب و إجراءات و تدابير لتجنب الوقوع فيه، عن طريق التقليل من حجم الديون المحررة بالعملات الأجنبية أو التأثير على آجال الدفع أو غيرها من الإجراءات الأخرى حيث توجد مجموعتين من تقلبات إدارة خطر الصرف ، تقنيات داخلية و أخرى خارجية:

أولاً: الأساليب الداخلية لتغطية خطر الصرف.

تتمثل هذه الأساليب في السياسات التي تنتهجها الإدارة المالية للمجموعة بالنسبة للوحدات التابعة لها دون اللجوء إلى أي طرف خارجي حيث توجد عدة تقنيات داخلية أو تقليدية تستعملها المؤسسة للتقليل من مخاطر الصرف ونذكر منها:

1/- التأثير على حجم الديون بواسطة عملة المقاصة:

ويقصد بهذا الأسلوب إجراء المقاصة بين المستحقات والمطلوبات لكل مؤسسة اتجاه الأخرى دون الاحتفاظ بمراكز مكشوفة بالنقد الأجنبي في دفاترها، ويتم تسوية الصافي بسداده للأطراف

المستحقة، وهذا الأسلوب يعمل على التخفيض من عدد المدفوعات التي تتم بين الوحدات المختلفة داخل المجموعة، كما يعمل هذا الأسلوب أيضا على تخفيض المصاريف البنكية ويساعد على إحكام الرقابة على التسويات المالية الداخلية بين الوحدات المختلفة¹، وذلك من خلال إجراء مقاصة بين ذمة و دين محررين بنفس العملة ولهما نفس تاريخ الاستحقاق بحيث تقوم المؤسسة بتغطية متبادلة للمبلغ الأقل، وهنا يستمر احتمال تعرض المؤسسة لخطر الصرف بالنسبة للرصيد المتبقي فقط²، و يتم تطبيق هذا الأسلوب في الشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة.

2/- المقاصة المتعددة الأطراف:

هذه تقنية تطبق بشكل خاص على المؤسسات ذات الفروع المتعددة والمتواجدة في الدول الأجنبية والتي لها تعاملات تجارية أو مالية متبادلة فيما بينها، وبموجبها تتم المقاصة بين الديون ومستحقات هذه الفروع ويسمح بتقليص عدد ومبالغ التحويلات فيما بينها ويقتصر الأمر على دفع فوارق الديون، وهنا يجب الاتفاق على تاريخ مرجعي لعمليات التسديد بين مختلف هذه الفروع و كذلك العملة المستعملة وسعر الصرف المتفق تطبيقه، إن استعمال هذه التقنية يسمح للمؤسسة من تخفيض خطر الصرف من خلال تخفيض حجم المبالغ المحولة، وما ينتج عنه من اقتصاد في العمولات المصرفية المرتبطة بها، إن هذا النظام في كثير من الأحيان يصطدم بواقع عدم القدرة على توحيد تواريخ

¹ - مدحت صادق، مرجع سابق ذكره، ص 194.

² - بشير باعمارة، مرجع سابق، ص 10.

الاستحقاق بالإضافة إلى بعض التشريعات في بعض الدول التي تسمح بإجراء مثل هذه التحويلات مما يؤثر على فعالية هذه التقنية¹.

3/- الفوترة بالعملة المحلية:

الفوترة بالعملة الوطنية يسمح للمؤسسة بتجنب خطر الصرف لأن المبلغ المتوقع تحصيله أو تسديده في تاريخ الاستحقاق هو محدد ومعروف بالنسبة للمؤسسة منذ تاريخ إبرام العقد، وهذا امتياز في سهولة و تجانس عملية التسيير.

إن هذه التقنية تجنب المؤسسة خسائر الصرف، ولكنها كذلك لا تسمح لها بتحقيق الأرباح من التغيرات الايجابية للصرف، والإشكال هنا هو تعارض مصالح كل من المستورد و المصدر إذ يسعى كل واحد منها إلى تحرير العملية بالعملة الوطنية التي تناسب مصالحه لكل هذه التقنية ليست دائماً قابلة للتطبيق في العلاقات التجارية².

4/- إصدار الفواتير بعملة أجنبية قليلة التقلبات:

في الكثير من الأحيان يلجأ المصدرين إلى إصدار فواتير بضاعتهم المعدة للتصدير بالعملة التي تعرف استقرار في قيمتها والتي يثقون بها، أو بالعملة التي لها سوق صرف آجل حتى يتمكن من إجراء

¹ - بشير باعمارة، مرجع سابق، ص 10.

² - شوقي طارق، مرجع سابق، ص 33-34.

التغطية اللازمة¹، حيث أن كل من المصدر والمستورد يفضل أن يكون إصدار الفاتورة بعملة دولته حتى لا يتعرض لمخاطر الصرف، إلا أن المؤسسات في الدول النامية عادة تكون مضطرة لقبول عملات دولية مفروضة عليها وليس لها إمكانية اختيار عملة الفوترة إلا نادرا.

5/- أسلوب التعجيل أو التباطؤ (تسيير آجال العملية):

يتم تسيير آجال العملية إما عن طريق تأجيل أو تعجيل المقبوضات أو المدفوعات بالعملة الأجنبية حيث يتم سداد الالتزام المالي قبل فترة من تاريخ الاستحقاق وفق أسلوب التعجيل، وذلك من أجل الاستفادة من التغيرات المتوقعة لأسعار الصرف بالزيادة أو النقصان².

6/- أسلوب المطابقة:

يقصد به مطابقة التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة والخارجة من الوحدة الاقتصادية في نفس المواعيد تقريبا، بحيث يتم استخدام عملة أجنبية واحدة في سداد المدفوعات المطلوبة، ويكيف الفرق بين المقاصة والمطابقة في كون الأولى تستخدم في حالة التدفقات النقدية بين وحدات اقتصادية تضمها مجموعة واحدة، أما المطابقة تستخدم بين هذه الوحدات بعضها البعض أو بينها وبين طرف ثالث³.

¹ - مدحت صادق، مرجع سابق، ص 196.

² - عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق ذكره، ص 114.

³ - مدحت صادق، مرجع سابق، ص 195.

7/- التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة:

تلجأ المؤسسة لهذه التقنية بناء على توقعات مستقبلية بشأن أسعار الصرف العملة، فإذا توقعت حدوث تغيير كبير في سعر صرف العملة خلال فترة قصيرة من الزمن تقوم بتعديل برنامج استيرادها من المستلزمات الإنتاجية وذلك برفع الكميات المستوردة وتسعى إلى تسريع طلباتها تجنباً للخسارة المحتملة والعكس في حالة التصدير¹، حيث تقوم المؤسسات بزيادة التدفقات النقدية الخارجة للمؤسسة بعملة يتوقع ارتفاع قيمتها في نفس الوقت يتم زيادة التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة بعملة نقدية من المتوقع انخفاض قيمتها²، وينبغي أن يتم ذلك بدراسة وافية لإمكانيات المؤسسة المالية وكذا قدرتها التفاوضية والتخزينية وكذا العمل على تنفيذ الصفقة، وذلك من خلال رسم استراتيجية للمؤسسة بشأن الصادرات والواردات وتحقيق التوازن بينهما.

8/- تدخل شركة التأمين على التجارة الخارجية:

هي شركات وطنية يتمثل دورها في ضمان النهاية السليمة لعمليات التصدير والاستيراد وتتدخل لتأمين مخاطر التجارة الخارجية ولتأمين مخاطر الصرف عندما تكون هذه الأخيرة غير مغطاة بإحدى تقنيات السوق، وعليه بإمكان المصدرين إبرام عقود الضمان مع هذه الشركة لتجنب المخاطر الناجمة من القروض التجارية للعملاء الأجانب من خلال تأمينها " أي نقل المخاطرة من شخص لا يرغب

¹ - عبد الحق بوعتروس، ، مرجع سابق ذكره ، ص 07.

² - مدحت صادق، مرجع سابق، ص 195.

في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) بيدي استعداده لتحملها مقابل ثمن، أي الحماية من المخاطر المحتملة الوقوع في المستقبل¹.

حيث تختلف الضمانات المقدمة من شركة إلى أخرى.

ثانيا: الأساليب الخارجية لتغطية خطر الصرف.

يقصد بها دخول طرف خارجي في العلاقات التعاقدية لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف، منها الاقتراض قصير الأجل، خصم الكمبيالات المسحوبة، بالعملة الأجنبية، اللجوء إلى شركات تحصيل الديون، التغطية عن طريق العقود الآجلة للعملة.... وغيرها سنتطرق لأهم التقنيات الخارجية الحديثة وهي:

1/- التغطية باستخدام العقود المستقبلية على العملات:

إن التغطية في السوق المستقبلي هي محاولة الوصول إلى وضعية صرف في المستقبل وضعة صرف مناقصة للوضعية الآنية في السوق الفوري ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

¹ - بلعوزي علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد السابع، 2009-2010، ص 336.

الجدول 01: وضعية الصرف بالنسبة للمتعامل في السوق المستقبلية

حالة مستورد وضعية صرف قصيرة	حالة مصدر وضعية صرف طويلة
ديون بالعملة الأجنبية	حقوق بالعملة الأجنبية أو تدفق إيجابي بالعملة
المخطر: ارتفاع قيمة العملة	المخطر: انخفاض قيمة العملة
شراء عقود آجلة	بيع عقود آجلة
في حالة ارتفاع قيمة العملة فإن الربح المحقق في العقد الآجل يعرض الخسارة الحاضرة والعكس	في حالة الانخفاض فإن الربح المحقق في العقود الآجلة يعوض الخسائر المحتملة في الحاضر
صحيح	والعكس صحيح

المصدر: إلياس بن سامي، يوسف قريشي، مرجع سابق ذكره، 2011 ص 469

تسمح هذه الطريقة بتعويض الخسارة المحتملة في أحد السوقين بالأرباح المحققة في سوق الثابتة،

وذلك بأخذ المعني وضعية معاكسة لوضعية في السوق العاجلة للعمليات الأجنبية.

2/- التغطية باستخدام الخيارات على العملات (خيار الصرف):

خيارات الصرف يمكن استعمالها كتقنية خارجية، ولتغطية خطر الصرف يتطلب الأمر اللجوء

إلى مؤسسة بنكية أو سوق متخصص، ويمكن التفاوض حولها سواء في السوق الواسع المفتوح أو

المنظم مثل العقود المستقبلية، خيار العملات هي أصول شرطية وليست التزامات، وللخيار على العملات وخصائص أساسية هي:

طبعة الخيارات (خيار شراء أو خيار البيع)، المنتج التابع (عملة يجرر بها الخيار)، الحجم (خاضعة لمعيار محدد حسب السوق المالي)، سعر التنفيذ (به يمكن التنازل أو الإقضاء وهو معروف مسبقاً)، تاريخ الاستحقاق (غالبا ما يكون شهر)، العلاوة (هو سعر الخيار الذي يدفعه مشتري أو بائع الخيار). تتوفر الخيارات على إمتيازات المرونة على معوقات الخضوع لمعايير في الأسواق المنظمة. حيث تسمح لحامليها في نفس الوقت بالتغطية ضد الخطر المرتبط بتغيرات غير مرضية لأسعار الصرف وتسجيل فرص محتملة ناتجة عن ارتفاعات مرضية لأسعار الصرف. يمكن أن تستعمل الخيارات من طرف المؤسسات سواء في إطار عملياتها التجارية أو في إطار العمليات الشرطية (المناقصات)¹.

3/- التغطية باستخدام مبادلة العملات (SWAPS):

تجمع العمليات بين الشراء الفوري لعملة ما و بيعها آجلا في نفس الوقت و العكس، كما أنها تتضمن تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء و الآخر عقد بيع قيمت كل من العقدين واحدة، إلا أن تاريخ استحقاقهما مختلفين ويفصل بينهما فترة زمنية، ويعرف سعر المبادلة بأنه الفرق بين

¹ - شوقي طارق، مرجع سابق ذكره، ص ص 44-46.

السعر الفوري و السعر الآجل للعملة أي فرق سعر الصرف¹، وهذه التقنية هي الأكثر استعمالا من طرف المؤسسات (مصدر و مستورد) أي لهما احتياجات مماثلة، لكن في الواقع هذه العملات هي تقريبا دائما تجري بين البنك و زبونه و تمكن هذه التقنية من التغطية ضد نوعين من مخاطر الصرف²:

1- التغطية ضد خطر الصرف المرتبط بالتراجع المحتمل لعملة صعبة ما، المصدر يجب عليه أن

يبرم مع بنكه مقايضة بيع لأجل العملة الصعبة.

2- التغطية ضد خطر الصرف المرتبط بتحسّن محتمل (لعملة صعبة ما)، المستورد عليه أن

يبرم مع بنكه مقايضة شراء لأجل لعملة صعبة.

¹ - موري سمية، اثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات أو التغطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير، غير منشورة، جامعة آبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2009-2010، ص 52.

² - شوقي طارق، مرجع سابق ذكره ، ص 38.

خاتمة الفصل الثاني:

تعتبر ظاهرة تقلبات أسعار الصرف احد المشاكل المطروحة بالنسبة لإطراف الاقتصادية التي تنشط المجال الدولي، وتتسم تداعياته وترتيباته بمكانة هامة تتطلب المعرفة والمتابعة المستمرة لتوظيف التدابير المناسبة من اجل تسهيل إتمام المعاملات الخارجية.

كما أن لتقلبات سعر الصرف تأثير مباشر وكبير على أداء البنوك والمصارف فهو مرهون بنظام الصرف المتبني للدولة والمعتمد في البلد وممدى تدخل السلطة النقدية وهذا يعكس الأهمية الكبيرة لذلك في تحديد متغيرات الصرف والمتعاملون في سوق الصرف والعوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات المالية.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية

تمهيد:

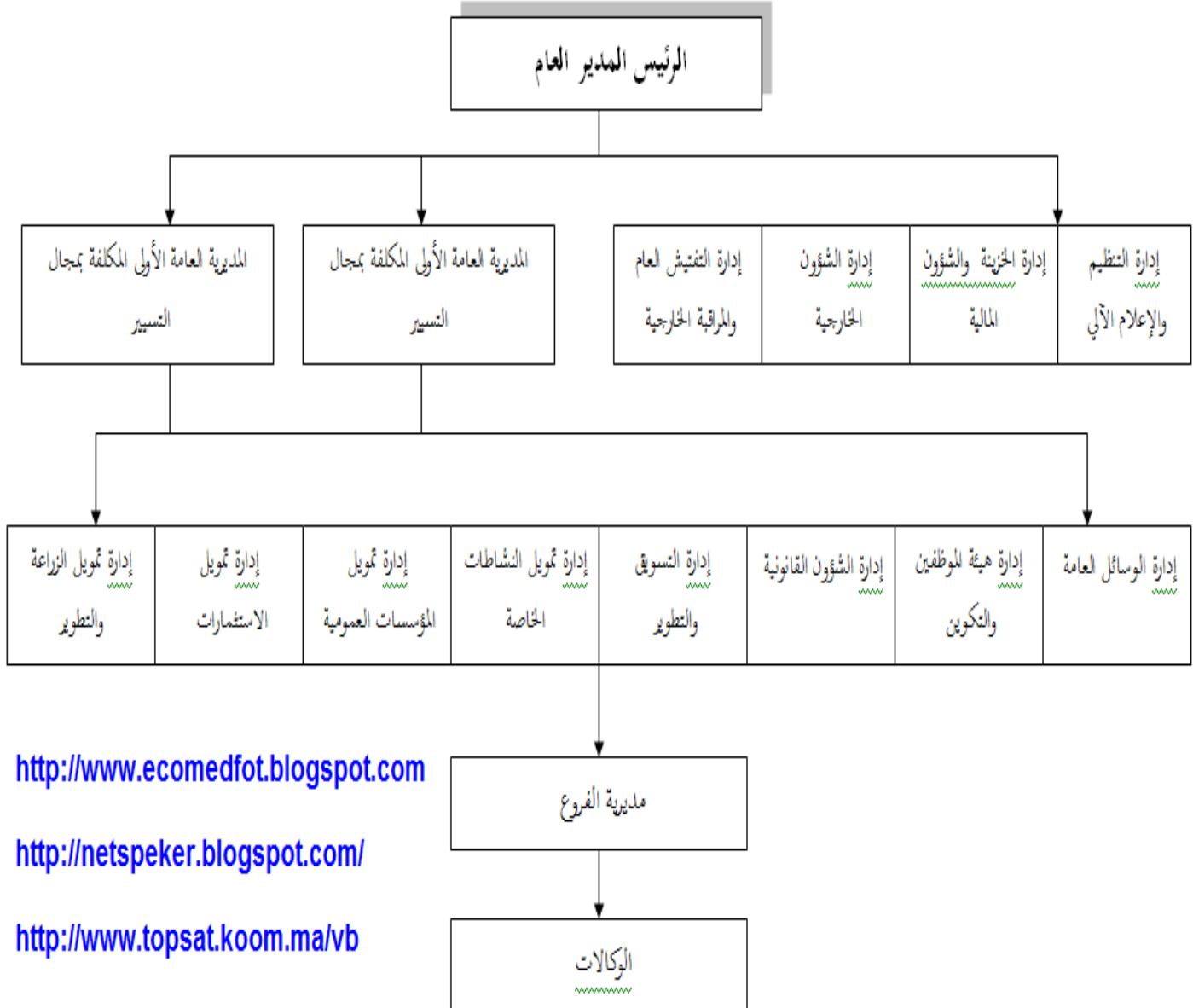
تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقدير أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك و بعد التطرق في الفصلين السابقين إلى مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بسعر الصرف و أنظمتها و مخاطر الصرف و تغطيتها و كذلك المفاهيم المتعلقة بأداء المؤسسات المصرفية، كما استعرضنا و ناقشنا أيضا بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع محل الدراسة.

سنحاول في هذا الفصل دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على بنكين البنك الوطني الجزائري (BNA) و بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) حيث تعتبر الدراسة الميدانية مجالا لجمع المعطيات من الواقع الاجتماعي المراد دراسته، و ذلك استنادا إلى قواعد و إجراءات منهجية و إلى الأدوات الملائمة للبحث، قصد الوصول إلى الغاية و الأهداف المرجوة من الدراسة، و من خلال هذا الفصل سنقوم بتحديد كيفية إنجاز هذه الدراسة، من اختيار مجتمع الدراسة و عينته و تحديد المتغيرات و كيفية تلخيص المعطيات، و كذلك نبين الأدوات التي تم استخدامها في جمع المعطيات و الأدوات الإحصائية لتحليلها كما سنبين البرامج المستخدمة في دراسة المعطيات، و أخيرا سنرى النتائج المتوصل إليها بعرضها و تفسيرها و تحليلها و مناقشتها و مقارنتها بالفرضيات.

المبحث الأول: لمحة عن البنكين CPA و BNA**المطلب الأول: بنك القرض الشعبي الجزائري CPA**

لمحة عن البنك : هو بنك القرض الشعبي الجزائري أنشئ سنة 1966 برأس مال قدره 15 مليون دج، حيث أوكل له وظائف كانت من اختصاص : البنك الشعبي التجاري والصناعي بالجزائر، ووهران وعنابة، قسنطينة بالإضافة إلى بنوك أجنبية : بنك الجزائر مصر شركة مرسيليا للقرض، والدؤسسة الفرنسية للقرض والبنك..، في سنة 1997 بلغ رأس مال البنك 21,9 مليار دج، وتطور إلى أن أصبح 2930 مليار دج سنة 2007 كما بلغت عدد حسابات البنك 506691 مليون دج حساب سنة 1997 لتزداد سنة 2007 إلى 136061 مليون دج حساب. أما بالنسبة للنشاط الدولي للقرض الشعبي الجزائري، فقد بلغ حجم الأعمال التي قام بها البنك سنة 1997 حوالي 617 مليون دولار، ليزداد ويرتفع سنة 2007 إلى 2213 مليون دولار

الشكل 07: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري BNA



<http://www.ecomedfot.blogspot.com>

<http://netspeker.blogspot.com/>

<http://www.topsat.koom.ma/vb>

المصدر: الموقع الرسمي للبنك القرض الشعبي الجزائري

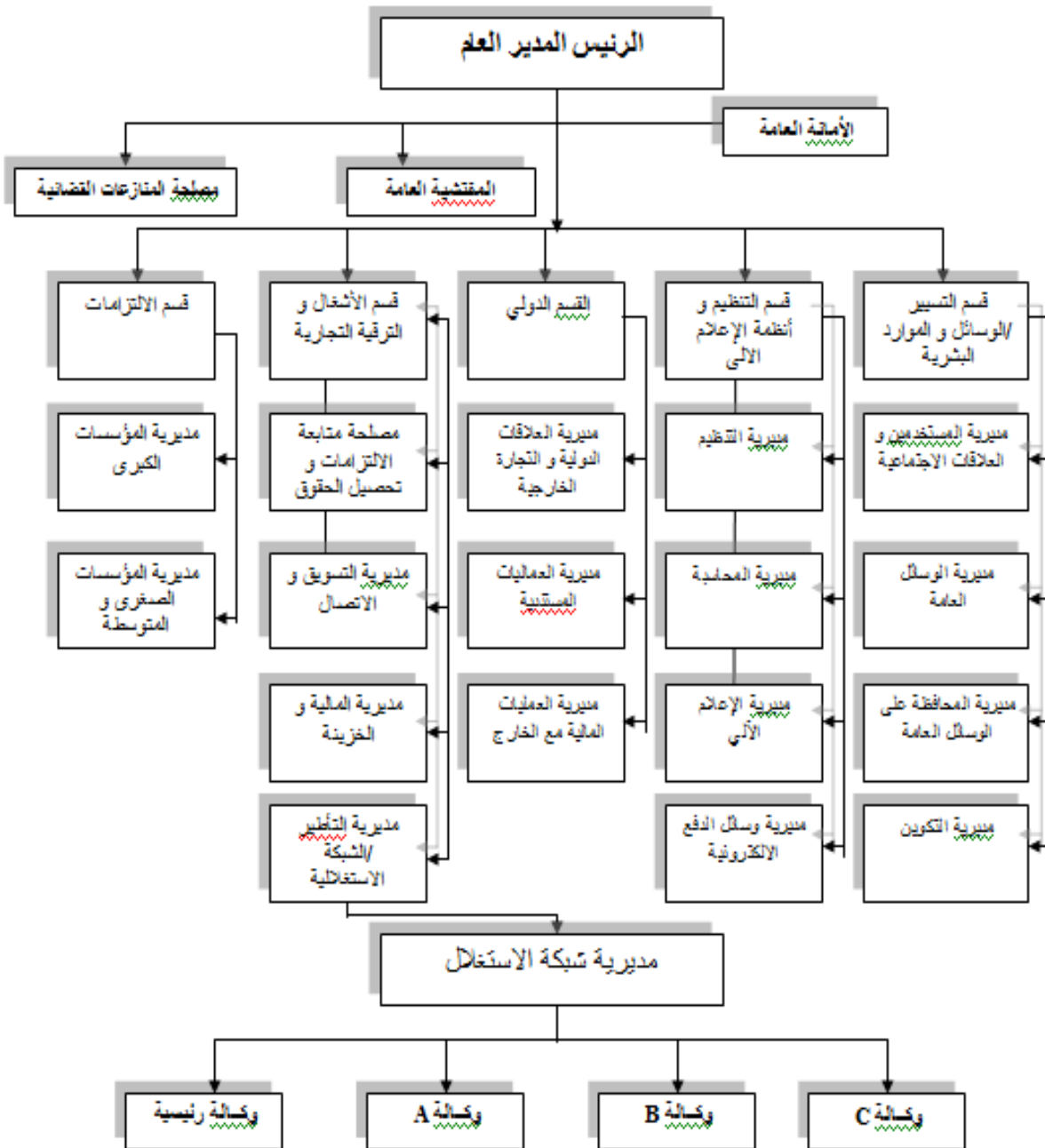
المطلب الثاني: البنك الوطني الجزائري نشأته وتطوره BNA:

يعتبر البنك الوطني الجزائري أحد أهم البنوك التجارية في الجزائر التي ظهرت بعد التأميم .

ويمكن تقديمه كأبي بنك تجاري ولا يمكن أن ندرك نشأة هذا البنك إلا باستعراض تطور النظام البنكي الجزائري خلال المرحلتين الأساسيتين قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية باعتباره وليد التأميم البنكي في سنة 1966.

سنوجز المرحلتين اللتين مر بهما النظام البنكي الجزائري ومن تم نشأة البنك الوطني الجزائري وهيكله التنظيمي ونبين أهم الوظائف التي يقوم بها .

الشكل 08: هيكل تنظيمي لبنك الجزائر الوطني BNA



المصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني: الطريقة و الأدوات المستخدمة:

إن للطريقة و الأدوات المستخدمة دورا هاما في الدراسة الميدانية خاصة في ما يتعلق بأهمية المعلومات و مصداقيتها من حيث جمعها و دراستها و تحليلها مما يُعطي للبحث قيمة علمية، و من خلالها يتسنى للباحث إثبات أو نفي فرضياته، و كذلك استنتاج نتائج في نهاية البحث.

هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث، حيث نوضح في المطلب الأول الطريقة المتبعة في الدراسة، أما في المطلب الثاني الأدوات المستخدمة فيها.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة:

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية و التطبيقية الهادفة و هذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس و تحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة، و كما رأينا من قبل فإن هذا المبحث يناقش أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك، إذا إن مجتمع الدراسة الميداني يتمثل في البنوك التجارية و قد تم اختيار هذا المجتمع لتطابقه مع إشكالية الدراسة التي حددت البنوك التجارية كمجتمع لها و كذلك لتوافر معلومات عليها، حيث تم اختيار العينة منها و هي البنك الوطني الجزائري (BNA) و بنك القرض الشعبي (CPA) كما نعلم أن البنوك الجزائرية ينظمها قانون النقد و القرض 10-90 الذي شرع حرية الأعمال التجارية للبنوك دون تخصيص.

هناك الكثير من المتغيرات التي تؤثر على أداء البنوك التجارية إلى جانب تقلبات أسعار الصرف في دراستنا هذه و قد يتعذر قياس هذه المتغيرات فعلى سبيل المثال، إن معدل الفائدة و معدل التضخم و سمعة البنك و قاعدة الزبائن لديه كلها عوامل تؤثر في أداء البنوك، و قد يكون تأثير هذه المتغيرات المخدوفة في المتغير التابع موجبا أو سالبا إلا أنها في المحصلة تأثيرات نفترض أنها ثانوية يعكسها حد الخطأ. و منه نقول أن دراستنا هذه تعتمد على المتغيرات التالية:

1- المتغيرات المستقلة (تفسيري -x-):

و هو يعبر عن القيم المسببة، و تتمثل في:

1- إيرادات الصرف السنوية: و تشمل جميع عمليات الصرف التي يقوم البنك، و نشير

هنا إلى أنه يوجد نوعان من عمليات الصرف و هي:

- عمليات تجارية: و هي العمليات التي يكون الغرض منها بالنسبة للعميل تجاريا مثل

المعاملات الخارجية.

- عمليات غير تجارية: و هي العمليات التي يقوم بها البنك و الغرض منها بالنسبة

للعامل ليس تجاريا مثل بيع العملة و شرائها، تحرير الشبكات السياحية و غيرها.

الجدول التالي يوضح تغيرات سعر الصرف لأهم العملات لفترة الدراسة:

الجدول 02 : يوضح تطور تغيرات أسعار الصرف (الدولار و الأورو) مقابل الدينار خلال فترة

2000 - 2012 الوحدة (1\$/€=DA)

الأورو €	الدولار الأمريكي §	
83.79	79.98	2000
83.65	79.87	2001
83.45	79.72	2002
91.26	72.61	2003
98.95	72.67	2004
87.01	73.37	2005
93.75	71.15	2006
94.99	69.36	2007
94.86	64.56	2008
101.29	72.64	2009
99.19	74.40	2010
102.21	72.85	2011
101.11	73.04	2012

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية للثلاثي الثالث، الجزائر، سبتمبر 2007، ص 16

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية للثلاثي الثالث، الجزائر، سبتمبر 2010، ص 20.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن أسعار الصرف (الدولار الأورو) سجلت تقلبات طول فترة الدراسة، حيث شهد الدولار الأمريكي تغيرات بسيطة على غرار عملة الأورو التي شهدت تغيرات

2- فوائد القروض السنوية: و هي جميع الفوائد التي يتحصل عليها البنكين من عمليات الائتمان و الجدول التالي يوضح القيم العظمى و القصى التي سجلتها معدلات الفائدة خلال طول فترة الدراسة.

الجدول 03: يبين مجال معدلات الفائدة لسنوات الدراسة CPA/BNA

السنوات	أعلى معدل	أدنى معدل	معدل إعادة الخصم
2000	9.75	8	5.5
2001	9.75	8	5.5
2002	9.75	8	5.5
2003	9	8	4.5
2004	9	6	4
2005	9	5.5	4
2006	9	5.5	4
2007	9	5.5	4
2008	9	5.5	4
2009	9	5.5	4
2010	9	5.5	4
2011	9	5.5	4
2012	9	5.5	4

(CPA)

السنوات	أعلى معدل	أدنى معدل	معدل إعادة الخصم
2000	8.5	6.5	3.5
2001	8.5	6.5	3.5
2002	8.5	6.5	3.5
2003	7	6	2.5
2004	7	6	3
2005	7	6	3
2006	7	6	3
2007	7	6	3
2008	7	6	3
2009	7	6	3
2010	7	6	3
2011	7	6	3
2012	7	6	3

(BNA)

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا لموارد في التقارير التالية:

IMF, Algeria statistical, country report N13/49, February 2013, p21

IMF, Algeria statistical, country report N12/21, January 2010, p30

IMF, Algeria statistical, country report N07/95, March 2007, p31

إن فترة الدراسة شهدت ثبات معدل إعادة الخصم بشكل كبير، و هذا ما ينعكس على معدل الفائدة الذي شهده بدوره ثبات و يبقى معدل الفائدة السنوي لكل سنة ينتمي إلى المجال المدون في الجدول حسب استراتيجيات البنك.

1- حجم المعاملات الخارجية: و تتمثل في جميع الإيرادات التي يحصل عليها البنك جراء عملياته في مجال التجارة الخارجية من التحصيل المستندي و الاعتماد المستندي، خصم الكمبيلات المستندية و تمويل التجارة الخارجية و غيرها، و نشير إلى أن المعاملات الخارجية هي جزء من عمليات الصرف التي يقوم بها البنك.

الجدول 04 : يبين حجم المعاملات الخارجية للبنك الوطني الجزائري و بنك القرض الشعبي الجزائري:

CPA/BNA

حجم المعاملات الخارجية	السنوات
1538	2000
1550	2001
1557	2002
1450	2003
1610	2004
2008	2005
2105	2006
1886	2007
2712	2008
2617	2009
2625	2010
5234	2011
6112	2012

(CPA)

حجم المعاملات الخارجية	السنوات
221	2000
405	2001
1675	2002
512	2003
383	2004
712	2005
939	2006
1263	2007
4520	2008
7539	2009
8437	2010
9532	2011
9696	2012

(BNA)

المصدر : بشير باعمارة، أثر التقلبات على أداء البنوك، دراسة حالة البنك القرض الشعبي الجزائري

من إعداد الطالبة بناء على التقارير المالية و المقابلات الشخصية.

شهدت المعاملات الخارجية في مجمل السنوات تطورا و هذا ما نلاحظه في الجدول (2) حيث يرجع

الأمر إلى اهتمام البنك برفع رقم أعماله في المعاملات الخارجية.

2- المتغيرات التابعة (المفسر - y -) : هو يعبر عن القيم الفعلية أو الناتجة و هي:

1- أداء البنك ممثلا في إيراداته: و هي كل الإيرادات التي يتحصل عليها البنك من كل

نشاطاته الرئيسية منها و الثانوية كعمليات الائتمان و عمليات الصرف و تمويل التجارة

الخارجية و غيرها و تندرج في حساب (Produit net bancaire) الموجود في جدول

حسابات النتائج و الملخصة في الآتي:

الجدول 05 : تطور مبالغ صافي الدخل المحقق من طرف البنكين، الوحدَة (مليون دج)

CPA/BNA

السنوات	صافي الدخل
2000	10112
2001	10322
2002	10420
2003	9537
2004	11551
2005	14563
2006	17085
2007	16140
2008	23925
2009	22453
2010	22556
2011	26956
2012	28830

(CPA)

السنوات	صافي الدخل
2000	377.2
2001	773.3
2002	6762.5
2003	786
2004	701.3
2005	2954
2006	4366
2007	6789.6
2008	10573
2009	21017
2010	32599.9
2011	34819.1
2012	27180.5

(BNA)

المصدر: بنك (BNA) التقارير السنوية للسنوات من 2000 إلى غاية 2012، الجزائر 2000-2012

بنك (CPA) التقارير السنوية للسنوات من 2000 إلى غاية 2012، الجزائر 2000-2012

إن التطور في مبالغ صافي الدخل الذي حققه البنكان من سنة إلى أخرى باستثناء بعض التغيرات البسيطة ذلك راجع إلى كفاءة البنكين في التحكم في التكاليف و الحد منها.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

لقد اعتمدت الباحثة في جمع المعطيات على مصدرين أساسيين هما:

1- المصادر الثانوية:

حيث تم معالجة الإطار العام للدراسة (الفصل الأول و الفصل الثاني) من خلال الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية و التي تتمثل في الكتب و المراجع العربية و الأجنبية ذات العلاقة بالموضوع، و المجلات و المقالات العلمية، و الأبحاث و الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة و البحث و المطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2- المصادر الأولية:

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، تم الاعتماد على جمع المعطيات الأولية خلال المقابلات الشخصية مع عدد من الشخصيات المصرفية في إدارة البنكين محل الدراسة و هذا للاستفسار عن بعض التساؤلات و توضيح بعض المعطيات التي تعذر إيجادها في التقارير السنوية المالية و التي كانت هذه الأخيرة أسلوباً كذلك في جمع المعطيات.

استخدمت في هذه الدراسة الأدوات الإحصائية و هذا التمثيل العلاقة القائمة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة بغرض توضيح و تفسير الظاهرة الاقتصادية و تتمثل الأدوات في:

1/- تحليل الانحدار: "هو عبارة عن أسلوب إحصائي يقوم بصياغة أثر عدة ظواهر مؤثرة على ظاهرة معينة على شكل دالة رياضية بغرض توقع قيم غير معروفة لها"¹، و تسمى الدالة الرياضية المصاغة

باسم دالة الانحدار و تكون على الصورة²: $y^1 = \beta_0 + \beta_1 x_i$

حيث :

$$\hat{\beta}_1 = \frac{\sum x_i y_i - n \bar{x}_i \bar{y}_i}{\sum x_i^2 - n (\bar{x}_i)^2} \quad \hat{\beta}_0 = \bar{y} - \hat{\beta}_1 \bar{x}$$

حيث :

(i): رقم المشاهدة (i=1,2,3.....n)

(y_i): قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير التابع.

(x_i): قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير المستقل

β_0, β_1 : معاملات النموذج و التي تحدد طبيعة العلاقة بين المتغيرات

2/- المتوسط الحسابي لكل متغير من متغيرات الدراسة:

$$\bar{x} = \frac{\sum x_i}{n} \quad \bar{y} = \frac{\sum y_i}{n}$$

¹ François Ducrey, Analyse de regression : 24-04-2013

[http:// www.irdp.ch/edumetrie/lexique/analyse_regression.html](http://www.irdp.ch/edumetrie/lexique/analyse_regression.html).

² مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس مسائل محلولة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011 ص 18-19

3- الانحدار الخطي البسيط باستخدام (R^2) :

معامل التحديد للنموذج للتعرف على تأثير المتغير المستقل المتمثل في حجم المعاملات الخارجية في المتغير التابع المتمثل في إيرادات البنك الرئيسية:

$$R^2 = \hat{\beta}_1^2 \frac{\Sigma x^2 - n \bar{x}^2}{\Sigma y^2 - n \bar{y}^2}$$

كذلك تم استخدام معامل ارتباط "بيرسون" لمعرفة قوة العلاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع.

$$r_{xy} = \frac{\Sigma(x_i - \bar{x}). \Sigma(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\Sigma(x_i - \bar{x})^2. \Sigma(y_i - \bar{y})^2}}$$

إضافة إلى ما سبق يتم اختبار (F) : لتقييم جودة تمثيل معادلة الانحدار المقترحة و اختبار موضوعية

معامل التحديد.

حيث:

$$F_{réel} = \frac{R^2. (n - m - 1)}{(1 - R^2)m}$$

بجيث :

m : عدد المتغيرات المستقلة.

n : عدد المشاهدات (عدد عناصر العينة المدروسة)

R^2 : معامل التحديد

و لاستخراج (F_{rad}) الجدولية من جدول التوزيع لفيشر نضع:

$$V_2 = n - m - 1$$

$$V_1 = m$$

$$P = 0.05 \text{ أي بمستوى معنوية } \alpha = 5\%$$

4/- مؤشرات تقييم الأداء (مؤشرات الربحية): تعد عملية تقييم الأداء المرحلة الأخيرة و المهمة من

مراحل العملية الإدارية خلال فترة معينة، و هي تعبر عن الحكم و النتيجة النهائية للنشاط خلال تلك

الفترة، و كون أن تقييم أداء المصارف عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصارف و جميع الجهات

المراقبة، تستخدم في هذه الدراسة جميع مؤشرات الربحية التي لها علاقة بالموضوع و تتمثل في :

● مؤشر العائد على الأصول (ROA):

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في الاستخدام الأمثل في تحقيق الأرباح

● مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية (EM) : و يقاس بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{مضاعف حقوق الملكية}$$

- بالإضافة إلى المؤشرين السابقين (AU) و (PM).

و منه يكون المؤشر العائد على حقوق الملكية على النحو التالي:

$$\frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}} \times \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

أي

$$\text{ROE} = \text{EM} \times \text{AU} \times \text{PM}$$

المبحث الثالث: عرض و مناقشة النتائج المتوصل إليها.

و بعد أن بينا في المبحث السابق الطريقة المتبعة في الدراسة من اختيار للعينة و تحديد للمتغيرات و كذا للأدوات المستخدمة التي رأينا فيها الأدوات الإحصائية و كيفية جمع المعطيات، بالإضافة إلى الفصلين الأول و الثاني الذين تطرقنا فيهما إلى الجانب النظري.

سنتناول في هذا المبحث تحليل مفصل حول موضوع الدراسة من الجانب الميداني و التطبيقي، حيث سنرى في مطلبه الأول عرض النتائج بشكل متسلسل تبعا لفرضيات البحث مستخدمين في ذلك الأشكال البيانية و هذا لسهولة فهمها في التفسير و لتوضيحها الجيد للظاهرة، أما المطلب الثاني فسنستغرق فيه إلى مناقشة و تحليل النتائج المعروضة في المطلب الأول.

المطلب الأول : تقديم نتائج الدراسة

بعد أن تم جمع المعطيات الخاصة بالبحث و تم دراستها و تحليلها بالأدوات و الطرق اللازمة و إدخال تغيرات عليها سنرى في هذا المطلب عرض نهائي لهذه المعطيات، و نصنفها إلى صنفين:

1- نتائج الدراسة الخاصة بتقييم البنكين و المتغيرات:

- ما يخص البنكين:

يُبين الجدولين رقم 06 و 07 أهم المؤشرات التي تقيس أداء البنوك من جانب الربحية، كما

نلاحظ أنها حققت مؤشرات مقبولة في جميع سنوات الدراسة.

<u>2004</u>	<u>2003</u>	<u>2002</u>	<u>2001</u>	<u>2000</u>	<u>السنة</u>		
644076.6	539643.6	478465.9	453668.3	361459.4	إجمالي الأصول (مليون دج)		
19129.7	16339	15213	14379.1	12955.6	إجمالي الإيرادات (مليون دج)		
701.3	786	6762.5	773.3	377.2	الدخل الصافي (مليون دج)		
18259.4	22246.4	21875.6	4474.2	3700.9	حقوق الملكية (مليون دج)		
3.67	4.81	44.45	5.38	2.91	هامش الربح (PM)%		
2.97	3.03	3.18	3.17	3.58	منفعة الأصول (AU)%		
35.27	24.26	21.90	101.40	97.67	الرافعة المالية (EM) مرة		
0.11	0.15	1.41	0.17	0.10	العائد على الأصول (ROA)%		
3.84	3.54	30.96	17.29	10.16	العائد على الملكية (ROE)%		
<u>2012</u>	<u>2011</u>	<u>2010</u>	<u>2009</u>	<u>2008</u>	<u>2007</u>	<u>2006</u>	<u>2005</u>
2060079.7	1620662.8	1421685.4	1260737.9	1119288.5	922922.6	716991	609067
62245	43364.1	37714.5	29066.5	36292.6	27111.9	22877	21525
27180.5	34819.1	32599.9	21017	10573	6789.6	4366	-2954
211264.5	197789.3	169767.6	126929.1	56575.7	40051	24989	20358
43.67	80.29	86.44	72.30	29.13	25.04	19.08	-13.72
3.02	2.68	2.65	2.30	3.24	2.93	3.19	3.53
9.75	8.19	8.37	9.93	19.78	23.04	28.69	29.92
1.31	2.15	2.29	1.66	0.94	0.73	0.61	-0.48
12.86	17.62	19.17	16.51	18.66	16.90	17.46	-14.49

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على بيانات التقارير السنوية لبنك (BNA) من سنة 2000 إلى

2012

<u>2004</u>	<u>2003</u>	<u>2002</u>	<u>2001</u>	<u>2000</u>	<u>السنة</u>		
409453	388823	367847	367710	367615	إجمالي الأصول (مليون دج)		
48775	19266	20040	20010	20005	إجمالي الإيرادات (مليون دج)		
11551	9537	10420	10322	10112	الدخل الصافي (مليون دج)		
27661	27202	26434	26339	26222	حقوق الملكية (مليون دج)		
23.68	49.50	52.00	51.58	50.55	هامش الربح (PM)%		
11.91	4.95	5.45	5.44	5.44	منفعة الأصول (AU)%		
14.80	14.29	13.92	13.96	14.02	الرافعة المالية (EM) مرة		
2.82	2.45	2.83	2.80	2.75	العائد على الأصول (ROA)%		
41.76	35.06	39.42	39.17	38.55	العائد على حقوق الملكية (ROE)%		
<u>2012</u>	<u>2011</u>	<u>2010</u>	<u>2009</u>	<u>2008</u>	<u>2007</u>	<u>2006</u>	<u>2005</u>
991378	990360	814741	777374	724544	534415	487859	428769
83445	81685	76500	75541	76076	63239	62899	56090
28830	26956	22556	22453	23925	16140	17085	14563
82526	81161	70402	59248	48489	38366	42284	30383
34.55	33.00	29.48	29.72	31.45	25.52	27.16	25.96
8.41	8.25	9.39	9.72	10.50	11.83	12.89	13.08
12.01	12.2	11.57	13.12	14.94	13.93	11.54	14.11
2.90	2.72	2.77	2.89	3.30	3.02	3.50	3.40
34.90	33.21	32.04	37.90	49.34	42.07	40.41	47.93

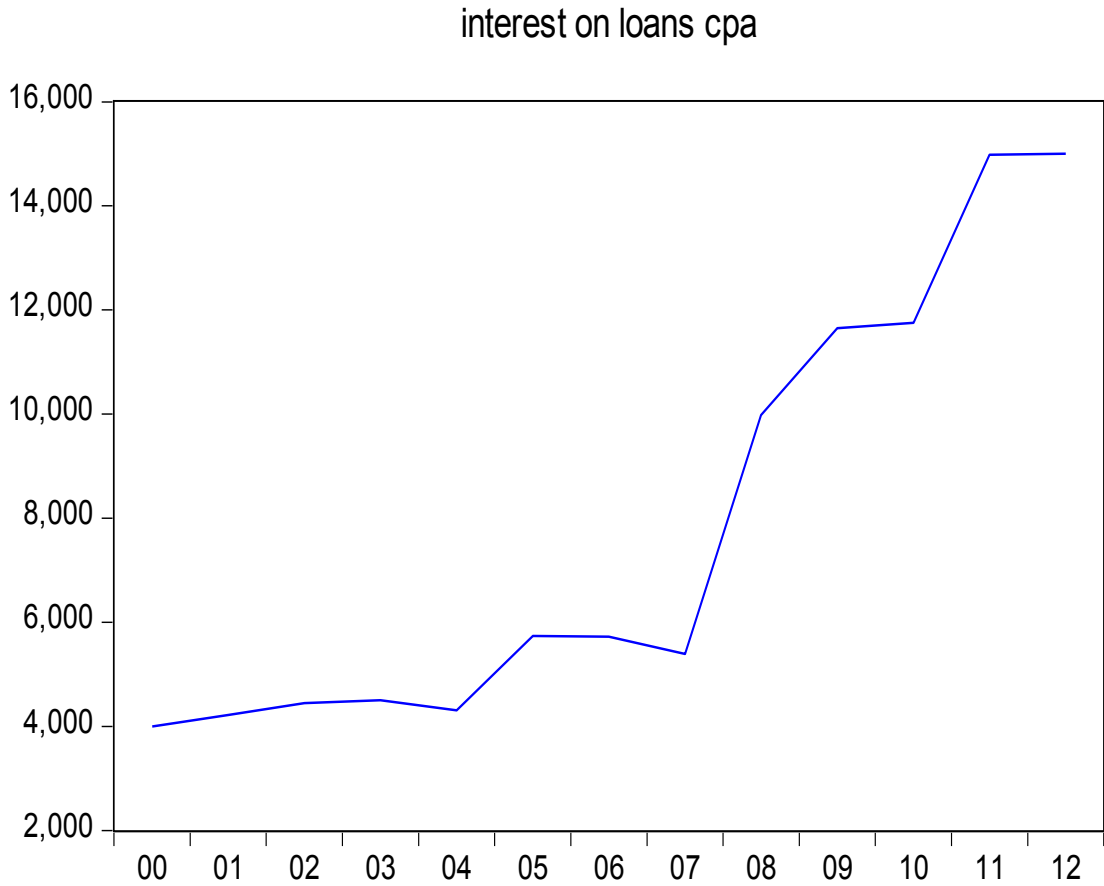
المصدر : من إعداد الطالبة بناء على بيانات التقارير المالية لبنك (CPA) من سنة 2000 إلى غاية

2012

نتائج تدرس المتغيرات:

- ان الشكل (9): يمثل لنا منحنى بياني لايرادات فوائد القروض التي يتحصل عليها قرض البنك الشعبي الجزائري من عملية الاقراض والتي تعتبر النشاط الرئيسي للبنك وهذا لمدة ثلاثة عشر سنة ابتداء من 2000 الى غاية 2012.

الشكل (رقم 09):يمثل منحنى بياني لإيرادات فوائد القروض CPA

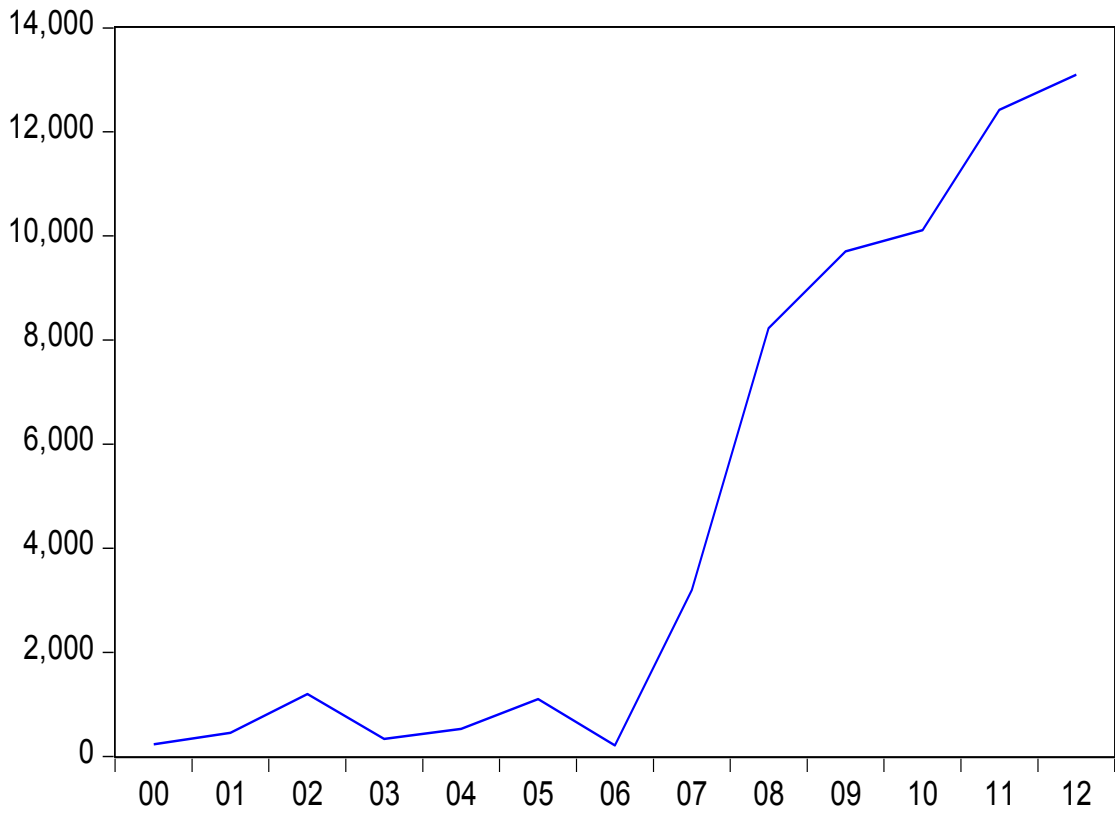


المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج تطبيق الإيفيز

الشكل رقم 10 يمثل لنا منحى بياني لإيرادات فوائد القروض التي يتحصل عليها البنك الوطني

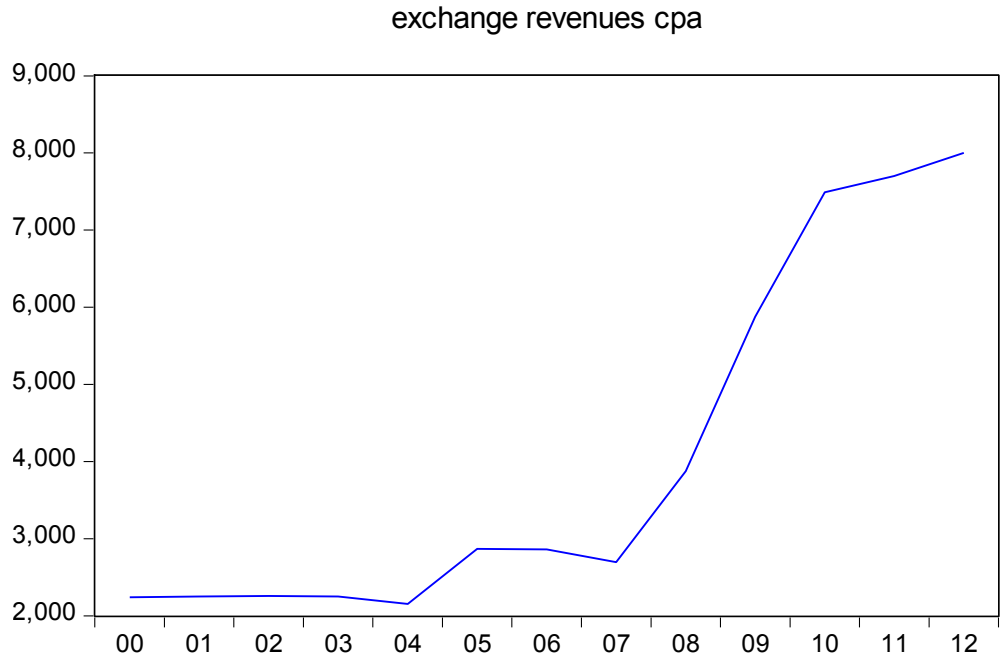
الجزائري BNA

interest on loans bna



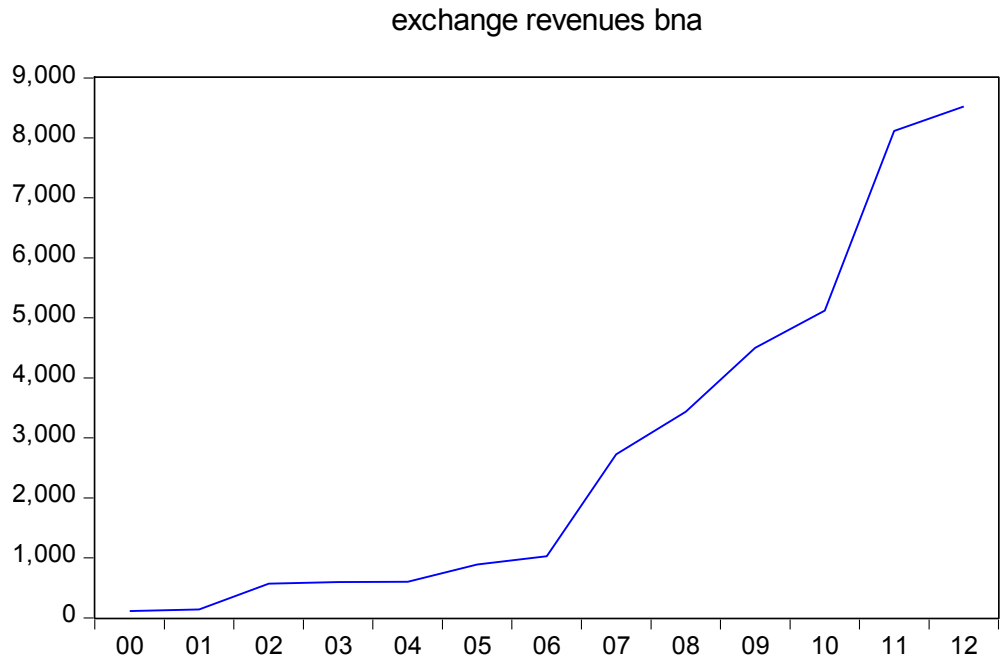
المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج تطبيق الإيفيز

الشكل رقم 11 يوضح إيرادات الصرف التي تعتبر ضمن النشاط شبه الرئيسي لبنك CPA



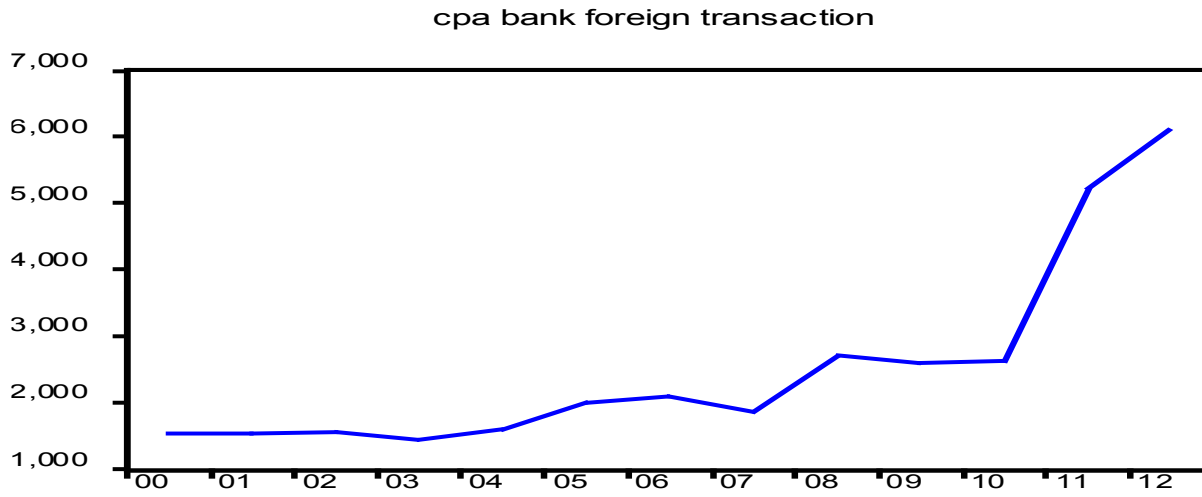
المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج تطبيق الإيفيز

الشكل رقم 12: منحني بياني مثل إيرادات الصرف البنك الوطني BNA



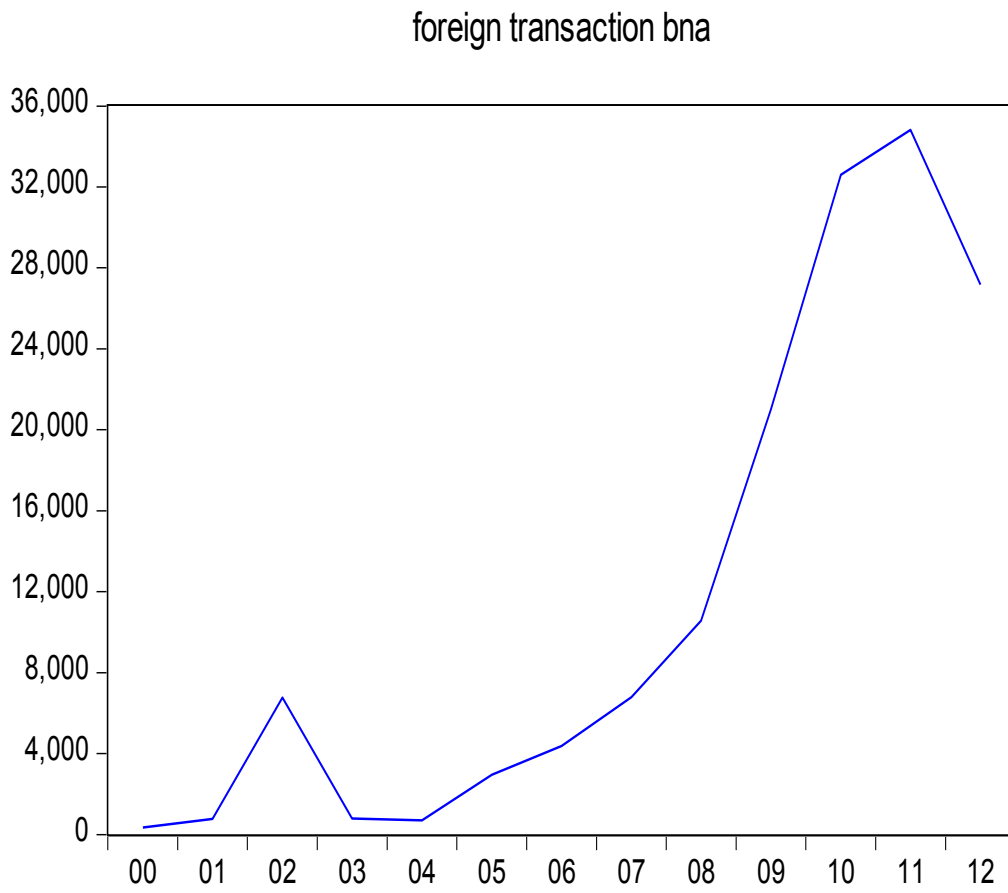
الشكل رقم 13 : منحني بياني يمثل حجم إيرادات المعاملات الخارجية CPA

تدخل ضمن إيرادات الصرف التي تنقسم إلى قسمين: أولهما الغرض منها تجاري مثل المعاملات الخارجية والثاني ليس تجاري مثل شراء وبيع العملات وتعتبر المعاملات الخارجية الجزء الأكبر الذي يمثل إيرادات الصرف.



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج تطبيق الإيفوز

الجدول رقم 14: يوضح حجم إيرادات المعاملات الخارجية BNA

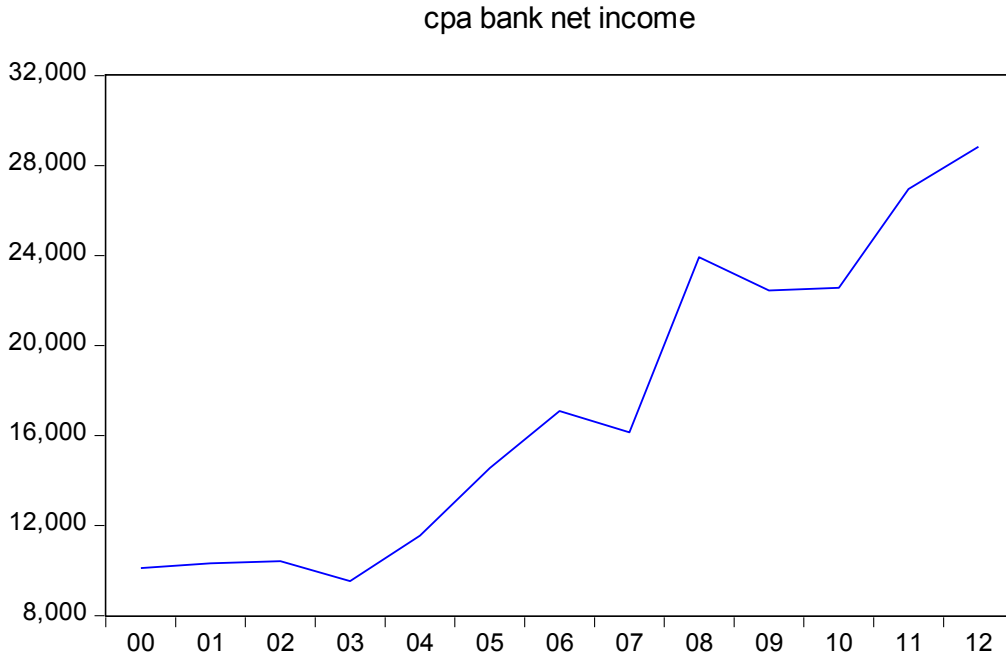


المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج تطبيق الإيفيز

الشكل رقم 15: منحني بياني يوضح صافي لدخل البنك CPA كل العمليات التي من شأنها تحقق

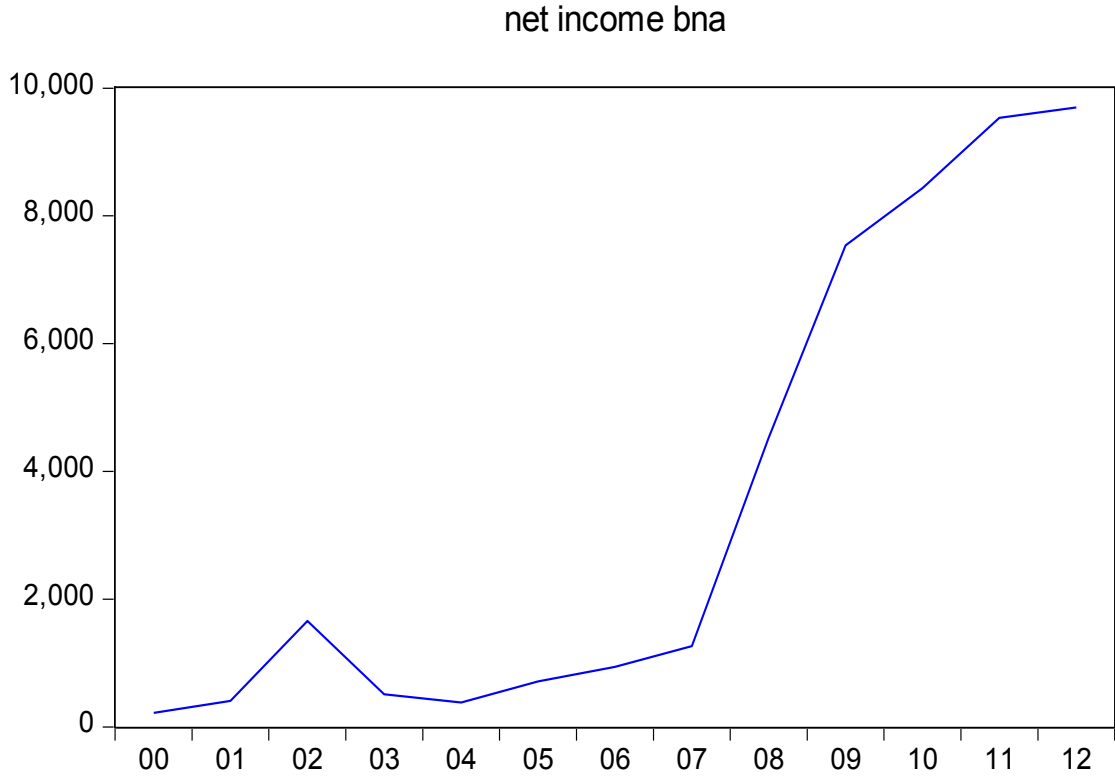
عوائد مطروحا منها المصاريف ويستخرج صافي الدخل من جدول حسابات النتائج والذي بدوره

يتماشى مع النتيجة بالعلاقة الطردية.



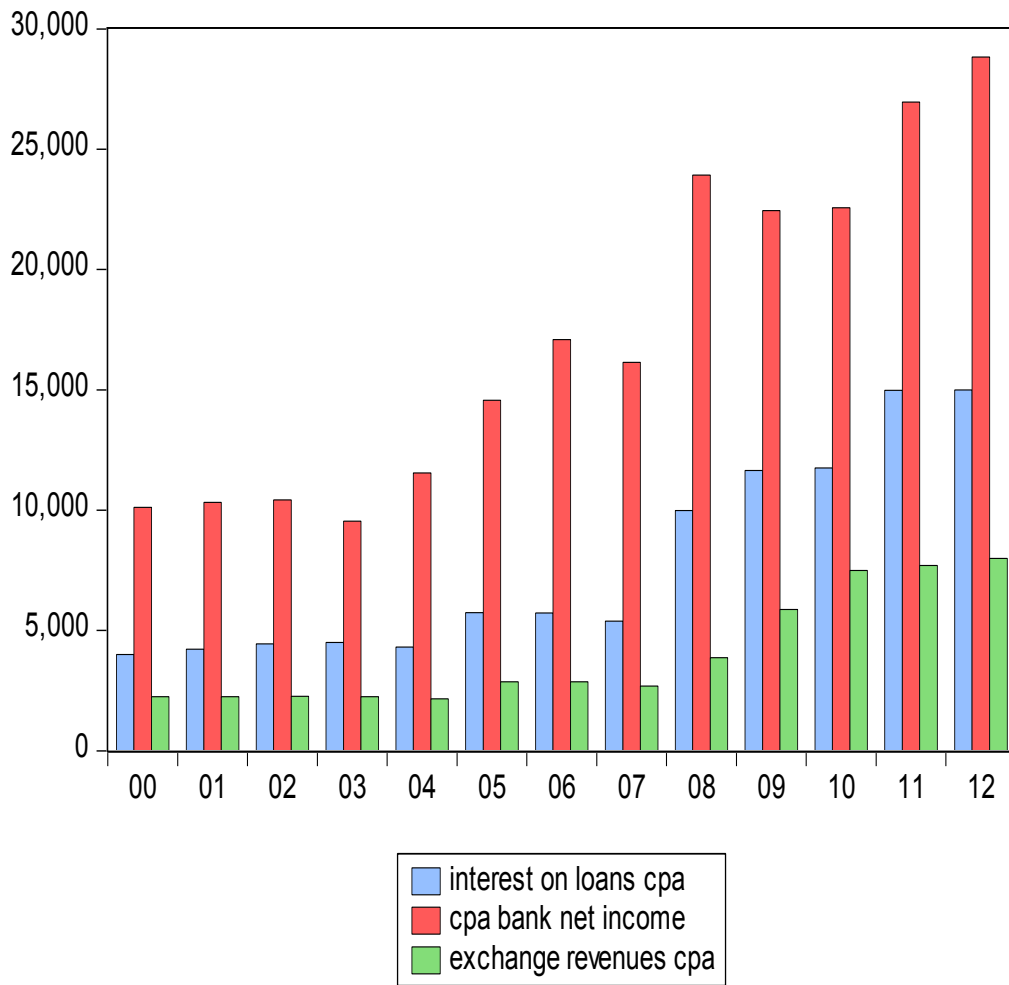
المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج تطبيق الإيفيز

الشكل 16: منحنى بياني يمثل صافي الدخل *BNA*



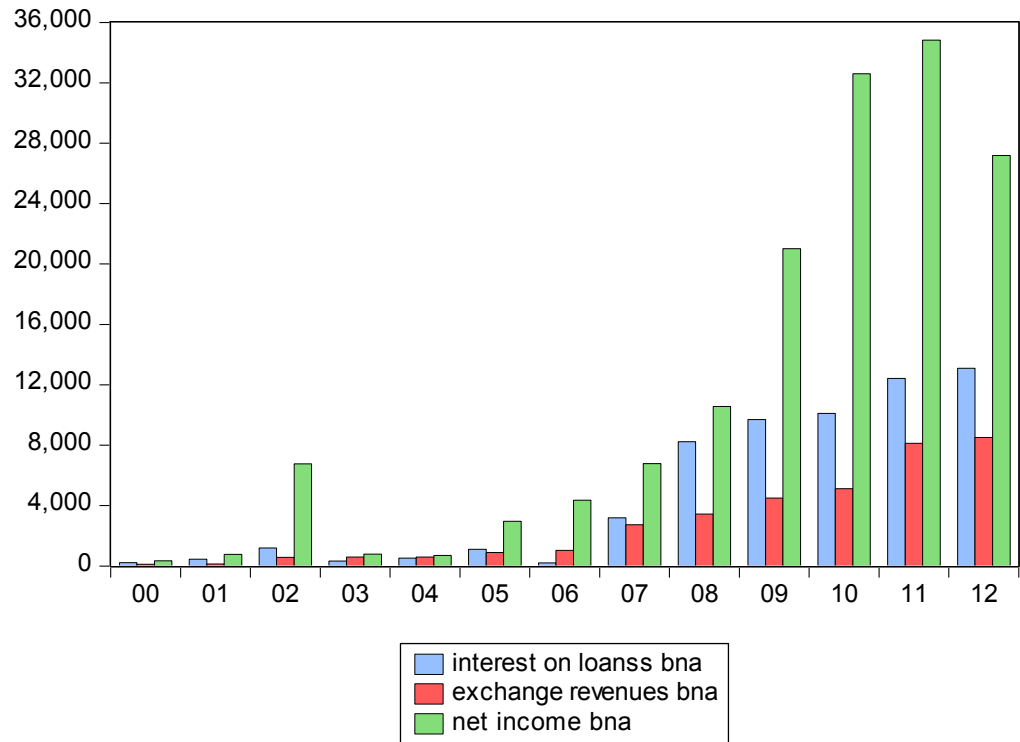
المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج تطبيق الإيفيز

الشكل رقم 17: يبين مقارنة الإيرادات (الفوائد والصراف) بالدخل الصافي CPA



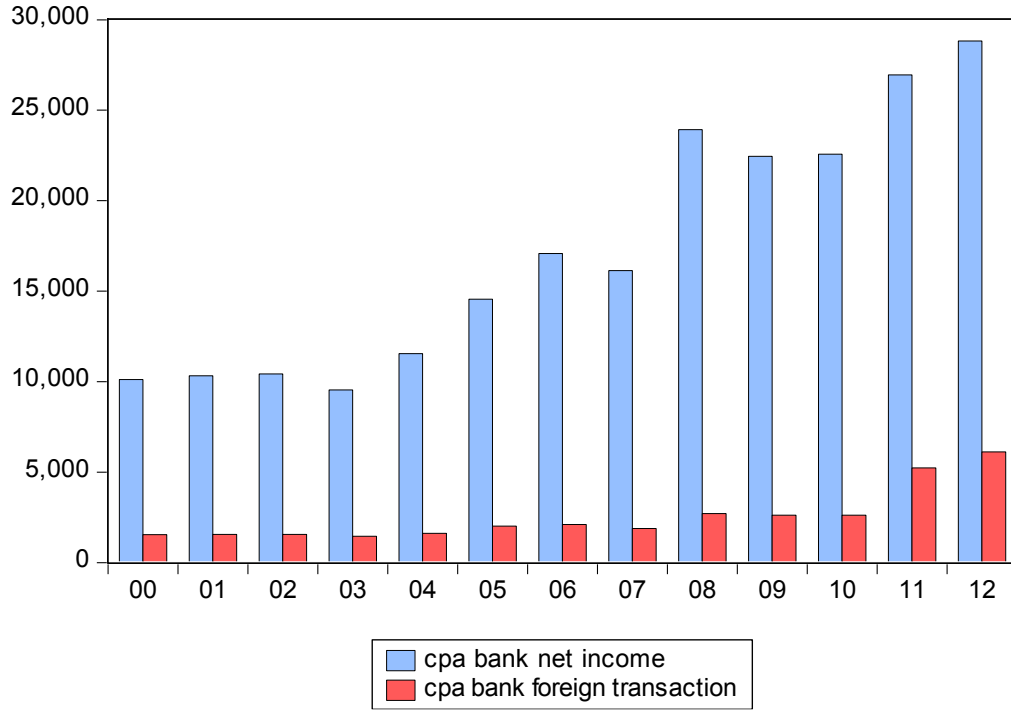
المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج تطبيق الإيفيز

الشكل رقم 18 يبين مقارنة إيرادات (الفوائد والصرف) بالدخل الصافي BNA



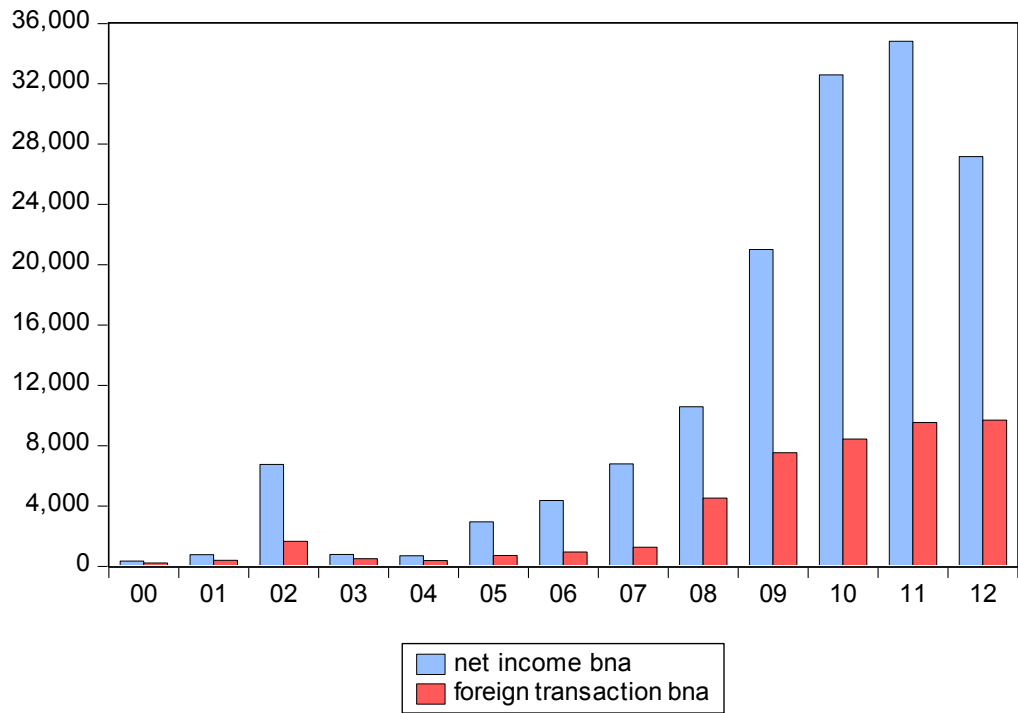
المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج تطبيق الإيفيز

الشكل رقم 19 : يبين نسبة إيرادات المعاملات الخارجية من بالدخل الصافي CPA



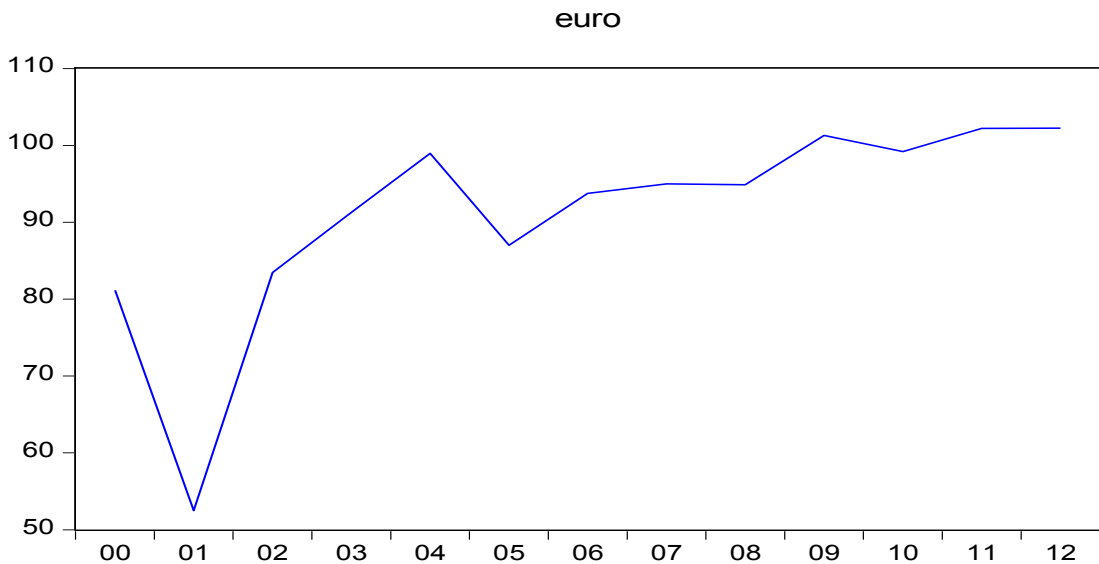
المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج تطبيق الإيفوز

الشكل رقم 20: يبين نسبة إيرادات المعاملات الخارجية من الدخل الصافي *bna*



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج تطبيق الإيفيز

الشكل رقم 21: منحني يوضح تقلبات أسعار الأورو طول فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج تطبيق الإيفيز

الجدول رقم 08 : تحليل الانحدار البسيط و الارتباط بين حجم المعاملات الخارجية و الدخل الصافي (CPA)

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط r	معامل التحديد R^2	المحسوبة $F_{réel}$
أداء البنك ممثلا في الدخل الصافي (y)	حجم المعاملات الخارجية (x)	0.87	0.76	34.10

$$P=0.05$$

$$4.84 = (F_{tab}) \text{ الجدولية}$$

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول و باستعمال برنامج الإيفيز

الجدول 09 : تحليل الانحدار البسيط و الارتباط بين حجم المعاملات الخارجية و الدخل الصافي للبنك القرض الشعبي الجزائري (BNA)

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط r	معامل التحديد R^2	المحسوبة $F_{réel}$
أداء البنك ممثلا في الدخل الصافي (y)	حجم المعاملات الخارجية (x)	0.97	0.94	200.82

$$P=0.05$$

$$4.84 = (F_{tab}) \text{ الجدولية}$$

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول و باستعمال برنامج الإيفيز

الجدول رقم 10 : يبين أثر تقلبات أسعار الأورو على المعاملات الخارجية CPA

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط r	معامل التحديد R^2	المحسوبة $F_{réel}$
أداء البنك ممثلاً في تقلبات أسعار الأورو (y)	حجم المعاملات الخارجية (x)	0.66	0.43	8.45

$P=0.05$

الجدولية $(F_{tab}) = 4.84$

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول و باستعمال برنامج الإيفيز

الجدول رقم 11 : يبين أثر تقلبات أسعار الأورو على المعاملات الخارجية BNA

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط r	معامل التحديد R^2	المحسوبة $F_{réel}$
أداء البنك ممثلاً في تقلبات أسعار الأورو (y)	حجم المعاملات الخارجية (x)	0.75	0.56	14.02

$P=0.05$

الجدولية $(F_{tab}) = 4.84$

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول و باستعمال برنامج الإيفيز

المطلب الثاني: تحليل و مناقشة النتائج:

إن هذا المطلب يعتبر جوهر الدراسة لما يمتاز به من أهمية، فبعد كل التمهيدات التي سبقته بداية

من الفصل الأول و الثاني الذي رأينا فيهما الجانب النظري و بعده الفصل الثالث الذي حددت فيه

طرق و أدوات التحليل و استعراض المعطيات و البيانات و بعد دراستها و إجراء التحاليل القياسية عليها، تكمن أهمية هذا المطلب في أنه ستقدم نتائج الدراسة بعد تحليل و مناقشة البيانات و اختبار الفرضيات و التوصل إلى نفيها أو إثباتها، حيث سنتطرق فيه إلى:

(1) تقييم الوضعية المالية للبنك و تحليل متغيرات الدراسة

(2) اختبار الفرضيات

1- تقييم الوضعية المالية للبنكين:

تعتمد نماذج تقييم الأداء المصرفي على البيانات المالية و المحاسبية و تقارير النشاط المصرفي لذا قيمة الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع لما هو متوفر من بيانات و معلومات عن البنكين و زيادة على ذلك المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال المقابلة الشخصية من إطارات البنكين.

أ- بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA):

بشكل عام تظهر نتائج مؤشرات الربحية و هي مؤشر العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية في الجدول، فنلاحظ أن مؤشرات العائد على حقوق الملكية (ROE) شهدت ثلاث مراحل في الأربع سنوات الأولى سجل انخفاضا محسوسا و هذا راجع إلى انخفاض في العائد على الأصول، ليعيد الارتفاع في السنوات الخمسة الموالية، و يعود حيث سجل أكبر معدل له في كامل سنوات الدراسة و هذا سنة 2008 ب 49.34%، أما السنوات الأربعة الأخيرة فقد سجلت انخفاضا ملحوظا حيث كانت نسبة 32.04% المسجلة عام 2010 أقل نسبة تسجل في عينة الدراسة، و كان السبب

الرئيسي في ذلك عودة انخفاض معدل العائد على الأصول، لم يعتمد البنك كثيرا على مضاعف حق الملكية (EM)، حيث كانت نسبة متقاربة تتراوح في مجال 12-14 و وصلت أعلى قيمة له سنة 2008 ب 14.94 مرة

يمكن تحليل مؤشر العائد على الأصول إلى مكونيه (ROA)، هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى كفاءة البنك و مراقبة تكاليفه و منفعة الأصول (AU) التي تعكس الاستعمال الأفضل للأصول أو ما يعرف بجودة الأصول في البنك، الجدول السابق، من خلاله نلاحظ أن أعلى نسبة سجلها البنك في هامش الربح هي 52% سنة 2002 و هي نسبة جيدة مقارنة بالسنوات الأخرى التي شهدت تذبذبات فيها و كانت أقل نسبة سجلت في سنة 2004 هي 23.68%، أما مؤشر منفعة الأصول (AU) فقد سجل أدنى معدلاته في سنة 2004 بنسبة 4.95%، و ليشهد ارتفاعا جيدا في السنوات الخمسة الموالية و فيها سجلت أعلى نسبة 13.08 سنة 2005 عاد و انخفض في السنوات الأخيرة بنسبة متوسطة مقارنة بالسنوات الأخرى.

أ- تلخيص مؤشرات العائد: من خلال التحليل السابق للنتائج يمكننا تلخيص

التوضيحات التالية:

- جانب الربحية: لقد حقق بنك القرض الشعبي الجزائري في هذا الجانب نسبة جيدة و هذا ما بينته مؤشرات الربحية الثلاثة (PM, RAE, ROA) عبر السنوات الدراسة 2000-2012 و قد يعود ذلك إلى رفع البنك من إجمالي أصوله و الرفع من أدائه مما يعكس ذلك على إجمالي الإيرادات.

● جانب الكفاءة : أظهر مؤشر الكفاءة في إدارة و مراقبة التكاليف (PM) على العموم أن البنك يتمتع بكفاءة جيدة في تسيير أصوله و مراقبتها، و قد يعود ذلك إلى كفاءة عماله و نجاح إستراتيجية.

● جانب الإنتاجية: سجلت بيانات مؤشر إنتاجية الأصول (AU) انخفاضا شديدا في السنوات الأولى في الارتفاع في باقي السنوات بشكل متوسط، و ربما يعكس ذلك إلى تنوع البنك في المحفظة المصرفية.

● جانب الرافعة المالية: يظهر مؤشر الرافعة المالية (EM) مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، و بالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته، و كما رأينا في الدراسة فإن البنك حقق أقل نسبة مخاطرة و هو ما يعكسه مؤشر الإنتاجية الأصول (AU)، إذ أن العلاقة في النشاط المصرفي بين المخاطر و مردودية الأصول هي علاقة طردية، و منه حقق البنك إنتاجية ضعيفة نسبيا.

ب- تحليل متغيرات الدراسة :

- إيرادات فوائد القروض:

تمثل إيرادات فوائد القروض الحجم الأكبر من إيرادات البنك و هي ناتجة عن النشاط الأساسي للبنك و هو الوساطة المالية متمثلة في منح الائتمان في هذه الدراسة تعتبر إيرادات فوائد القروض ناتج لجميع أنواع الائتمان التي يمنحها البنك من ائتمان على الاستثمارات الطويلة الأجل و القصيرة الأجل و على الاستغلال، و قروض شخصية و غيرها فكل هذه الأنواع تعتبر فوائد تجمع في حساب

(*produits d'exploitation bancaire*) الموجود في جدول حسابات النتائج، و في الشكل الآتي نلاحظ منحى إيرادات فوائد قروض خلال فترة الدراسة حيث سجل في السنوات السبعة الأولى استقرار نسبيا تراوحت نسبها بين 4000 و 5700 (مليون دج) لتشهد الفترة الأخيرة ارتفاعا مستمرا، كانت بداية من 2007 حيث سجلت فيها أقل نسبة في فترة الدراسة ب 5390 (مليون دج) و تستمر بعدها في الارتفاع لتسجل أعلى نسبة في فترة لها سنة 2012 بمقدار 15000 (مليون دج)، و هذا راجع لعدة أسباب و لعل أبرزها و أهمها هي الأسباب السياسية حيث تخللت هذه المدة أي مدة الارتفاع إيرادات فوائد القروض 2000-2012 مجموعة من القرارات السياسية التي ألغت قروض الاستهلاك و خاصة قروض السيارات و من القرارات التي تشجع على الاستثمار نذكر على سبيل المثال منها:

الجدول 12 : تخفيض معدلات الفائدة حسب الموقع و نوع النشاط.

المناطق		القطاعات
المناطق الأخرى	المناطق الخاصة	
80%	95%	القطاعات ذات الأولوية الفلاحة، الري، الصيد البحري
60%	80%	القطاعات الأخرى

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية مرسوم تنفيذي رقم 103/11 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة

للشباب ذوي المشاريع و مستواها، العدد 14، الجزائر 2011، ص 18.

- المادة 5:

يُؤهل المستفيدون من القرض المصغر للحصول على الامتيازات المنصوص عليها في التشريع المعمول به و يستفيدون أيضا من الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، و الذي يستند تسييره إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مما يأتي: قرض بدون فوائد: يخص لتكملة القرض البنكي، بعنوان إحداه النشاط.

تخفيض في نسب الفائدة بالنسبة للقروض البنكية المتحصل عليها.

قرض بدون فوائد بعنوان اقتناء المواد الأولية التي لا تتجاوز كلفتها مئة ألف دينار.¹

- إيرادات الصرف و المعاملات الخارجية:

تدخل عمليات الصرف و المعاملات الخارجية ضمن أنشطة البنك الثانوية، و تعتبر المعاملات الخارجية جزء من عمليات الصرف، حيث أن هذه الأخيرة تتكون من نوعين من عمليات الصرف، يتمثل النوع الأول في العمليات التي تنشأ بغرض تجاري كتمويل العمليات الخارجية التصدير و الاستيراد و غيرها، و يقتصر النوع الثاني في العمليات التي لا يكون الغرض منها تجاريا مثل تحرير الشيكات السياحية و بيع و شراء العملات و غيرها، و نشير هنا إلى أن البنك يفرق بين العمليتين في سعر الصرف، و كلا النشاطين يحقق إيرادا منهما، و يضم في حساب لدى جدول حسابات النتائج و اسم الحساب (*Intérêts et produits assimilés*) .

من خلال ملاحظتنا للشكلين (17 و 18) أنهما يشكلان علاقة طردية نوعا ما و هذا لأن المعاملات الخارجية تمثل الجزء الأكبر من إجمالي إيرادات الصرف، و كذلك تطور إيرادات الصرف عبر السنوات حيث شهدت الخمس سنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا مقارنة بالسنوات الأولى، و يرجع الأمر إلى ارتفاع معدلات الصرف بصفة عامة (الدولار) و (الأورو) بصفة خاصة، مع العلم أن الجزائر تعد الشريك الاقتصادي الأول لأوروبا و أمريكا و من جهة أخرى كما رأينا في التحليل السابق أن الجزائر شجعت إلى حد كبير الاستثمار بمعدلات فوائد منخفضة تصل أحيانا إلى الصفر بالمائة، كمن هذه العوامل و غيرها جعلت من إيرادات الصرف تشهد لدى البنك عبر سنوات الدراسة.

بعد أن تطرقنا إلى تحليل الشكلين السابقين كان و لا بد أن نلمح و لو بشكل بسيط على نوع نظام الصرف المتبع في الجزائر، لأن معرفة نوع النظام يبين و يوضح سياسة الصرف في البلد و مدى تحرير التجارة الخارجية فيه و تنقل رؤوس الأموال من و إلى الخارج، و لقد صرح محافظ البنك لدى تدخله أمام المجلس الشعبي الوطني في قوله: " و فيما يخص التعويم المدار لسعر الصرف بداية من 1996، و هذا بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك بغرض محتمل و معزز بشكل واضح للعمليات الصعبة"¹ و الأمر الذي دفع بينك الجزائر لمثل هذه التصريحات هو الضغوطات المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي ابتداء من 1994 في إطار ما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي، و كخلاصة نقول أن نظام الصرف المتبع في الجزائر هو نظام ثابت، حيث تثبتت الجزائر عملتها بسلة من العملات الأجنبية و بالخصوص الدولار و الأورو، رغم تصريحاتها على إتباع نظام الرئيسية التي تنص على أن تقلبات أسعار الصرف الجزائري ثابت و السلطة النقدية هي التي تحدده بشكل مسبق، إذن هؤلاء يخضع إلى

قوى السوق بالإضافة إلى ضعف نشاط البورصة الجزائرية، و اعتبار أن الاقتصاد الجزائري مغلق لفرضه قيود على تحويل الأموال من و إلى الخارج مما لا يتيح للبنوك التعامل مع البورصات الخارجية و الاستثمار في الدول الأجنبية.

صافي الدخل:

(produit net bancaire) المدرج في جدول حسابات النتائج ويمثل جميع الإيرادات السنوية التي تحصل عليها البنك من جميع العمليات من شأنها يحقق ربحا جراء نشاطها، كما رأينا في التحليلين السابقين إيرادات فوائد القروض و إيرادات الصرف فهو جزأين من صافي الدخل، إن الشكل (15) شهد تذبذبات على مر سنوات الدراسة فقد انخفض أو لها سنة 200. بمقدار 9537 مليون ليرتفع ويشكل مستمر ملحوظ ثم بعيد الانخفاض سنة 2007، و شهدت بعد السنوات الخمسة الأخيرة ارتفاع مستمر وتحسن ملحوظ وهذا راجع لكما ذكرنا مسبقا إلى عدة أسباب منها ما هو متعلق بالبنك كتنشيطه وسمعته ومدى مشاركته في الاستثمارات المحلية وغيرها ومنها ما هو متعلق بالأسباب الخارجية كالقرارات السياسية والعادات والتقاليد المجتمعية وغيرها، وفي الشكلين السابقين لا حظنا كذلك في السنوات الخمسة الأخيرة تطور ملحوظ الإيرادات الصرف إيرادات فوائد القروض وكذلك صافي الدخل، وهذا راجع إلى العلاقة الفردية بينها فمجموع إيرادات الصرف وإيرادات فوائد القروض يمثل جزء من صافي الدخل فأى أسباب تؤثر على الإيرادات حتما سوف تؤثر على صافي الدخل وخاصة فوائد القروض التي تمثل الجزء الأكبر صافي الدخل.

ب/- البنك الوطني الجزائري: (BNA).

تظهر نتائج مؤشرات الربحية وهي مؤشر العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول كما سبق وأن ذكرنا ففي الجدول (06) نلاحظ أن مؤشرات العائد على حقوق الملكية (ROE) شهدت أيضا ثلاث مراحل ففي الثلاث سنوات الأولى سجلتنا محسوس وهذا راجع إلى ارتفاع في العائد على الأصول، لتعيد الانخفاض في السنوات الثلاثة الموالية، وهذا يعود بدرجة كبير إلى مؤشر العائد على الأصول بدرجة اقل إلى مضاعف حق الملكية، حيث سجل أدنى معدل له في كامل سنوات الدراسة وهذا سنة 2005 بنسبة (14.49) أما السنوات الأخيرة فقد ارتفعا فقد كبيرا.

نقوم بتحليل مؤشر العائد على الأصول إلى مكونية (ROE) هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى كفاءة البنك ومراقبة تكاليف ومنفعة الأصول (AU) التي تعكس الاستعمال الأفضل للأصول كما ذكرنا سابقا فنلاحظ أن أعلى نسبته سجلها البنك في (PM) هي 86.44 سنة 2010 وهي نسبة جيدة مقارنة بالسنوات الأخرى التي شهدت تغيرات فيها وكانت نسبة سجلت في سنة 2005 بنسبة 13.72 - % أما مؤشر منفعة الأصول (AU) فقد سجل ادني معدل في سنة 2009 بنسبة 2.30 - %.

- تلخيص مؤشرات العائد:

جانب الربحية: حقق البنك الوطني الجزائري في هذا الجانب نسبة جيدة، ويعود ذلك إلى رفع البنك من إجمالي أصول الرفع من أدائه هذا نلاحظ في إجمالي إيراداته.

* جانب الكفاءة: اظهر مؤشر الكفاءة ومراقبة التكاليف (PM) أن البنك يتمتع بكفاءة جيدة هي تسيير أصوله ومراقبتها.

* جانب الرافعة المالية: يظهر مؤشر (EM) أن البنك حقق اقل مخاطر وهو ما يعكسه مؤشر إنتاجية الأصول.

ب- تحليل متغيرات الدراسة:

- إيرادات فوائد القروض:

في الشكل (10) نلاحظ أن منحى إيرادات فوائد القروض خلال الدراسة سجل في السنوات الربعة الأولى تغيرات نسبة حيث ارتفعت نسبة فوائد القروض بشكل قليل محسوس تراوحت نسبة من 229 إلى 1200 مليون لتشهد الفترة من 2009 إلى 2003 انخفاض من 1200 إلى 333 مليون دج ليعيد الارتفاع بشكل مستمر فسجل أعلى نسبة سنة 2012 ب 13100 (مليون دج).

إيرادات الصرف والمعاملات الخارجية:

من خلال ملاحظتنا الشكلين (12) و (14) يشكلان أيضا علاقة هذا لأن المعاملات الخارجية يمثل الجزء الكبير من إجمالي إيرادات الصرف ، فتطور إيرادات الصرف قد شهد تطور ملحوظ عبر كل سنوات الدراسة وهذا راجع لارتفاع معدلات الصرف عامة والدولار الأورو بصفة خاصة.

صافي الدخل:

شهد نذير بدبذبات على مر سنوات الدراسة فقد سجل انخفاض أولهما سنة (2003) بمقدار 786 (مليون دج) وسنة (2004) بمقدار 701.3 (مليون دج) ليرتفع وبشكل مستمر ولحوظ.

2/- اختبار الفرضيات:

أ/- اختبار الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى على أن لإيرادات الصرف أثر في زيادة الدخل الصافي للبنكين مقارنة بإيرادات فوائد القروض من الشككين (17 و 18) افترضنا أن صافي الدخل يساوي 100 % وهذا ليتسنى لنا معرفة مدى مساهمة كل منها (إيرادات الصرف وإيرادات القروض) في الرفع من صافي الدخل أما القيمة الباقية فهي لإيرادات من أنشطة أخرى، فلو بدأنا بإيرادات فوائد القروض نلاحظ أن نسبتها تمثل أكثر من (30 %) من صافي الدخل الإجمالي طوال سنوات الدراسة وهذه نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالإيرادات الأخرى وهذا أمر طبيعي لأن النشاط الرئيسي للبنك بصفة عامة هو الوساطة المالية و الملاحظة في مدى قيام البنك بمهامها الرئيسية حيث سجلت الخمس سنوات الأولى نسبة تقدر بحوالي 35% وبعدها تشهد سنوات الثلاثة الموالية ارتفاعا قليلا بنسبة 45% وبعدها تشهد السنوات الخمسة الأخيرة ارتفاعا جيدا لتصل النسبة إلى أكثر من (60%) من إجمالي صافي الدخل وهذا يوضح أن البنكين في السنوات الأخيرة اتبعا استراتيجية جيدة في تسيير نشاطيهما ولهما الكفاءة في تسيير أصوله.

أما عمليات الصرف فهي تعتبر أول نشاط ثانوي يقوم ويهتم به البنك في أولوياته بما لها من أنشطة فرعية كثيرة مثل المعاملات الخارجية تصدير وإستراد، الاعتماد المستندي وغيرها وربما تحققه من أرباح كبيرة في ظل مخاطرة تكاد لا توجد وتنعدم في اغلب الأحيان وهذا راجع إلى انعدام وجود سوق مالية وطنية تتحكم في قوى في العرض والطلب وبالإضافة إلى تدخل السلطة النقدية في السوق المالي إن النسب التي سجلتها إيرادات الصرف نسب جيدة كون أن نشاط الصرف يعتبر ثانويا حيث سجلت النسب طول الفترة من (2000 إلى 2004 انخفاضاً طفيفاً لترتفع بشكل قليل في الثلاث سنوات الموالية فسجلت بحوالي (20%) أما السنوات الخمسة الأخيرة فقد شهدت ارتفاعاً معتبراً لتسجل أكبر نسبة بحوالي (30%) من إجمالي الدخل الصافي وهي نسبة جيدة مقارنة بإيرادات فوائد القروض التي سجلت أعلى نسبة ب 60% أي فارق بينهما ، حيث أن اختلاف يمكن في أهمية النشاط وحجمه: بمعنى في مجمل القول وحسب الدراسة فإن كلما ساهمت إيرادات القروض بنسبة ستساهم إيرادات الصرف بنصف تلك النسبة وهو امر راجع الى ان سياسة البنك بالدرجة الاولى تهتم بشكل كبير على عمليات الصرف واتخذتها النشاط الثاني بعد منح الائتمان الامر يطبق على البنكين (CPA) و (BNA).

وكخلاصة للتحليل نستنتج ان إيرادات الصرف تساهم وبشكل جيد في الرفع من صافي الدخل للبنك وهو ما تثبته الفرضية الاولى ويعود السبب الرئيسي في ذلك كون ان نظام الصرف الجزائري هو نظام صرف ثابت مما جعل اسعار الصرف لا تتقلب بقوى السوق بمعنى لا تتأثر بالتغيرات الحاصلة في اسعار الصرف العالمية.

ب/- اختبار الفرضية الثانية:

من خلال الجدول رقم (08) و (09) الذين يوضحان علاقات الانحدار البسيط والارتباط بين حجم إيرادات المعاملات الخارجية والدخل الصافي للبنكين يتضح أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.7) و (0.9) وهذا يعني أن (70) و (90) من التغيرات التي تحصل في الدخل الصافي للبنكين سببها يعود إلى المعاملات الخارجية واتضح اختبار (f) صحة معنوية النموذج إذ بلغت قيمة (f) المحسوبتين (34.10) و (200.8) وهي أكبر من قيمة (f) الجدوليتان (4.84) .

قيمة (R) تدل على تمثيل العلاقة بين (x و y) أي بين حجم الإيرادات من المعاملات الخارجية (x) والدخل الصافي (y) من خلال المعادلة المقترحة يعتبر (R^2) ذو فعالية جيدة وقبولة وهي تعكس نفس النتيجة المحصل عليها من خلال مقياس الارتباط البسيط ، نستطيع القول أن العلاقة بين ($y.x$) هي علاقة خطية جيدة ومقبولة وحتى نتأكد من معامل التحديد (R^2) المتحصل عليه هي قيمة موضوعية (أو غير موضوعية) استخدمنا مقياس فيشر حيث استخلصنا ما يلي:

(4.84 أكبر 34.10) ، (4.84 أكبر 200.8) *Free* أكبر *Fatal* ، في هذه الحالة

نرفض الفرضية الصفرية (h_0) المفترضة للطبيعة العشوائية لمعادلة التمثيل المفتوحة، إن هذه النتيجة لمقياس فيشر تؤكد أن معادلة التمثيل جيدة ومقبولة، و أن قيمة معاملي التحديد التي حصلنا عليها

هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة بين حجم إيرادات المعاملات الخارجية وصافي الدخل للبنكين.

إن الشكلين (19) و (20) اللذان يوضحان نسبة حجم إيرادات المعاملات الخارجية من الدخل الإجمالي الصافي للبنك ببيان مدى صحة العلاقة بين المتغيرين وهي علاقة طردية نسبيا فكلما زادت نسبة إيرادات المعاملات الخارجية زاد صافي الدخل نسبة معينة والعكس، وهذا ما نلاحظه طول مدة الدراسة فعلى سبيل المثال شهدت الخمس سنوات الأولى (من 2000 إلى 2004) تذبذبات في الإيرادات تليها نفس اتجاه التذبذبات لصافي الدخل سواء الزيادة أو النقصان هذا من جهة أخرى نلاحظ إيرادات المعاملات الخارجية بصفة عامة تشهد تحسنا ملحوظ في مجمل السنوات مما يعني أنها تساهم في الرفع من قيمة الدخل الصافي للبنكين وبطريقة غير مباشرة هي تساهم في ربحية البنك بشكل معتبر مقارنة بالإيرادات الثانوية الأخرى، وتلعب سياسة البنكين وإستراتيجياتهما اتجاه المعاملات الخارجية دورا مهما في هذه النتيجة وهذا ما توليه من اهتمام لها ويترجم ذلك رقم الأعمال الذي يتطور سنة بعد الأخرى وسنستخلص مما سبق أن إيرادات المعاملات الخارجية أنها تعبر عن النشاط الثانوي للبنك إلا أنها تلعب دور كبير في زيادة قيمة الدخل الصافي له، كما لها تأثير علا العلاقة بينهما وهي علاقة طردية، وهو الأمر الذي يثبت ويدعم الفرضية الثانوي للبحث إن السبب الرئيس لتطور المعاملات الخارجية ومساهمتها في الرفع من قيمة صافي الدخل ويعود ويشكل مباشرة إلى نظام الصرف الثابت في الجزائر، وكذلك الإستراتيجية التي يتبعها السكان في المعاملات الخارجية، حيث يفرض عمولة قدرها (2.5 %) من كل عملية تجارية يقوم بها مع الخارج، ومنه نقول أن

البنك إذا كان حالة ربح جراء عملية يقوم فان العمولة ستزيده تدريجيا ربحا، أما إذا كان في حالة خسارة فان العمولة ستغطي له تلك الخسارة.

2- الفرضية الرئيسية:

بعد استعراضنا لاختبار الفرضيتين واثباتهما، نستنتج أن نظام الصرف المتبع في الجزائر هو نظام صرف ثابت، بمعنى أن البنك المركزي هو من يحدد أسعار الصرف بشكل أسبوعي لا قوى السوق (الطلب و العرض) وأن أي تغير في أسعار الصرف في الجزائر دائما في حالة ربح كون أن الأسعار محددة مسبقا ، وأن أي احتمال للخسارة ستغطيه العمولة التي يفرضها المتعامل (البنك) للعميل في كل عملية صرف.

إن انعدام السوق المالي (البورصة) في الجزائر ، وعدم تنوع احتياطات الصرف من العملة الصعبة، واعتماد الجزائر على عمليتين في المعاملات الخارجية (الدولار والأورو)، والقيود المفروضة على الاقتصاد، كل هذه الأسباب غير المباشرة جعلت من الاقتصاد الجزائري اقتصاد مغلقا بعيدا عن التنافسية وعن قوى العرض والطلب، وهو ما جعل تقلبات أسعار الصرف التي تحدث في الأسواق المالية العالمية لا تؤثر بشكل كبير على المتعاملين في الصرف في الجزائر وهو ما تثبته الفرضية الرئيسية.

خلاصة الفصل:

لقد استخدمنا في تقييم البنكين مؤشرات الربحية وهي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وكذلك استعملنا في قياس أثر حجم إيرادات المعاملات الخارجية على صافي الدخل للبنكين محل الدراسة نموذج الانحدار البسيط وذلك بهدف تقدير العلاقة بين المتغيرين بالإضافة إلى مقارنة إيرادات الصرف مع إيرادات فوائد القروض للبنكين خلال فترة الدراسة وقد توصلنا من خلال هذا التحليل إلى بعض النتائج:

1- إن نتائج مؤشرات الربحية تعكس مدى كفاءة الأداء المالي للبنك من حيث الربحية (ROA . RAE . PM) ومؤشر الكفاءة (PM) إلى جانب مؤشرات الإنتاجية المتمثلة في إنتاجية الأصول (AU) وكذا مؤشرا الرافعة المالية (EM) حيث سجلت النسب نتائج مقبولة وجيدة وشهدت تطور نسبيا من سنة إلى أخرى طول فترة الدراسة. إن تحسن الأداء المالي للبنكين مرهون بتسيير الحسن لأصولهما واتخاذ استراتيجيات هادفة لتحقيق الأفضل في ظل المنافسة الشديدة والتطور المستمر للقطاع.

2- لقد رأينا أسعار الصرف لا تتحدد بقوى السوق (الطلب والعرض) رغم أن الدولة صرحت بأنها تتبع نظام صرف التقييم المدار إلا أنها في الحقيقة ما زالت تتبع نظام الصرف الثابت بتدخلها في تحديد الأسعار بشكل أسبوعي و هذا ما يوضح أن تقلبات أسعار الصرف لا تؤثر على أداء البنوك الجزائرية.

3/- تؤثر كل من إيرادات الصرف والمعاملات الخارجية على أداء البنكين (الدخل الصافي)

تأثير ايجابي إذا لاحظنا تطور الإيرادات سنة بعد أخرى، ويرجع هذا إلى عدة أسباب منها ما هو

داخلي مثل اهتمام البنك المتزايد و المستمر لعمليات الصرف واتخاذ استراتيجيات تهدف إلى الأحسن

ومنها ما هو خارجي كنظام الصرف المتبع في الدولة وسياستها النقدية.

خاتمة

خاتمة

خاتمة:

تعتبر ظاهرة تقلبات أسعار الصرف احد المشاكل المطروحة بالنسبة للأطراف الاقتصادية التي تنشط في المجال الدولي وتتسم تداعيتها وترتيباته بمكانته هامة تتطلب المعرفة والمتابعة المستمرة لتوظيف التدابير المناسبة من اجل تسهيل إتمام المعاملات الخارجية.

حيث أن نظام الصرف المعتمد في البلد ومدى تدخل السلطة النقدية في تحديد أسعار الصرف يعكس أهمية كبير في تحديد متغيرات الصرف والمتعاملين في سوق الصرف وغيرها من العوامل التي تؤثر على صرف العملة كالتالي:

تأثيرها على الأداء المالي للمؤسسات المالية التي تنشط مجال التجارة الخارجية لتصدير واستيراد إقراض واقتراض. وكما رأينا في الدراسة الميدانية أن أداء بنك (CPA) و (BNA) كان جيد في اغلب الحالات طول سنوات الدراسة، لكن ما يميز الدراسة أن تقلبات أسعار الصرف لم تؤثر في أداء البنكين بشكل وذلك راجع إلى نظام الصرف الثابت الذي تتبعه الجزائر وهو نظام مقيد بعيد من قوى السوق (العرض والطلب). مع تدخل البنك المركزي في السياسة النقدية للبلاد.

وكخلاصة إجمالية لما توصلنا إليه بعد هذه الدراسة أن تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك مرهونة بنظام الصرف المتبنى.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع و المصادر:

باللغة العربية:

1. أبو عجيبة رمضان عثمان الغريب، مدى إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء

في البنوك التجارية الليبية، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، مجهولة البلد، 2012

2. إسماعيل إبراهيم الطرد، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة الروزنا، دون بلد نشر، 2001

3. آل علي صاحب بوحمد إدارة البنوك، دار الفكر للنشر و التوزيع، الكويت، 2000

4. إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية دروس و تطبيقات)، الطبعة

الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011

5. بري محمد أمين، مبررات و دوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة صرف

الدينار الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، جامعة شلف، الجزائر 2011

6. بسام الحجاز: العلاقات الاقتصادية الدولية. المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر و التوزيع،

لبنان 2009

7. بشير عمارة، أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك لدراسة حالة بنك القرض الشعبي

الجزائري لفترة 2002-2011، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح

ورقلة - الجزائر 2012-2013

8. بلعزوي علي، إستراتيجيات، إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث جامعة ورقلة،

العدد السابع، 2009-2010

9. بلغروز بن علي، إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07،

جامعة ورقلة، الجزائر 2009-2010

10. بن قدوري علي، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي،

رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تلمسان 2005

11. تميسة سهام، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camel، دراسة حالة البنك

الوطني الجزائري 2008-2012، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر الأكاديمي،

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

12. توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء

للنشر و التوزيع، الأردن، 2010

13. توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء

للنشر و التوزيع، الأردن 2010

14. د. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية الطبعة

الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005

15. د. حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف و علاقته بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة

المصرية، القاهرة، 1984 شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر و

التوزيع، 1994

16. د. سامي عفيفي حاتم، دراسات في بالاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية للنشر، مطبعة

الفاروق الحديثة.

17. د. مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، 2007، دار المناهج

للنشر و التوزيع، عمان الأردن.

18. دار أسامة محمد الغولي بومجدي محمد شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة

الجديدة للنشر 1997

19. دوحه سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو

الاقتصادي في الجزائر (في الفترة 1970-2007)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،

تخصص قياس اقتصادي جامعة الجزائر، 2010، 2011

20. الزاوي خالد وهيب، إدارة العمليات المصرفية دار المناهج، عمان 2001

21. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي "العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية"، دار

الجامعة الجديدة، مصر 2004

22. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2008

23. زينة قمري، واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية

(الدراسات عبارة عن مداخلة)، جامعة 1955-08-20 بسكيكدة، الجزائر سنة النشر

مجهولة

24. سماعيل فوزي، تدفقات رؤوس الأموال و ترتيبات أسعار الصرف الأسواق الناشئة و

الاقتصاديات الانتقالية، البدائل الممكنة للنشوء الاقتصادي الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية و

إدارية، العدد 5، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2009

25. شقيري ذوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار الميسرة

للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن 2012

26. شوقي طارق، أثر تغيرات سعر الصرف على القوائم المالية، مذكرة الماجستير غير منشورة،

جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009

27. صبيحة قاسم هاشم و آخرون، التحوط المالي و مخاطرة أسعار الصرف باستعمال أدوات

الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 25، العراق، 2009

28. صلاح حسن، الرقابة على أعمال البنوك و منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار الكتاب

الحديث، القاهرة، 2011

29. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010

30. العباس بلقاسم، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائر 2005

31. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية

(نظرية و تطبيقات)، الطبعة الأولى، دار الصفاء للطباعة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،

2011.

32. عبد الحق بوعتروس، أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد

3، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2000

33. عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات

المؤتمر الدولي، إدارة المخاطر و اقتصاده المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية،

جامعة الزيتونة، الأردن 16-18 ماي 2007

34. عبد الحق بوعتروس، حول أهمية إدارة مخاطر الصرف - حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال

مجلة البحوث و الدراسات، العدد 12، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999

35. عبد الرمان زكي إبراهيم، مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعة المصرية،

الإسكندرية، 1998

36. عبد اللطيف و حنان تركمان، الرقابة الإستراتيجية و أثرها على زيادة فعالية أداء المنظمات،

مجلة الدراسات و البحوث العلمية، المجلد 27 العدد 4، سوريا 2005

37. عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة،

الأردن، 2012

38. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2002

39. علي توفيق الصادق و آخرون، نظم و سياسات أسعار الصرف، التقرير الاقتصادي العربي

الموحد، معهد السياسات الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2003

40. علي منصور محمد بن سفاح، تقييم الأداء باستخدام نموذج camel مجلة العلوم الإدارية و

الاقتصادية، العدد الثاني، اليمن، 2008

41. فلاح الحسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمن البوري، إدارة البنوك، مدخل كمي و إستراتيجي

معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000

42. قائمة المذكرات:

43. كنجو عبود إبراهيم و فهد وهيب، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر و

التوزيع، عمان 1997

44. لخلو موسى بوخاري، ساسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة المصرية

للطباعة و النشر لبنان 2010

45. ماهر كنج شكري و مروان عطوان، المالية الدولية للعمليات الأجنبية و المشتقات المالية بين

النظرية و التطبيق، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2004

46. مجلة إضاءات أسعار صرف العملات، معهد الدراسات المصرفية، العدد 28، الكويت،

جوان 2011

47. محمد البشير بن عمر، دراسة أثر بعض التغيرات المالية و الاقتصادية على الأسعار الأسهم

(حالة بورصة الأردن)، مذكرة الماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،

2010- 2009

48. محمد الحسن محمد أحمد، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، مجلة المصرفي، إدارة

البحوث، العدد 58 السودان، ديسمبر 2010

49. محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996

50. محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996

51. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996

52. محمود يونس "أساسيات التجارة الدولية"، الدار الجامعية الإسكندرية.

53. مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، 1997

54. مروان عطوان، أسعار العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992

55. مشهور هناول بربور، العوامل المؤثرة على انتقال أسعار صرف العملات على مؤشر الأسعار

في الأردن، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم

المالية و المصرفية، تخصص المصارف، الأردن، 2008

56. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس و تقييم كمدخل لتحسين عودة الأداء المؤسسي،

الإمارات العربية المتحدة، 2009

57. منية خرباش، مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية، دراسة حالة بورصتي

عمان و السعودية فترة 2010، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،

الجزائر، 2011

58. منية فزير، المشتقات المالية كأداة لتغطية مخاطر السوق المالية، دراسة حالة الكويت، الأوراق

المالية للفترة 2006-2010، مذكرة ماستر، غير منشورة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،

الجزائر، 2010-2011

59. مورد خاي كريتين، الاقتصاد الدولي "مدخل السياسات"، ترجمة محمد إبراهيم منصور و

مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية 2007

60. موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة

الماجستير، غير منشورة جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010

61. مولاي بوعلام، أساسيات سعر الصرف في الجزائر (دراسة قياسية في الفترة 1990-

2003 ، مذكرة تخرج ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، جوان،

2005

62. نور الدين بن عمارة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة ليندغار،

الجزائر، وحدة ورقلة، 2005-2009، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة

الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

63. نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج

للنشر و التوزيع، الأردن، 2007

64. هندي منير إبراهيم و زياد رمضان و جودة محفوظ، إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار الميسرة

و دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان 1997

65. هندي منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

2011

66. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، الأردن، 2006

باللغة الأجنبية:

67. Agbodom MM. Amousounga FG, « Les facteurs de performance de l'entreprise », John Libbery, Eurotext, 1995.
68. Amina Laharch REvil, les régimes de change, édition la découverte; collection repérés, Paris , 1999
69. Bensahel.L, « Introduction à l'économie de service »
70. Bourgnignon.A, « Performance et contrôle de gestion », encyclopédie de compatibilité, contrôle de gestion et audit sous la direction de BERNARD colasse, Economica , Janvier, 2000, Article 70
71. Dominik Salvador, Economique internationale, série seham, Paris, 1982
72. Hend sfaxi benahji, choix des politiques de change dans les pays en developpements, Etude de la compétitive de la Tunisie, Ponceconomicus, 2008, Tunisie.
73. J- peyrard, « risque de change », Librairie vuibert, Paris , 1986
74. Jossette Peyrard, Gestion financière internationale, 5^{eme} édition Librairie vuibert, Paris, 1999

75. Magda Kandil Nazire Nergiz Dincer, A comparative analysis of Exchange rate fluctuations and economic activity, International journal of development, Issue, vol 7 Iss2, 2008
76. Michel Juna, Technique financière, Internationales, Dunod, Paris, 2eme edition 2003
77. NORBERT Guedi, Finance d'entreprise (les règles du jeu), 2^{eme} édition d'organisation, Paris, 2001
78. Paul grandjean, « change et gestion d'échange » Edition chihab, 1995
79. Philippe avoyo et autres « Finance appliquée », Paris, dunod 1993

قائمة المنتقيات :

80. بابا عبد القادر السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء و الفعالية، الملتقى الوطني حول

المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل بالجزائر، يومي 6-7 جوان سنة 2005

81. عيجولي خالد، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من البنوك المركزية في الحد من انهيار

الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، ملتقى دولي حول الأزمة المالية و

الاقتصادية الدولية و الحزمية العالمية، جامعة سطيف بالجزائر، يومي 20-21 أكتوبر سنة

2009

82. محمد راتول، تحولات الدينار و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب

المرونات، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع و

التحديات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14-15

ديسمبر سنة 2004

ملاحق

Dependent Variable: Y
 Method: Least Squares
 Date: 05/29/16 Time: 15:26
 Sample: 2000 2012
 Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6884.186	2034.756	3.383299	0.0061
X	4.089370	0.700288	5.839552	0.0001
R-squared	0.756100	Mean dependent var		17266.15
Adjusted R-squared	0.733927	S.D. dependent var		6917.559
S.E. of regression	3568.235	Akaike info criterion		19.33817
Sum squared resid	1.40E+08	Schwarz criterion		19.42508
Log likelihood	-123.6981	Hannan-Quinn criter.		19.32030
F-statistic	34.10037	Durbin-Watson stat		0.510455
Prob(F-statistic)	0.000113			

بنك cpa

	X	Y
X	1.000000	0.869540
Y	0.869540	1.000000

بنك bna

	Y	X
Y	1.000000	0.973689
X	0.973689	1.000000

Dependent Variable: Y
 Method: Least Squares
 Date: 05/29/16 Time: 15:28
 Sample: 2000 2012
 Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	149.4689	348.4674	0.428932	0.6763
X	0.293153	0.020687	14.17113	0.0000
R-squared	0.948069	Mean dependent var		3524.308
Adjusted R-squared	0.943348	S.D. dependent var		3853.600
S.E. of regression	917.2187	Akaike info criterion		16.62121
Sum squared resid	9254192.	Schwarz criterion		16.70812
Log likelihood	-106.0378	Hannan-Quinn criter.		16.60334
F-statistic	200.8209	Durbin-Watson stat		1.918791
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: Y
 Method: Least Squares
 Date: 05/29/16 Time: 15:18
 Sample: 2000 2012
 Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	149.4689	348.4674	0.428932	0.6763
X	0.293153	0.020687	14.17113	0.0000
R-squared	0.948069	Mean dependent var		3524.308
Adjusted R-squared	0.943348	S.D. dependent var		3853.600
S.E. of regression	917.2187	Akaike info criterion		16.62121
Sum squared resid	9254192.	Schwarz criterion		16.70812
Log likelihood	-106.0378	Hannan-Quinn criter.		16.60334
F-statistic	200.8209	Durbin-Watson stat		1.918791

Prob(F-statistic) 0.000000

Y	X
1.000000	0.748599
0.748599	1.000000

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/30/16 Time: 13:06
Sample: 2000 2012
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-31693.34	9434.097	-3.359447	0.0064
X	377.5003	100.8092	3.744703	0.0032

R-squared	0.560401	Mean dependent var	3525.692
Adjusted R-squared	0.520437	S.D. dependent var	3852.877
S.E. of regression	2668.135	Akaike info criterion	18.75679
Sum squared resid	78308389	Schwarz criterion	18.84370
Log likelihood	-119.9191	Hannan-Quinn criter.	18.73892
F-statistic	14.02280	Durbin-Watson stat	0.893646
Prob(F-statistic)	0.003240		

	X	Y
2000	81.14000	1538.000
2001	82.50000	1550.000
2002	83.45000	1557.000
2003	91.26000	1450.000
2004	98.95000	1610.000
2005	87.01000	2008.000
2006	93.75000	2105.000
2007	94.99000	1886.000
2008	94.86000	2712.000
2009	101.2900	2617.000
2010	99.19000	2625.000
2011	102.2100	5234.000
2012	102.2400	6112.000

Dependent Variable: Y
 Method: Least Squares
 Date: 05/30/16 Time: 13:23
 Sample: 2000 2012
 Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-9300.362	4085.000	-2.276710	0.0438
X	126.8994	43.65075	2.907153	0.0143
R-squared	0.434492	Mean dependent var		2538.769
Adjusted R-squared	0.383082	S.D. dependent var		1470.909
S.E. of regression	1155.313	Akaike info criterion		17.08277
Sum squared resid	14682224	Schwarz criterion		17.16968
Log likelihood	-109.0380	Hannan-Quinn criter.		17.06490
F-statistic	8.451539	Durbin-Watson stat		0.927669
Prob(F-statistic)	0.014261			

1.000000	0.659160
0.659160	1.000000

